المحاسبة المتوسطة

أ.د. وليدناجى الحيالى

رئيس الاكاديمية العربية المفتوحة فى الدنمارك

من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك – 2007 -

The Arab Open Academy of Denmark

Brønshøjholms alle 45, 1. - 2700 Brønshøj - Denmark

0045 46369591 , 0045 32109591 , www.ao-academy.org

الاهداء

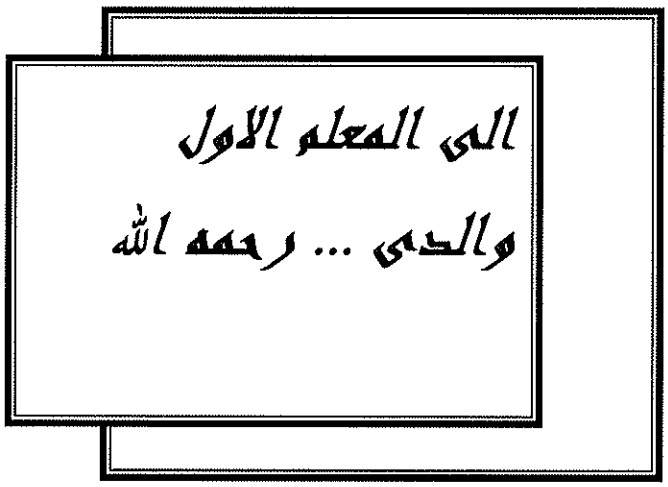

من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك
- 2007 -

المحتويات

الموضوع **الصفحة**

المقدمة: ١٥

الفصل الأول
مدخل نظري

تعريف المحاسبة ١٧
تطور المحاسبة ١٨
وظائف المحاسبة ٢٠
أهداف المحاسبة ٢٢
دور المنظمات العالمية في تطور المحاسبة ٢٤
أسئلة الفصل الأول ٢٦

الفصل الثاني
الفروض والمبادئ المحاسبية

المقدمة ٢٧
الفروض والمبادئ المحاسبية ٢٧

المبادئ المحاسبية ٢٩
المحاسبة على الأساس النقدي وعلى أساس الاستحقاق ٣٢
أسئلة الفصل الثاني ٣٧

الفصل الثالث
قائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة

قائمة الدخل ٤١
مفهوم الدخل ٤٢
أهمية قائمة الدخل ٤٤
قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة ٤٦
قائمة الدخل ذات المراحل ٤٨
المفاهيم الخاصة بالدخل ٥٢
قائمة الأرباح المحتجزة ٥٤
أسئلة وتمارين الفصل الثالث ٥٧

الفصل الرابع
الميزانية وقائمة التغير في المركز المالي

الميزانية ٦١
عنوان الميزانية ٦٢
تبويب الميزانية ٦٣
حدود الميزانية ٦٦
شكل الميزانية ٦٦
المعلومات الاضافية الملحقة بالميزانية ٦٩
قائمة التغير في المركز المالي ٧٢
أسئلة وتمارين الفصل الرابع ٧٨

الفصل الخامس

الاستخدامات المحاسبية للقيمة الزمنية للنقود

المقدمة ٨٣
انواع الفائدة ٨٤
طرق تحديد الفائدة ٨٧
أنواع الدفعات ٩٠
التطبيقات المحاسبية للقيمة الزمنية للنقود ١٠٢
التطبيقات المحاسبية للاستثمارات بدفع مبلغ واحد ١٠٢
تقيم أوراق القبض وأوراق الدفع طويلة الأجل ١٠٤
تحديد أسعار السندات ١٠٧
خصم الأوراق التجارية بفوائد مركبة ١٠٧
استهلاك الاصول بطريقة الفوائد وتكوين مخصص استبدال ١٠٨
اسئلة وتمارين على الفصل الخامس ١١١

الفصل السادس

النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل

النقدية ١١٥
صندوق المصروفات النثرية ١١٨
حسابات البنك ١٢٢
تسوية حسابات البنك ١٢٢
مذكرة تسوية حساب البنك ١٢٥
المحاسبة عن الاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية ١٣٠
تقييم الاستثمارات قصيرة الأجل ١٣٦
الافصاح عن الأوراق المالية في القوائم المالية ١٣٧
حسابات التوفير والودائع لأجل ١٣٩
أسئلة وتمارين الفصل السادس ١٤٠

الفصل السابع
المَدينون وأوراق القبض

حساب المدينون ١٤٥
تحديد القيمة الاسمية لحسابات المدينين ١٤٧
الديون المعدومة ١٥٧
الديون المشكوك في تحصيلها ١٦١
طرق تقدير الديون المشكوك في تحصيلها ١٧٠
أوراق القبض ١٧٦
معالجة العمليات الخاصة بأوراق القبض ١٧٦
اسئلة وتمارين الفصل السابع ١٨٣

الفصل الثامن
المخزون السِلَعي

أهمية المخزون السلعي وأثره على قياس الربح ١٨٩
الافصاح عن المخزون السلعي ١٩٠
نظام الجرد الدوري ١٩٢
نظام الجرد المستمر ١٩٣
الخطوات الاجرائية لتقييم المخزون السلعي ٢٠١
عناصر المخزون السلعي ٢٠١
الجرد الفعلي للمخزون السلعي ٢٠٣
عناصر تكلفة المخزون السلعي ٢٠٤
تسعير المخزون السلعي ٢٠٥
تدفق المخز ون السلعي ٢٠٦
تقييم المخزون السلعي بواسطة طريقة التمييز المحدد ٢٠٧
طريقة متوسط التكلفة ٢٠٧
طريقة الوارد أولاً صادرا أولاً ٢١٠

طريقة الوارد أخيراً – صادراً أولاً ٢١١
تكلفة الوحدة الواحدة من المخزون السلعي ٢١٤
قواعد قياس المخزون السلعي على اساس التكلفة أو السوق
ايهما اقل ٢١٧
معالجة انخفاض قيمة المخزون السلعي على أساس
التكلفة أو السوق أيهما أقل ٢٢٠
عيوب قاعدة التكلفة أو السوق ايهما اقل ٢٢٧
قياس المخزون على أساس التقدير ٢٢٩
أسئلة وتمارين الفصل الثامن ٢٣٣

الفصل التاسع
الأصول طويلة الأجل الثابتة الملموسة

مفهوم الاصول طويلة الأجل الملموسة ٢٣٧
الأصول المادية الملموسة ٢٣٨
الاصول غير الملموسة ٢٣٩
عناصر تكاليف الأصول طويلة الأجل الملموسة ٢٤٠
تكلفة الأراضي ٢٤١
تكلفة المباني ٢٤٣
تكلفة الآلات والتركيبات ٢٤٦
تكلفة التحسينات ٢٤٦
قياس تكلفة تملك الأصول طويلة الأجل ٢٤٦
الاستبدال بأصول غير نقدية ٢٥٥
الهبات والتبرعات ١٦١
الغاء الاصل طويل الأجل أو التنازل عنه بدون مقابل ٢٦٢
التكاليف الاضافية بعد الاقتناء ٢٦٣
المعالجات المحاسبية لتكاليف تملك الاصول طويلة الأجل ٢٦٤
الطرق المحاسبية لاستهلاك الاصول طويلة الأجل ٢٦٦

تقدير الحياة الانتاجية للأصل ٢٦٧
تقدير القيمة الاستهلاكية للأصل ٢٦٨
طريقة القسط الثابت ٢٦٩
مصروف الاستهلاك لأجزاء من الفترة المحاسبية ٢٧٢
طريقة القسط المتناقص ٢٧٣
طريقة مجموع أرقام سنوات استخدام الأصل ٢٧٥
طريقة ضعف نسبة القسط الثابت من رصيد الأصل ٢٧٦
طريقة عدد ساعات التشغيل ٢٧٨
طريقة اعادة التقدير ٢٧٩
طرق اثبات الاستهلاك بالدفاتر المحاسبية ٢٧٩
اسئلة وتمارين الفصل التاسع ٢٨٣

الفصل العاشر
الأصول غير الملموسة

المقدمة ٢٨٩
تحديد تكلفة الاصول غير الملموسة ٢٩٠
الاستنفاد ٢٩٢
الشهرة ٢٩٣
استنفاد الشهرة ٢٩٧
براءات الاختراع ٢٩٧
العلامات التجارية ٣٠١
حقوق النشر ٣٠٤
مصروفات التأسيس ٣٠٥
الافصاح عن الاصول غير الملموسة بالقوائم المالية ٣٠٥
اسئلة وتمارين الفصل العاشر ٣٠٦

الفصل الحادي عشر
الاستثمارات طويلة الأجل في الأسهم والسندات

المقدمة ٣٠٩
الاستثمارات طويلة الأجل بالأسهم ٣١٠
الطرق المحاسبية عن الاستثمارات في الأسهم ٣١٩
طريقة التكلفة ٣٢٠
طريقة الملكية ٣٢١
طريقة التكلفة أو السوق ايهما اقل ٣٢٤
طريقة القوائم المالية الموحدة ٣٢٨
الاستثمارات طويلة الأجل بالسندات ٣٤٠
العمليات المحاسبية المتعلقة بشراء السندات ٣٤٠
أسئلة وتمارين الفصل الحادي عشر ٣٥٠

الفصل الثاني عشر
الالتزامات قصيرة الأجل

المقدمة ٣٥٣
انواع الالتزامات قصيرة الأجل ٣٥٤
الالتزامات قصيرة الأجل المحددة تحديداً قاطعاً ٣٥٥
الالتزامات قصيرة الأجل المتوقفة على نتيجة اعمال الوحدة
الاقتصادية ٣٧١
الالتزامات قصيرة الأجل المقدرة ٣٧١
أسئلة وتمارين الفصل الثاني عشر ٣٧٢

الفصل الثالث عشر
الالتزامات طويلة الأجل

المقدمة ٣٧٥
التحقق من الالتزامات طويلة الأجل ٣٧٦
أنواع الالتزامات طويلة الأجل ٣٧٦

أوراق دفع طويلة الأجل ٣٧٧
قروض برهن ٣٨٧
إلتزامات الايجارات طويلة الأجل ٣٨٨
السندات ٣٨٩
أنواع السندات ٣٩٠
المعالجة المحاسبية لاصدار السندات ٣٩٠
علاوة وخصم اصدار السندات ٤٠٠
فائدة السندات ٤٠٩
رد السندات ٤١١
أسئلة وتمارين الفصل الثالث عشر ٤١٤

الفصل الرابع عشر
حقوق الملكية

المقدمة ٤١٩
حقوق الملكية في المنشآت الفردية ٤٢٠
حقوق الملكية في شركات التضامن ٤٢٦
حقوق الملكية في الشركات المساهمة ٤٣٤
أسئلة وتمارين الفصل الرابع عشر ٤٤٢

الفصل الخامس عشر
المحاسبة في ظل تغير مستوى الأسعار

المقدمة ٤٤٥
انعكاسات التضخم على الفكر المحاسبي ٤٤٥
أثر التضخم على القوائم المالية ٤٤٦
الرقم القياسي للأسعار ٤٤٧
معالجة آثار التضخم على القوائم المالية ٤٥٠
أسئلة وتمارين الفصل الخامس عشر ٤٥٩
جداول القيمة الحالية ٤٦٣
قائمة المراجع الاضافية ٤٧١

المقدمة

مرت المحاسبة في تاريخ تطورها الطويل ببعض المراحل تركت في مجملها ذخيرة هائلة من التجارب أصبح الكثير منها أرثاً علمياً مشتركاً للمحاسبين والباحثين والمهتمين في حقل المعرفة المحاسبي، لا يستطيع احداً منهم إدعاء السبق العلمي بها. والملاحظ ان ابرز ما يميز التجارب السابقة هو أنها جاءت في الجانب الفني للمحاسبة، هذا الجانب الذي يعتبر في معظمه مستمراً معنا حتى وقتنا هذا. ولعل ما يفسر الاهتمام بالجانب الفني للمحاسبة هو السلوك البحثي لحقبة طويلة من الزمن بالاعتماد على المنهج العملي Practical Approach. وكان لهذا السلوك مبرراته باعتبار ان متطلبات التطبيق العملي للمهنة تستلزم الحلول السريعة والواقعية لكثير من المشاكل المحاسبيه الملحة التي لا تتحمل التأجيل.

ويكاد ان يكون هذا المنهج هو السائد حتى بداية الستينات من هذا القرن أين تجمعت قواعد واجراءات وطرق وسياسات محاسبية هائلة أحتاج الكثير منها الى مراجعة علمية شاملة لاختيار الأصلح منها المنسجم مع معطيات البيئة المحاسبية الجديدة، مما دفع بالمفكرين والمحاسبين المبدعين الى طريق البحث المتواصل حتى أضحت المكتبة المحاسبية تزدهر بشكل متواصل بكتابات ومؤلفات تحمل في طياتها خبره الماضي لمستقبل أفضل .

ويأتي هذا العمل الذي بين يديّ القارئ العربي الكريم المهتم بهذا الجانب، امتداداً للجهد المتواصل الذي بذله غيرنا. وقد حرصت فيه أن يكون شاملاً قدر الامكان لتغطية النقص الذي تشهده المكتبة العربية المتخصصة.

يشتمل هذا الكتاب على دراسة تفصيلية لبعض الموضوعات المتخصصة التي تكون حلقة الوصل بين المساقات المحاسبية التاسيسية للطالب والمتقدمة منها، بالاضافة الى تضمينية لموضوعات اهتمت بالمشاكل المحاسبية المعاصرة مثل التغير في الأسعار واثرها على القوائم المالية، ومحاسبة الاصول المتداولة والأصول الثابتة في نظرة جمعت بين تطبيقات المبادئ المحاسبية التقليدية ومتطلبات التطوير. وقد تم تزويد هذا الكتاب بمجموعة من الأسئلة والتمارين والحالات والمشاكل في نهاية كل فصل من الفصول الخمسة عشر المكونة له. لكي تعطي صورة شاملة للواقع العملي، ولتساهم في تنمية قدرات الدارس.

والله نسأله التوفيق والقبول

المؤلف

عمان – ١٩٩٦

الفصل الأول
مدخل نظري

تعريف المحاسبة:

عرفت المحاسبة تعريفات متعددة ومتنوعة يمكن أن نحدد منها على سبيل المثال ما يلي:[1].

١- هي عملية تحديد وقياس ونقل المعلومات والبيانات الاقتصادية للاستفادة منهافي اتخاذ القرارات.

٢- هي تسجيل وتصنيف وتلخيص العمليات التجارية ذات الصفة المالية واستخلاص النتائج منها وتفسير وتحليل هذه النتائج.

٣- تشمل المحاسبة وظائف تتعلق بتسجيل وتصنيف وتلخيص وتحليل وتفسير وانتاج معلومات مالية تعطي عمليات وأحداثاً ذات صبغة ماليه، تطلبها اداره المشروع بشكل تقارير متنوعة تستعملها في اتخاذ القرارات.

٤- تهدف المحاسبة على توفير المعلومات التي يمكن أن تكون ذات فائدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والتي اذا تم توفيرها على هذا النحو سوف تحقق مزيداً من الرفاهية الاجتماعية.

ويمكن لنا أن نعرف المحاسبة بانها نظام متكامل في معالجة المعلومات، الذي يهتم بتحديد وقياس الاحداث الاقتصادية، التي يكون لها تأثير على المنشأة، وتقديم تلك الأحداث الى متخذي القرارات، بعد تفسيرها وتحليل نتائجها.

مفهوم المحاسبة :

تعتبر المحاسبة احدى وظائف الادارة الاقتصادية. لأن قيادة الأنشطة الاقتصادية تتطلب

---

(١) د. خالد أمين عبدالله، د. سليمان حسني عطية وأخرون: أصول المحاسبة ، مركز الكتب الأدني، الأردن، ١٩٩٠م ص ١٣.

مراقبة وقياس وتسجيل جميع العمليات الاقتصادية، التي تحدث في مجال الانتاج والتسويق وغيرها. حيث أنه لا يمكن تنظيم الانتاج و ادارة الاقتصاد دون الحصول على البيانات والمعلومات الضروريه المطلوبة.

تقوم المحاسبة بالتعبير القيمي والتشخيص النوعي لكل الظواهر التي تجري وتحدث لجميع العمليات. ويستفاد منها للاشراف والرقابة الادارية وتلبية احتياجات أصحاب المشاريع، والمدراء، وقادة الصناعة والتجارة للمعلومات والبيانات الدقيقة والمفصلة والموضوعية حول ما يجري في المجال الذي يتخصصون ويهتمون به.

فالمحاسبة وجدت ولا تزال توجدفي جميع التشكيلات الاقتصادية – الاجتماعية وتزداد أهميتها بمقدار زيادة الطابع الاجتماعي لهذا الاسلوب الانتاجي أو ذاك، بعبارة أخرى كلما ازداد مقدار مشاركة الجماهير في النشاط الاقتصادي كلما ازدادت أهمية المحاسبة.

تطور المحاسبة:

مع أن المحاسبة في صورتها الحالية (القائمة على نظرية القيد المزدوج) بدأت تتبلور في نهاية القرن الخامس عشر في ايطاليا، الا أن بذورها التي تكمن في الحساب الاقتصادي، بصفة عامة، تمتد الى آلاف السينين (حوالي ٦٠٠٠ سنة). فمنذ أن مارس الانسان أول اشكال النشاط الاقتصادي أدرك ان عملية معرفة كم يوجد من كل نوع من الأشياء التي يملكها في وحدته الاقتصادية، كم هي التزاماته تجاه الوحدات الأخرى، وكم هي التزاماتها نحوه، وبأي درجة من الفعالية تدار وحدته، اذ أن معرفة هذه وغيرها من الأمور الخاصة بتدبير الاقتصاد هي التي أعطت دفعة هائلة لتطوير الكتابة والرياضيات.

وتجدر الاشارة هنا الى أن البذور الأولى للحساب والمحاسبة ظهرت في الوطن العربي، ففي مصر والعراق اكتشفت أولى المنظومات الحسابية مخطوطة على حواملها المادية (البيبروس في مصر، الجداول الطينية في العراق)، وكانت وحدات القياس الافتراضية (الطوب الافتراضي، رجل / يوم) في بابل أول محاولة للخروج من المفهوم الطبيعي للحساب والانتقال الى تجميع وتعميم المعطيات الحسابية واكتشاف «الحسابات» التجارية التي أدت، بدورها، الى ظهور ما يدعى بالمحاسبة البسيطة (قبل قرون كثيرة من استخدام القيد المزدوج وظهور المحاسبة الحديثة) التي تعرف على أنها نظام المشاهدات الشاملة والمنظمة لسير النشاط الاقتصادي، أما الحسابات التي لعبت دوراً مركزياً فيها فهي الوسيلة للمشاهدات الهادفة لأنواع معينة من هذا النشاط. وأتاحت

للمحاسبة البسيطة بناء نظام موحد للحسابات وامكانية مراقبة كل الحسابات والاصول المادية والنقدية للوحدة الاقتصادية [1].

أما المحاسبة الحديثة، فمع التطور الكبير الذي حصل في تقنياتها وفي دقة وشمولية بياناتها(وخاصة بعد استخدام الحاسب الآلي على نطاق واسع في الأعمال المحاسبية)[2]، فهي تتميز (عن المحاسبة البسيطة)، من حيث المبدأ، بأنها تعبر عن النشاط الاقتصادي الحديث بما هو عليه من تنوع وتعقيد كموضوعين أو جانبين مختلفين ومترابطين لعملية واحدة، هما: الأصول الاقتصادية ومصادرها مع ما يحدث فيهما من تغيرات نتيجة للنشاط الاقتصادي نفسه. ويتم التعميم في مقياس نقدي موحد عن طريق تثبيت وقياس كل التغيرات في توزيع واستخدام موارد الوحدة الاقتصادية. وكل النتائج المتحققة. وفي هذا الحساب الشامل المنظم تتوحد وتتساوي كل مجالات وأنواع النشاط مهما تباينت من حيث طبيعتها. فالمباني، الآلات، الموارد، المنتجات الجاهزة، المرتبات، النقود السائلة، القروض المصرفية، الارباح، الخسائر... الخ، يتم التعبير عنها في المحاسبة ككتلة نقدية واحدة، في مجمع حسابي واحد، يميز فيه بشكل محدد بين مجموعتين متعادلتين، الأصول الاقتصادية ومصادرها أو الأصول والخصوم، مما يسمح بالمتابعة الدقيقة والمستمرة لحركة الموارد الاقتصادية والربط بين النتائج والوسائل المستخدمة في تحقيقها.

لقد شهدت المحاسبة تطوراً كبيراً عبر تاريخها الطويل الذي هو انعكاس مباشر للتطور الاقتصادي والاجتماعي العالمي، بصفة عامة، مما اكسبها العديد من المزايا التي يمكن أن نشير الى ابرزها فيما يلي:

١)الطابع الميداني المباشر: تسجيل وتثبيت البيانات عن وقائع النشاط الاقتصادي أولاً بأول حال أو بعد حصول الواقعة مباشرة، لتكون المرأة الملاصقة لهذا النشاط في حركته المستمرة (اذا تمنعا في هذه الميزه أدركنا أهميتها الواضحة في الحصول على بيانات دقيقة وموضوعية، فكلما تأخر التسجيل عن لحظة حدوث الواقعة، زادت احتمالات الخطر في المعلومة المسجلة). ومما يؤكد طابع المحاسبة هذا هو أن الوحدات الاقتصادية القاعدية التي يتحقق فيها النشاط الاقتصادي الفعلي تعد الميدان الأكثر انتشاراً لاستعمالها. وما استخدام أدوات المحاسبة على المستويات الأعلى في الاقتصادي الوطني (القطاع الاقتصادي، الاقتصاد الكلي)الا عملية تجميع وتعميم لمعطياتها الوحدوية، القاعدية، من حيث الجوهر.

---

(١) انظر: ف . ف . بالي، ي . ف .سوكولف. نظرية المحاسبة، دار الاحصاء والمالية، موسكو، ١٩٨٨، ص ٢٥٢ – ٢٥٣ (باللغة الروسية).

(٢) لمزيد من التفصيل عن التقدم في الأعمال المحاسبية انظر. مجموعة من المؤلفين الألمان التحولات العقلانية في المحاسبة والاحصاء . دار الاقتصاد، برلين، ١٩٨٦، الترجمة الروسية.

٢) الشمولية: بمعنى شمول البيانات لكل الوقائع والعمليات موضوع المحاسبة، فهي لا تهمل أي شيء ذي قيمة اقتصادية دون متابعة وتسجيل (مثلاً لا يوجد شيء اسمه العينات في المعطيات المحاسبية، كما هو الحال في الاحصاء) واذا ما حصل مثل هذاالاهمال فيكون نتيجة لسهو أو لسوء نية. وتتوفر لدى المحاسبة طرق عديدية لتلافي أو الحد من مثل هذه الأخطاء أو التجاوزات (الجرد الدوري، التدقيق وما الى ذلك). ويأتي المقياس النقدي الموحد للمعطيات المحاسبية ليمنحها أقصى درجات الشمول في تثبيت وعكس النشاط الاقتصادي.

٣) الموثوقية: تتميز بيانات المحاسبة بدرجة عالية من الموثوقية لما تتمتع به الوثائق المحاسبية من قوة قانونية، فهي تستند الى تشريعات وقوانين وتعليمات محددة وصارمة، ولما يتمتع به المحاسب نفسه من مسؤولية وحصانة قانونيتين، تلزمه الأولى بمراعاة القوانين وتحمية الثانية مما قد يتعرض له من اكراه لتجاوز صلاحياته القانونية.

٤) الامكانيات التحليلية: لا يقتصر دور المحاسبة على تسجيل الوقائع فحسب، بل يتعداها الى تهيئة وتكييف البيانات بما يخدم عملية اتخاذ القرارات ومراقبة تنفيذها على المستويات الادارية المختلفة، ويبرز هنا الدور التحليلي الذي تتزايد أهميته باستمرار في المحاسبة، الأمر الذي يجعل منها قاعدة اعلامية – تحليلية للادارة والتخطيط الاقتصادي.

وبالرغم من أن استعمال المحاسبة يتركز، كما ذكرنا اعلاه، في الحلقات الاقتصادية القاعدية المستقلة، الا أن امكانية تجميع وتعميم المعطيات المحاسبية (على أساس المقياس النقدي الموحد) تتيح توسيع مجالات استخدام المحاسبة عمودياً لتشمل القطاع الاقتصادي والاقتصاد الوطني ككل (ومن ناحية أخرى، فأن أي قطاع اقتصادي، وبالتالي، الاقتصاد الوطني ما هو الا تجميع للوحدات الاقتصادية المكونة له).

وظائف المحاسبة:

يتضح لنا من المناقشة السابقة أن للمحاسبة وظائف عديدة الاّ أنّ الوظيفتين الاساسيتين لها هما: وظيفة القياس، ووظيفة الاتصال، وأفضل توصيف لوظيفة القياس هو ما قدمه موريس مونتز، والذي ينص على أن المحاسبة «المالية» تهدف الى[١]:

(أ) قياس الموارد التي تقع في حيازة وحدات اقتصادية معينة.

---

(١) Mourice Moontiz : The Basic Postutates of Accounting. Accounting vesearch srudy No. 1 (New York. The American Institute of certified Puplic Accountants, 1961), P. 23.

(ب)أن تعكس الحقوق أو الالتزامات التي تقع على عاتق الوحدات ومصالح الملاك فيها.

(جـ) قياس التغيرات التي تطرأ على هذه الموارد والحقوق والمصالح.

(د) تخصيص هذه التغيرات على فترات زمنية محددة.

(هـ) وأخيراً التعبير عن العمليات السابقة في صورة نقدية.

ولتحقيق وظيفة القياس المحاسبية لتكون أداةً للمراقبة والاشراف من خلال تجميع وتبويب وتسجيل البيانات عن الاصول الاقتصادية، ومصادرها، والتغييرات التي تصيبها خلال الفترة المحاسبية، تلجأ الوحدة المحاسبية الى استخدام ثلاثة أنواع من المقاييس هي : [1]

(١) المقياس الطبيعي .

(٢) مقياس العمل.

(٣) المقياس النقدي.

المقياس الطبيعي: يستخدم هذا المقياس يعتبر هذا المقياس أداة للحصول على البيانات المتعلقة بالمادة المراد قياسها وبالشكل الطبيعي (وزنها، طولها، حجمها، مساحتها). الاّ أن هذا المقياس لا يتلاءم مع سيادة علاقات التبادل السلعي – النقدي في الحياة الاقتصادية، واستخدامه منفرداً لا يوفر متطلبات المحاسبة. وعليه يستخدم مع هذا النوع من المقاييس المقياسيين التالين.

مقياس العمل: يستخدم هذا المقياس لتحديد كمية ووقت العمل المبذول في انتاج منتوج معين خلال فترة زمنية معينة.

إلا أن الاستفادة من المقياسين السابقين يبقي محدوداً دون تحديد القيمة النقدية للعملية أو الشيء المراد قياسه محاسبياً، لذلك استخدام المقياس النقدي.

المقياس النقدي: تعتبر النقود وحدة قياس نمطية ملائمة مع سيادة علاقات التبادل السائدة في الوقت الحاضر، حيث يتم بواسطتها تحديد ملكية الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي، وبالاضافة الى قياس انتاجية العمل وتكاليف انتاج المنتوج وربحيتها وتحديد اسعارها خلال فترة معينة.

وتبدأ مهمة الوظيفة الثانية (وظيفة الاتصال) بعد أن تنتهي مهمة الوظيفة الأولى (القياس)، وذلك لتوصيل البيانات والمعلومات الى الفئات التي يهمها أمر هذه البيانات والمعلومات. ويمكن أن نقسم الجهات التي يهمها أمر البيانات والمعلومات التي توفرها المحاسبة الى مجموعتين هما:

١- الجهات الداخلية.

٢- الجهات الخارجية.

---

(١) البروفسور ي. ك. سلبنيف: اسس المحاسبة في المنظمات التعاونية، اصدار معهد التعاون بموسكو، موسكو، ١٩٨٦، ص ٤-٥ تعريب الدكتور وليد ناجي الحيالي.

الجهات الداخلية:

ويقصد بالجهات الداخلية جميع الأطراف الذين هم أصحاب مصلحة مباشرة مع الوحدة الاقتصادية (الملاك، المدراء، مجالس الادارة... الخ) وتستطيع هذه الفئات الحصول على البيانات والمعلومات المحاسبية من مصادرها المختلفة داخل الوحدة المحاسبية.

الجهات الخارجية:

وهم جميع الفئات الذين ليس لهم مصلحة عمل مباشرة مع الوحدة الاقتصادية، أي الاطراف الذين تنشأ لهم صلة عمل موقتة بالوحدة الاقتصادية مثل (المستثمرون، نقابة العمال، مصلحة الضرائب.... الخ) وهؤلاء يستقون معلوماتهم من التقارير المالية وملحقاتها.

الوحدة المحاسبية:

المقصود بالوحدة المحاسبية، كل مشروع اقتصادي يزاول نشاط معينا، قد يكون تجارياً أو صناعياً أو خدمياً أو مهنياً، والذي يقوم بانتاج سلعة أو خدمة قادرة على اشباع حاجة معينة من حاجات الانسان المتعددة، بغض النظر عن طبيعة ملكية الوحدة المحاسبيه (عامة، تعاونية، أو خاصة). وتعتبر الوحدة المحاسبية ذات شخصية معنوية مستقلة عن مالكيها.

الفترة المحاسبية:

أن الغرض من تكوين أي وحدة محاسبية هو قيامها بأنشطة اقتصادية معينة، بصرف النظر عن طبيعة هذه الأنشطة، على أن تتصف بالاستمرار تطبيقياً لمبدأ الدورية المحاسبي، الذي يقوم على أساس أن أي منشأة اقتصادية تنشأ قصد الاستمرار في مزاولة نشاطها من أجل انتاج سلعة أو خدمة معينة، وهذا ما يؤدي الى أساس قانوني هو أن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة لا يمكن معرفتهما، إلاّ في نهاية حياة المشروع وعند التصفية الفعلية. لذلك لجأ الفكر المحاسبي الى أساس نظري تقسم بموجبة حياة المشروع الى فترات زمنية تختلف مدتها من مشروع الى آخر، يتم على أساسها دفترياً تكوين المشروع في بداية السنة المالية بواسطة القيد المحاسبي الذي يسمى بالقيد الأفتتاحي ثم تجري تصفيته دفترياً أيضاً وذلك في نهاية السنة المالية عن طريق الحسابات الختامية والميزانية، والفترة التي يتم بها الانشاء والتصفية الدفترية للمشروع في بداية ونهاية السنة المالية تسمى بالفترة المحاسبية.

أهداف المحاسبة المالية والقوائم المالية:

لقد أضحى الهدف الاساسي للمحاسبة المالية بعد التطورات التي شهدتها عبر مراحلها المختلفة هو قياس العمليات الاقتصادية للوحدات المتنوعة قياساً مادياً بما يتلائم مع طبيعة توصيف العملية الاقتصادية القابلة للقياس المحاسبي والتعبير عنها بمعلومات وبيانات محددة

بغرض تقديمها لمتخذي القرار، للاستفادة منها في ترشيد قراراتهم . وعادة يتم التعبير عن ملخص هذه البيانات والمعلومات بالقوائم المالية لتكن اداة من أدوات اتخاذ القرار، وعموماً أن القوائم المالية تعبر بدرجة معينة عن اجمالي وصافي الدخل وفق قاعدتي التحقق والمقابلة، وعن المركز المالي للوحدة الاقتصادية في تاريخ معين. وبالاضافة الى ذلك فان المحاسبة المالية تهدف أيضاً الى قياس موارد المشروع وحقوقة والتزاماته عن طريق قائمة المركز المالي وقائمة الربح كأدتين لقياس مقدار الثروة التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية والتغيرات التي تحدث لها خلال فترة محاسبية واحدة. وقد تضمنت توصية مجلس المبادئ المحاسبية المالية رقم (١) الصادرة في ١٩٧٨م العناصر الأساسية التي تحكم أهداف القوائم المالية، وتعتبر أهم هذه العناصر ما يلي:

١- لا يتم النظر الى القوائم المالية على أنها هدفاً تسعى الوحدة المحاسبية لتحقيقه بمجرد اعدادها وأنما الغرض منها مساعدة بعض الأطراف لاتخاذ القرارات المختلفة. بالاضافة الى ذلك توفير عنصر المراقبة للمالكين على نشاط المشروع وخصوصاً في الشركات المساهمة.

٢- تتأثر القوائم المالية بالمحيط الذي تعمل به الوحدة الاقتصادية نتيجة تغيير الظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بها، وهذه التغيرات تؤثر بالضرورة على الوحدة الاقتصادية وبالتالي على أهداف القوائم المالية، وهذا ما يؤدي الى عدم ثبات أهداف القوائم المالية.

٣- أن تكون البيانات والمعلومات التي تحملها القوائم المالية واضحة ومفهومة لكل الأطراف التي تسعى الاستفادة منها. بالشكل وبالكميات الكافية قدر الامكان.

٤- أن تساعد القوائم المالية مستثمري الأموال على تقدير قيمة ووقت تدفقاتهم النقدية التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بعمليات الوحدات الاقتصادية المستثمر فيها أموالهم.

وفيما يتعلق بالغرض من اعداد القوائم المالية فهناك العديد من الآراء التي طرحت في هذا الصدد. نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

- يرى «شوتزمان» أن الغرض من اعداد القوائم المالية يتلخص في الاتي: - «عبارة عن وسيلة اتصال ودية مع المستثمرين وكتيب به معلومات تهم الموظفين، وبمثابة (كتالوج) لمنتجات الشركة، ومعلومات اقتصادية مفيدة للصحافة المهتمة بشئون الأعمال، وأداة لتقوية الروابط بين المشروع والمجتمع الذي يعيش فيه، وكتاب يصلح للدراسة في فصول المحاسبة والادارة، ووسيلة لاكتساب ثقة العملاء والموردين، ودليل سنوي لرجل المبيعات» [١]:

- أما «مارتمرفوكس» فانه يرى أن أغراض القوائم المالية تكمن في : «اعطاء الادارة الفرصة لتمد ملاك المشروع بمعلومات تفصيلية عما تقوم به نيابة عنهم. وهذا يساعد على خلق روح من التفاهم بين الادارة والملاك وعلى اظهار حسن نوايا الادارة وما تبذله من مجهودات ومن

---

(١) J. Schutzman " The Annual Report and the finacia Executive " . Finaccial Executive, December 1963, P. 35.

ثم يعطي جوا من الثقة تمكن الادارة من أن تؤدي واجبها بطريقة مرنة فيها روح المبادرة»[1].

– أما مؤسسة المحاسبين القانونيين بأمريكا فأنها ترى. «الغرض من التقارير المالية هو اعداد تقرير يوضح مدى تقدم الادارة في تحقيق أهداف المشروع ويوضح سلامة الاستثمار في المشروع والنتائج التي وصلت اليها الادارة خلال المدة المحاسبية المعمول عنها الحسابات».

ومن المناقشة السابقة نتستطيع أن نحدد أغراض القوائم المالية بالاتي:

١– تعتبر القوائم المالية وسيلة مهمة من وسائل الاتصال بين الوحدة الاقتصادية والأطراف الخارجية.

٢– تعتبر القوائم المالية مصدر من المصادر المهمة للمعلومات التي يستند عليها مالكو المشروع لمعرفة ما تقوم به الادارة من أعمال نيابة عنهم.

٣– ان القوائم المالية أحدى مصادر المعلومات التي تستند عليها الادارة في تسير أعمالها.

٤– كما أن بيانات القوائم المالية تعتبر من المصادر الرئيسية التي يعتمد عليها الموظفون والعملاء ورجال الأعمال والمستثمرون وغيرهم كلاً حسب اغراضه.

أما الكاتب يرى بأن القوائم المالية هي عبارة عن نظام من العلاقات المتبادلة بين المؤشرات التي تحويها والتي تصف المركز المالي للوحدة الاقتصادية، ومجموع الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها خلال الفترة المحاسبية (شهر، ربع سنة، نصف سنة، سنة). أو هي مجموعة من الكشوف التي تحوي البيانات التفصيلية والاجمالية لمستوى أداء الوحدة الاقتصادية وواقع المركز المالي التي ألت اليه نتيجة نشاطها خلال فترة زمنية معينة.

دور المنظمات المهنية العالمية في تطور المحاسبة:

هناك العديد من المنظمات المهنية العالمية التي ساهمت بشكل فعال في تطور المحاسبة كالجمعية الامريكية (AAA) والمعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ومجلس قواعد ومعايير المحاسبة المالية (FASB) في الولايات المتحدة، ومعاهد المحاسبين القانونيين في كل من انجلترا وكندا واستراليا، والتي تعمل جميعاً على تطوير علم المحاسبة وذلك من خلال البحوث

---

(٢) Martimer J. Fox, " The Annual Report. An Objective Appraisal. "Financial Executive, Jonuary, 1965. P. 39.

والدراسات وتقديم التوصيات ووضع المباديء المحاسبيه التي مكنت هذا العلم من مسايرة التطور الاقتصادي، وخدمة إدارة الوحدات الاقتصادية، والمستثمرين، والمجتمع[1].

كما ساعدت هذه المنظمات على حل الكثير في المشاكل المحاسبية الاجرائية من خلال وضع قواعد ثابتة وأسس موحدة لقياس مستوى أداء الشركات وعرض البيانات الخاصة بها على الجمهور. كما لعبت الجامعات والكليات المتخصصة في العالم دوراً متميزاً في نشر المعارف المحاسبية واعداد أجيال من المحاسبين المسلحين بأحدث العلوم المتعلقة بالمهنة، وكان لأساتذة الجامعات والأكاديمين الفضل الكبير في نشر الفكر المحاسبي وتطويره في كثير من دول العالم، وكان هذا الدور متميزاً في الوطن العربي لأنعدام المنظمات المهنية أو ضعف دورها أن وجدت في المساهمة بشكل واضح بهدا المجال.

---

(١) د. خالد امين عبدالله، د. سليمان حسن عطية، وآخرون : مصدر سابق صفحة ١٧.

أسئلة الفصل الأول

(١) قدم تعريفاً محدداً لعلم المحاسبة، وحدد عناصره.

(٢) تعتبر المحاسبة احدى وظائف الادارة الاقتصادية. ناقش ذلك.

(٣) يقال ان البذور الأولى للحساب والمحاسبة ظهرت في الوطن العربي. تكلم عن ذلك مبيناً كيف تطورت المحاسبة البسيطة الى المحاسبة الحديثة وما هو دور العرب الأوائل في ذلك.

(٤) ما معنى المصطلحات التالية:

أ – الوحدة المحاسبية.

ب – الفترة المحاسبية.

(٥) ما هي أهداف المحاسبة المالية.

(٦) ما هي الأغراض الاساسية من اعداد القوائم المالية.

(٧) تكلم عن دور المنظمات المهنية في تطور المحاسبة.

(٨) ما هي الوظائف الاساسية للمحاسبة المالية.

(٩) هناك العديد من المنظمات العالمية التي ساهمت بشكل فعال في تطور المحاسبة. تكلم عن هذه المنظمات بالتفصيل.

(١٠) ما هي أهمية المحاسبة في الحياة الاقتصادية.

الفصل الثاني
الفروض والمبادئ المحاسبية

المقدمة:

لقد أضحى جلياً أن النظريات بشكل عام هي خلاصة أفكار تعبر عن بعض الحقائق، وهي باكورة العقل البشري النير الذي يهدف الى إستيضاح الحقيقة أو مجموعة حقائق. فالنظرية المحاسبية كما هو معلوم تختص في نشاطها بالبحث عن القواعد والأصول المعمول بها في مجال المحاسبة من حيث قبولها أو رفضها، وقد صنفت المحاسبة على أنها احدى فروع العلوم الاجتماعية، لذلك فان موضوع المحاسبة ومفاهيمها، وإبعاد نظريته، لا تتصف بالقطعية، كما هو بالنسبة للعلوم الطبيعية، التي تتصف بالملموسية والقطعية، كنتيجة فيما تبحثه من ظواهر مستقرة ومستمرة.

ونظراً لأهمية الفروض والمبادئ المحاسبية في اعداد القوائم المالية سوف نتناول في هذا الفصل أهمها واكثرها شيوعاً وتكراراً في المراجع العلمية المعاصرة، ونحاول قدر الامكان استيضاح مفاهيمها وتطبيقاتها بما يساعد على اعداد القوائم المالية في المشاريع الهادفة للربح.

الفروض والمبادئ المحاسبية:

ان عملية التسجيل في المستندات والسجلات المحاسبية والتعبير عن النتائج الاجمالية والصافية للأنشطة الاقتصادية في القوائم المالية محكومة بمباديء وفروض وقواعد متعارف عليها ومقبوله قبولاً عاماً. فالباحث والدارس في هذا المجال لا بد من أن يكون ملماً بها لأجل التمكن من تنظيم الحسابات واعداد القوائم المالية في الوحدة الاقتصادية اعداداً صحيحاً يعبر عن واقع النشاط الفعلي فيها. ولذلك سوف نتناول في هذا الفصل أهم الفروض والقواعد والمباديء المحاسبية التي اتفقت عليها أكثر من جهة مسؤولة في مجال المحاسبة.

أولاً: الفروض المحاسبية:

المقصود بالفرض بشكل عام هو التكهن بالحلول التي يمكن عن طريق التجريب التأكد من

صحة الظواهر للارتقاء بها الى مستوى الحقيقة من خلال استخدام مزيجاً من الاستقراء والاستنباط، وحينما تكون النتائج المتحققة على درجة مقبولة من الدقة فإنه يمكن اعتبار الفروض الاستدلالية مقبولة وصحيحة. ولعل أهم الفروض المحاسبية هي:

١- فرض الشخصية الاعتبارية:

يقوم هذا الافتراض على أساس أن أي وحدة محاسبية تكون مستقلة ومنفصلة عن أصحاب المشروع. وهذا الافتراض يؤدي الى أن القوائم المالية التي يتم اعدادها للوحدة المحاسبية تختص بالوحدة وليس لها علاقة بالعمليات المتعلقة بالمالكين «تقوم المحاسبة على افتراض استقلال الوحدة الاقتصادية عن شخصية أصحابها مما يجعل القوائم المالية التي تقوم الوحدة باعدادها تختص بالعمليات التي تقوم بها الوحدة وليست العمليات الخاصة بحملة الأسهم أو ملاكه»[1]. وبهذا المعنى فأن البيانات المحاسبية المختلفة التي يعدها المحاسب تعتبر من وجهة نظر الوحدة المحاسبية وللوحدة المحاسبية.

٢- فرض الاستمرار:

بمقتضى هذا الفرض يعتبر تكوين أي وحدة محاسبية هو بقصد الاستمرار في مزاولة نشاطها الى مالانهاية لحين تصفيتها التصفية النهائية. ويعتبر هذا الفرض اساسياً، لتبرير أسس وقواعد القياس والتقييم المحاسبية التي تشكل الهيكل العام له، وذلك بهدف تجنيب الوحدة المحاسبية قدر الامكان الخسائر المحتملة باتباع الاعتبارات العامة التالية:

أ - تقيم الأصول طويلة الأجل بسعر التكلفة مخصوماً منها جميع أقساط الإهلاك نتيجة العوامل الاقتصادية والفنية.

ب - تقيم الأصول المتداولة بسعر التكلفة أو السوق أيهما أقل، على أن تحمل حسابات النتيجة بالخسائر المحتملة.

جـ - احتساب الأرباح المحققة خلال الفترة المحاسبية، ولا يجوز إحتساب الأرباح المحتملة.

٣- فرض وحدة القياس:

تتكون الموارد الاقتصادية التي تمتلكها الوحدة المحاسبية من مجموعة عناصر غير متجانسة (أرضي، مباني، بضاعة، مكائن... الخ)، ونظراًلعدم التجانس في الموارد أصبح من

---

(١) د. خيرت ضيف، د. أحمد رجب عبد العال، د. محمد شوقي: أصول المحاسبة المالية، الدار الجامعية، بيروت، بدون سنة نشر. صفحة ١٧.

الضروري ايجاد وحدة قياس موحدة يتم بموجبها تسجيل العمليات المالية التي تحدث في الوحدة المحاسبية وعرض النتائج التي تنجم عنها عمليات الوحدة المحاسبية خلال فترة معينة، لذلك تم استخدام النقود كوحدة لقياس القيم باعتبارها وسيلة متعارف عليها في القياس، الا أن مشكلة وحدة القياس النقدي هي عدم ثباتها وتعرض قيمتها الحالية للانخفاض المستمر ولذلك تكون البيانات التي تعرضها القوائم المالية غير دقيقة في التعبير عن حقيقة المركز المالي للوحدة المحاسبية، مما أضعف الاعتماد على الأرقام التي تظهرها القوائم المالية باعتبار أنها تجميع وحدات نقدية ذات قوة شرائية مختلفة. ولمعالجة التغيرات في القوة الشرائية للنقود لجأ الفكر المحاسبين لبعض الطرق لتعديل البيانات التي تحملها القوائم المالية لتكون معبرة تعبيراً أقرب للصحة وذلك باستخدام بعض الطرق الاحصائية التي ستكون موضع مناقشتنا في الفصول القادمة.

٤- فرض الفترة الزمنية:

ان اساس هذا الفرض قائم على تصور نظري لحياة المشروع، اذ بموجبة يتم تقسيم حياه المشروع الى فترات زمنية تختلف مدتها من وحدة محاسبية الى أخرى، إلا أنها عادة تكون سنة تبدأ في بداية السنة المالية وتنتهي بأنهائيتها، بحيث يتم تأسيس المنشأة نظرياً أول كل سنة ثم يتم تصفيتها في نهاية السنة المالية، ثم تأسس من جديد في بداية السنة التالية كوحدة محاسبية جديدة لتصفى من جديد في نهاية السنة، وهكذا تستمر عملية الانشاء والتصفية الوهمية (الدفترية) طوال حياة الوحدة المحاسبية حتى يتم تصفيتها فعلياً. لأن الاساس وفق فرض الاستمرار ان الوحدة المحاسبية تنشأ بقصد الاستمرار في مزاولة نشاطها الى مالانهاية لحين التصفية الفعلية. ولولا فرض الفترة الزمنية لكان من الصعب معرفة نتيجة أعمال الوحدة المحاسبية من ربح أو خسارة الا في حالة التصفية الفعلية.

ثانياً: المبادىء المحاسبية:

يقصد بالمبادىء حقيقة اساسية تعتمد عليها حقائق أخرى، أو حقيقة أولية تبني عليها حقائق أخرى فرعية[1]. وبهذا المعنى فأن المبادىء المحاسبية هي عبارة عن مجموعة قواعد متفق عليها وتم قبولها عاماً ولا يجوز الحياد عنها بعد أن تم استقرارها على الصورة الحالية. وهذه القواعد تشمل جميع اجراءات التسجيل في الدفاتر المحاسبية واعداد التقارير المالية والمفاهيم الاساسية والافتراضات القائمة على الأساس الاقتصادي، وهذه المبادىء هي:

---

(١) د. عمر حسنين: تطور الفكر المحاسبي، دار الجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٢٢.

١- مبدأ التكلفة:

بمقتضى هذا المبدأ يتم تقيم كافة عناصر الموارد الاقتصادية واستخداماتها والمصروفات والايرادات التي تعبر عنها القوائم المالية بتكلفتها الأصلية بغض النظر عن كافة التقلبات في القيمة الاقتصادية التي تتعرض لها نتيجة التغيرات المستمرة في القوة الشرائية للنقود. وأكثر العناصر تأثيراً بهذا المبدأ هي الأصول طويلة الأجل (المباني، المكائن، العدد والآلات، وسائط النقل، الأثاث.... الخ) حيث يتم اثباتها في السجلات، وتظهر بالقوائم المالية بسعر التكلفة، بغض النظر عن سعر السوق على أن يتم تقويمها بواسطة حساب يسمى حساب استهلاك الأصل كعبء دفتري يهدف الى توزيع التكلفة التاريخية للأصل.

٢- مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات:

تعتبر من أهداف اعداد القوائم المالية بيان نتيجة عمل الوحدة المحاسبية من ربح أو خسارة عن مدة مالية معينة، ولتحقيق الهدف المذكور لا بد من تحديد ايرادات الفترة المحاسبية (المراد عمل حساباتها الختامية وقائمة مركزها المالي) وتخصم منها المصاريف المرتبطة بها ولنفس الفترة بغية الوصل الى صافي دخل الفترة. وهذا يدل على العلاقة الوثيقة التي تربط بين عناصر المصاريف وبين الايراد المحقق نتيجة تلك المصاريف لفترة محاسبة واحدة. ويعني هذا أن تطبيق مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات يتطلب تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق. وهذا ما يتطلب أن تظهر الحسابات الختامية بكافة ايرادات الفترة المحاسبية التي يعمل عنها هذه الحسابات مخصوماً منها نفقات ومصروفات تلك الفترة «بعد أن يتحدد الايراد الذي يخص الفترة المحاسبية المراد اعداد قوائمها المالية - يجب أن تحدد المصروفات التي تكبدتها المنشأة في سبيل تحقيق هذا الايراد. ثم تطرح هذه المصروفات من الايراد فينتج صافي الدخل» [١].

٣- مبدأ تحقق الايراد:

بمقتضى مبدأ تحقق الايراد فان الايرادات لا يتم اثباتها في السجلات المحاسبية الا في حالة تحققها عن طريق البيع الفعلي. باعتبار عملية البيع دليلاً مادياً ملموساً كافياً وفق العرف المحاسبي المطبق بهذا المجال. وبغض النظر عن طريقه تسديد المستحقات الناجمة عن عملية البيع، لأن الأساس في ذلك هو تحقق عملية البيع.

---

(١) د. فوزي دميان، د. خليفة علي ضو: مقدمة في المحاسبة المالية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس، ليبيا، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م . صفحة ٤٦.

٤- مبدأ الموضوعية:

تعني الموضوعية في العرف المحاسبي الاعتماد على الحقائق الثابتة التي توفرها مصادر البيانات والمعلومات المحاسبية والابتعاد عن الأحكام الشخصية في ذلك.

وعلى أساس ذلك فان القوائم المالية يجب ان تكون معدة على أساس البيانات المحاسبية التي حددت بموضوعية بعيداً عن التحييز في اختيارها، ولأجل أن تكون هذه البيانات موضوعية لابد أن تكون مؤيدة بمستندات ثبوتية تؤكد حدوث الواقعة المالية التي نجمت عنها البيانات المحاسبية، وقد اعتبرت المستندات المحاسبية دليلاً موضوعيا على صحة البيانات المحاسبية.

٥- مبدأ الثبات:

يقوم هذا المبدأ على اساس ان الاجراءات والمباديء والمستويات المحاسبية التي يتم اختيارها من عدة مباديء واجراءات ومستويات بديلة أخرى مقبولة، يجب اتباعها بصورة ثابتة ومنتظمة خلال الفترات المحاسبية المختلفة. بحيث أن الاجراءات والمبادئ المحاسبية التي يتم اختيارها تكون ملائمة لطبيعة عمل الوحدة المحاسبية. الا أن الثبات لا يعني عدم امكانية تغير بعض المباديء والاجراءات في حالة توفر سبب أو أكثر يدعو الى ذلك، إلا أنه عند التغير لا بد منتوفر في سبب أو أكثر يدعو الى ذلك، الاّ أنه عند التغير لا بد من الاشارة اليه في القوائم المالية وبيان اسباب ذلك التغير على شكل ملاحظات توافقاً مع الافصاح المحاسبي. وقد اعتبر مبدأ الثبات أحد أهم المباديء المحاسبية المتبعة، وأهمية ذلك ناجمة عن ان القوائم المالية المعدة في الوحدة المحاسبية خاضعة للمقارنة فيما بينها من فترة لأخرى ولهذا وجب اعدادهذه القوائم على أساس مبادئ ثابتة لا تتغير من فترة الى أخرى لكي تصح المقارنة.

٦- مبدأ الاستثناء:

لقد أشرنا فيما سبق الى أن النظرية المحاسبية تبحث في القواعد والمباديء والأصول المحاسبية من حيث قبولها أو من عدمه. الا أن طبيعة النظرية المحاسبية تتصف بعدم القطعية نتيجة عدم استقرار واستمرار الظواهر التي تبحث فيها وبالتالي فان المبادئ الاساسية للمحاسبة هي الأخرى غير مستقرة، كنتيجة للتغيرات التي تحدث للمحيط الذي تعمل فيه المحاسبة. وهذا يعني ان الاستثناءات في المبادئ السابقة تكون متوقعة الحدوث، ويشمل مبدأ الاستثناء المبادئ الفرعية التالية:

أ- مبدأ الأهمية النسبية:

مفاد هذا المبدأ أن أي عملية مالية مهما كان حجمها النقدي تكون ذات أثر ملموس على قائمة الدخل أو قائمة المركز المالي. ولذلك يجب ان تعالج جميع العمليات المالية المؤثرة في القوائم

المالية وبغض النظر عن قيمتها في ضوء المباديء المحاسبية المتبعة في الوحدة الاقتصادية. «تؤثر الأهمية الاقتصادية لعنصر معين على المعالجة المحاسبية المناسبة لهذا العنصر. فيجب من الناحية النظرية معالجة جميع العناصر كبيرة كانت أهميتها أم صغيرة بنفس الطريقة»[1] الا أنه في الحياة العملية كثيراً ما يهمل تطبيق هذا المبدأ وخصوصاً اذا كانت العملية متعلقة بقيم صغيرة نسبياً. فمثلاً ماكنة تمثل تكلفتها مبلغاً كبيراً تعتبر ذات أهمية نسبية كبيرة يجب ان يتم تخصص تكلفتها على فترات محاسبية متعددة . ولكن تكلفة بعض الأدوات الكتابية مثل ثاقبات الورق تكون تكلفتها صغيرة بالمقارنة مع الماكنة ولذلك لا يتم تخصيص تكلفة مثل هذه الأدوات التي يمكن استخدامها على عدة فترات محاسبية.

ب- مبدأ الحيطة:

بمقتضى هذا المبدأ ان بعض عناصر القوائم المالية التي تحتاج الى بعض التقديرات التي يدخل فيها عنصر التخمين الشخصي يجب ان يراعى فيها جانب التحفظ، والابتعاد عن التضخيم الناجم عن التفاؤل في معالجة مثل هذه الأمور، وأساس هذا المبدأ قائم على أن السياسة التي تنطوي على اختيار الاجراء المحاسبي الذي يأخذ الخسائر المحتملة في المستقبل دون الأرباح بهدف تحديد دخل الفترة المحاسبية.

المحاسبة على الأساس النقدي:

بمقتضى المحاسبة على الأساس النقدي فأن ايرادات الوحدة المحاسبية لا تعتبر متحققة بمجرد اتمام عملية البيع، وانما في الوقت التي يتم تحصيل قيمة المبيعات. وبموجب هذا الاساس فان المصروفات والتكاليف تعتبر متحققة عند دفع قيمتها، في هذه الحالة فقط تثبت في الدفاتر المحاسبية وتحمل للقوائم المالية وتخصم من ايرادات تلك الفترة.

المحاسبة على أساس الاستحقاق:

سبق وان أشرنا الى أن مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات يتطلب تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق، والذي يعني أن تحمل الفترة المالية بجميع تكاليف الفترة التي استنفذت فيها لتحقيق الايراد، سواء دفعت هذه التكاليف أو لم تدفع. بمعنى آخر أن المحاسبة على أساس الاستحقاق تقوم على فكرة أن القوائم المالية التي تخص فترة مالية معينة يجب أن تشمل على كافة النفقات المتعلقة بتلك الفترة بغض النظر عما إذا كانت دفعت أم لم تدفع. وكذلك الأمر بالنسبة للايرادات سواء حصلت أم لم تحصل. ومما لا شك فيه أن المحاسبة على أساس الاستحقاق تأثرت بمبدأ الاستمرار بالاضافة الى مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات.

---

(١) د. خيرت ضيف، د. أحمد رجب عبد العال، د. محمد شوقي: مصدر سابق. صفحة ٢١.

ولتوضيح فكرة المحاسبة على الأساس النقدي، والمحاسبة على أساس الاستحقاق وبيان الفرق بينهما نعرض المثال التالي:

مثال(١) البيانات التالية تخص احدى المنشآت التجارية عن سنتين متتاليتين ١٩٩٥، ١٩٩٦م:

أولاً: بيانات سنة ١٩٩٥م:

نقدية محصلة عن المبيعات	١٠٠ ٠٠٠ دينار
مدفوعات نقدية لتغطية المصروفات	٤٠ ٠٠٠ دينار

ثانياً: بيانات سنة ١٩٩٦م:

نقدية محصلة عن المبيعات	١٥٠ ٠٠٠ دينار
مدفوعات نقدية لتغطية المصروفات	٧٠ ٠٠٠ دينار

علماً أن:

١- مبلغ ١٠٠٠٠دينار دفعت في سنة ١٩٩٥م وهي تخص مصروفات سنة ١٩٩٦م.

٢- مبلغ ٥٠٠٠ دينار ايراد استلم في عام ١٩٩٦م يخص عام ١٩٩٧م.

المطلوب/ بيان صافي الدخل للسنتين ١٩٩٥، ١٩٩٦م على أساس النقدي أولاً، وعلى أساس الاستحقاق ثانياً:

الحل :-

أ- صافي الدخل على أساس النقدي:

البيان	١٩٩٥	١٩٩٦
نقدية محصلة عن المبيعات	١٠٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠
مدفوعات نقدية لتغطية المصروفات	٤٠ ٠٠٠	٧٠ ٠٠٠
صافي الدخل	٦٠ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠

ب- صافي الدخل على أساس الاستحقاق :

البيان	١٩٩٥	١٩٩٦
نقدية محصلة عن المبيعات	١٠٠ ٠٠٠	١٤٥ ٠٠٠
مدفوعات نقدية لتغطية المصروفات	٣٠ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠
	٧٠ ٠٠٠	٦٥ ٠٠٠

ملاحظات على الحل:

١- يتم احتساب صافي الدخل (على اساس النقدي) على أساس ان الايرادات والمصروفات تم مقابلتها ببعض بغض النظر عن السنة التي تعود اليها. تطبيقاً للفكرة التي تستند اليها المحاسبة على الأساس النقدي والتي مفادة ان الايرادات والمصروفات تعتبر متحققة عند دفع قيمته فقط.

٢- تم احتساب صافي الدخل (على اساس الاستحقاق) على اساس ان الفترة المالية يجب أن تتحمل تكاليف الفترة التي استنفذت في سبيل تحقيق الايراد، سواء دفعت أو لم تدفع.

ولذلك فان:

١- مصاريف عام ١٩٩٥م البالغة ٤٠ ٠٠٠ دينار خصمت منها مبلغ ١٠ ٠٠٠ دينار تخص عام ١٩٩٦م.

٢- ايرادات عام ١٩٩٦م البالغة ١٥٠ ٠٠٠ دينار خصمت منها مبلغ ٥٠٠٠ دينار لأنها تخص عام ١٩٩٧م.

مثال (٢)

١- في ١٩٩٦/١/١ أنشأ المهندس عبد الباسط سعيد مكتباً هندسياً برأسمال قدره ١٠٠٠٠ دينار أودع لدى البنك العربي. وبنفس التاريخ اقترض مبلغ ٨٠٠٠ دينار من البنك وقد سحب البنك عليه كمبيالة تستحق بعد ستة أشهر بفائدة ١٠٪ سنوياً.

٢- دفع المكتب المصروفات التالية:

١٠٠٠ دينار مصرف تأمين لمدة خمسة أشهر.

٢٠٠ دينار ايجار المكتب لمدة شهرين.

٣٠٠ دينار مرتبات لمدة شهر.

٣- تم شراء قرطاسية بمبلغ ٣٠٠٠ دينار دفع من قيمتها ٢٠٠٠ دينار في شهر كانون الثاني والباقي يستحق الدفع في نهاية شهر مارس. واستهلك منها ٥٠٠ دينار.

٤- حقق المكتب ايراداً قدرة ٥٠٠٠ دينار عن خدمات استثنائية قدمها المكتب حصل منها في شهر كانون الثاني ٣٠٠٠ دينار.

المطلوب :

١- اعداد قيود اليومية اللازمة بموجب الاساس النقدي واساس الاستحقاق لشهر كانون الثاني.

٢- تصوير قائمة الدخل حسب الطريقتين في نهاية شهر كانون الثاني.

أولاً: قيود اليومية:

البيان	القيد بموجب الاساس النقدي	القيد بموجب اساس الاستحقاق
ايداع رأس المال	١٠ ٠٠٠ من حـ/ البنك	١٠ ٠٠٠ من حـ/ البنك
	١٠ ٠٠٠ الى حـ/ رأس مال	١٠ ٠٠٠ الى حـ/ رأس مال
قرض البنك	٤٠٠٠ من حـ/ البنك	٤٠٠٠ من حـ/ البنك
	٤٠٠٠ الى حـ/ أ. د	٤٠٠٠ الى حـ/ أ. د
		من مذكورين
مصروف تأمين	١٠٠٠ من حـ/ مصروف تأمين	٢٠٠ حـ/ مصروف التأمين
	١٠٠٠ الى حـ/ البنك	٨٠٠ حـ/ تأمين مقدم
		١٠٠٠ الى حـ/ المصرف
		من مذكورين
مصروف الايجار	٢٠٠ من حـ/ مصروف الايجار	١٠٠ حـ/ مصروف الايجار
	٢٠٠ الى حـ/ البنك	١٠٠ حـ/ ايجار مقدم
		٢٠٠ الى حـ/ البنك
مصروف المرتبات	٣٠٠ من حـ/ مصروف المرتبات	٣٠٠ من حـ/ مصروف المرتبات
	٣٠٠ الى حـ/ البنك	٣٠٠ الى حـ/ البنك

البيان	القيد بموجب الاساس النقدي	القيد بموجب اساس الاستحقاق
شراء قرطاسية	٢٠٠٠ من حـ/ القرطاسية	٣٠٠٠ من حـ/ قرطاسية ومهمات مكتبية
	٢٠٠٠ الى حـ/ البنك	الى مذكورين
		٢٠٠٠ حـ/ البنك
		١٠٠٠حـ/ الدائنين
		من مذكورين
ايراد خدمات	٣٠٠٠ من حـ/ البنك	٣٠٠٠ حـ/ البنك
	٣٠٠٠ الى حـ/ ايراد خدمات	٢٠٠٠ حـ/ ايراد خدمات مستحق
		٥٠٠٠ الى حـ/ ايراد خدمات
فوائد قرض	لا توجد	٦٦,٦ من حـ/ مصروف فوائد
		٦٦,٦ الى حـ/ فوئد مستحقة
القرطاسية الباقية	لا توجد	٥٠٠ من حـ/ مصروف قرطاسية
		٥٠٠ الى حـ/ قرطاسية ومهمات مكتبية

ثانياً: قائمة الدخل:

	الاساس النقدي	اساس الاستحقاق	
الايرادات	٣٠٠٠	٥٠٠٠	
المصروفات:			
مصروف تأميني	٩٠٠	٢٠٠	«تأمين شهر واحد»
مرتبات	٣٠٠	٣٠٠	
ايجار	٢٠٠	١٠٠	
قرطاسية	٢٠٠٠	٥٠٠	
فوائد قرض	لا توجد	٦٦,٦	
اجمالي المصروفات	(٣٤٠٠)	(١١٦٦,٦)	
صافي الدخل (الخسارة)	(٤٠٠)	(٣٨٣٣,٤)	

أسئلة الفصل الثاني

(١) ضع علامة صح (✓) وعلامة خطأ (×) أمام العبارات التالية وصحح الخطأ منها:

– النظريات أفكار تعبر عن بعض الحقائق، وهي نتيجة للعقل البشري الذي يهدف الى استيضاح الحقيقة.

– المحاسبة علم يصنف من العلوم الطبيعية ولذلك فان القواعد والاصول المعمول بها في المحاسبة تتصف بالقطعية.

– الافتراضات المحاسبية حقيقة وهي لذلك قبلت قبولاً عاماً بين المحاسبين.

– تعتبر أي وحدة محاسبية تنشأ بقصد الاستمرار في مزاولة نشاطها الى مالانهاية لحين تصفيتها التصفية النهائية. وذلك بمقتضي افتراض الاستمرار.

– نظراً لتجانس العناصر التي تتكون منها الموارد الاقتصادية للوحدة المحاسبية تم استخدام وحدة قياس نمطية لتسجيل العمليات المالية التي تحدث في الوحدة المحاسبية وتعرض نتائجها في القوائم المالية.

– يتم تقيم الموارد الاقتصادية واستخداماتها والمصروفات والايرادات التي تعبر عنها القوائم المالية بتكلفتها الاصلية تطبيقاً لمبدأ التكلفة.

– تتحقق الايرادات من وجهة نظر المحاسبين عند تحقق عملية البيع.

– في المحاسبة على الأساس النقدي الايرادات تعتبر متحققة بمجرد اتمام عملية البيع.

– في المحاسبة على أساس الاستحقاق الايرادات تعتبر متحققة بمجرد اتمام عملية البيع.

– يعني مبدأ الاهمية النسبية أن اي عملية مالية مهما كان حجمها النقدي تكون ذات أثر ملموس على قائمة الدخل.

(٢) علل ما يأتي باختصار :

– يتم تقيم كافة عناصر الموارد الاقتصادية واستخداماتها (وخصوصاً الاصول الثابتة) بتكلفتها الاصلية.

– لا تتصف مفاهيم وأبعاد وقواعد واجراءات المحاسبة بالقطعية التامة.

– ان القوائم المالية التي يتم اعدادها لأي وحدة محاسبية تختص بالوحدة فقط وليس لها علاقة بالعمليات المتعلقة بالمالكين.

– يتم استخدام وحدة قياس موحدة لتسجيل العمليات المالية التي تحدث في الوحدة المحاسبية.

– اساس افتراض الفترة الزمنية تصور نظري لحياه المشروع.

(٣) أكمل العبارات التالية:

– تعتبر من أهداف اعداد القوائم المالية ..... عن مدة مالية معينة.

– بمقتضى مبدأ تحقق الايراد فان الايرادات لا يتم اثباتها في السجلات المحاسبية الا في حالة تحققها عن ..... .

– يجب ان تعد القوائم المالية على اساس البيانات المحاسبية التي حددت ..... بعيداً عن ..... في اختيارها.

– ان مبدأ الثبات لا يعني عدم ..... بعض المبادئ والاجراءات في حالة توفر ..... يدعو الى ذلك.

– المحاسبة على الاساس النقدي تقتضي بأن الايرادات لا تعتبر متحققة بمجرد اتمام ..... .

(٤) قارن بين المحاسبة على اساس النقدي والمحاسبة على اساس الاستحقاق.

(٥) البيانات التالية تخص احدي الشركات التجارية لثلاث سنوات متتالية والمطلوب بيان صافي الدخل للسنوات الثلاث على الأساس النقدي وعلى اساس الاستحقاق.

البيان	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
ابرادات مبيعات	٥٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	٧٠ ٠٠٠
ايرادات أخرى	٢٠٠٠	١٥٠٠	٣٠٠٠
مدفوعات لتغطية المصروفات	١٥٠٠٠	١١٠٠٠	١٨٠٠٠
مصروفات أخرى	٢٠٠٠	١٠٠٠	١٧٠٠

علماً أن:

١- هناك ايرادات اخرى تخص عام ١٩٩٤م تم استلامها في عام ١٩٩٥م ولم يتم اثباتها في الدفاتر.

٢- هناك ايرادات مبيعات بمبلغ ١٥٠٠ دينار تخص عام ١٩٩٦م استلمت في عام ١٩٩٥م.

٣- المدفوعات النقدية عن المصروفات لعام ١٩٩٥م تخص عام ١٩٩٦م.

(٥) ١- أنشأ محاسب مكتب محاسبين قانونيين في أول مارس برأسمال قدره ٦٠٠٠ دينار أودعه بالبنك التجاري.

٢- ١٢٠٠	ايجار المكتب لمدة سنة
٢٠٠	مرتبات عن نصف شهر
٤٠٠	تأمين لمدة أربعة أشهر

٣- تم شراء قرطاسية بمبلغ ٢٠٠٠ دينار دفع من قيمتها ١٠٠٠ دينار في شهر مارس والباقي يستحق في نهاية السنة. إستهلك منها ٨٠٠ دينار.

٤- تم تقديم خدمات استشارية قدرت بمبلغ ٦٠٠٠ دينار حصل منها في شهر مارس ٢٠٠٠ دينار فقط.

المطلوب :

١- اعداد قيود اليومية اللازمة بموجب الاساس النقدي واساس الاستحقاق لشهر مارس.

٢- تصوير قائمة الدخل حسب الطريقتين (النقدي والاستحقاق) في نهاية شهر مارس.

الفصل الثالث

قائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة

أولاً: قائمة الدخل:

قائمة الدخل احدى القوائم المالية التي تبين قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق المكاسب الايرادية خلال فترة محاسبية معينة، وهي عبارة عن تقرير يبين مقدار الايرادات والنفقات للوحدة المراد احتساب صافي دخلها أو خسارتها خلال فترة محاسبية معينة «قائمة الدخل هي تقرير يبين القدرة الكسبية للمنشأة خلال فترة محاسبية معينة» (١). وتنبثق أهمية قائمة الدخل من كونها تظهر التغييرات الناتجة عن العمليات التي تمت خلال السنة المالية، ويرى Foulke في قائمة الدخل تسجيلاً لنشاط الادارة فيعرف قائمة الدخل «أنها الترجمة الرياضية لسياسات، وخبرة ومعرفة وبعد نظر ومبادرة ادارة المشروع، وذلك من وجهة نظر الايراد، والمصروفات، ومجمل الربح، والربح من ادارة الأعمال، وصافي الربح أو الخسارة، فصافي الربح أو الخسارة النهائية هو المؤشر النهائي لمهارة الإدارة النشطة» (٢).

ومن هذا التعريف نخلص الى أن قائمة الدخل أداةً لتحقيق مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات لتحديد صافي الدخل أو الخسارة بطريقة مبسطة وواضحة، وهي بالتالي ليست بديلاً عن حسابات النتيجة، الا أن البعض يفضل استخدام قائمة الدخل بدلاً عن حسابات النتيجة للاعتبارات التالية:

١- عدم وجود فصل واضح بين أنواع الايرادات والمصروفات التي تعبر عنها حسابات النتيجة، فحساب الارباح والخسائر مثلاً قد يحوي ايرادات متنوعة المصادر بعضها من نشاط داخلي عادي، والآخر من نشاط خارجي عادي. مثل ايرادات استثمارات في الأوراق المالية

---

(١) دونالد كيسو ، جيري ويجانب : المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، ترجمة الدكتور كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٨م، ص ١١٢.

(٢) Foulke, Roy A: Practical Financial Statment Analysis (Graw Hill) 1961.P.P 516.

ومجموعة من الايرادات غير المتكررة، مثل الارباح الرأسمالية، وكذلك جانب المصروفات الذي يحوي مجموعة أخرى متعددة منها، بعضها عادي والبعض الآخر غير متكرر (مثل الخسائر الرأسمالية) مما يترتب عليه أن رقم صافي الربح يصبح متمماً حسابياً بدون مدلول واضح ولا يصلح لتقيم أداء المشروع لكل أو بعض إدارته المختلفة.

٢- وعلى اساس ما تقدم تكون من الصعوبة ايجاد ارتباطات بين مكونات حسابات النتيجة، حيث أن عدم وضوح التصنيف يؤدي الى صعوبة ايجاد ارتباطات بين المصروفات والايرادات مما يترتب عليه صعوبة حساب الاتجاهات وتقيم المشروع وادارته تقيماً سليماً وكذلك عدم امكانية الاستفادة من نتائج الماضي استفادة كاملة عند التخطيط للمستقبل.

مفهوم الدخل:

يختلف الاقتصاديون عن المحاسبين في تعريفهم للدخل اذ يعرفه الاقتصاديون بأنه الزيادة الصافية في الثروة الحقيقية التي يمكن توزيعها على مالكي المشروع في نهاية الفترة، دون أن تؤثر على قيمة رأس المال المستثمر. وبهذا المعنى فان الاقتصاديون يركزون في نظرتهم للدخل على النتيجة الصافية له دون الاهتمام بالتغيرات التي أدت الى تحقيقه وجاء تفسير الاقتصاديين هذا طبقاً للمفهوم الذي قدمه العالم الاقتصادي هيكس (Hicks) حيث عرف الدخل بأنه «أقصى ما يمكن لفرد أن يستهلكه خلال فترة من الزمن دون التأثير على قيمة ثروته»[1]. ويطلق على مفهوم الدخل السابق لدى البعض بمفهوم المحافظة على رأس المال، لكونه يأخذ بالحسبان الفرق بين قيمة الأصول والخصوم في بداية ونهاية المدة كما يطلق عليه أيضاً طريقة التغير في حقوق الملكية. وتتميز طريقة احتساب صافي الدخل وفق المفهوم السابق بالسهولة والبساطة، الا أنه يعاب عليها من حيث صعوبة التعرف على العناصر المكونة له.

ولتوضيح مفهوم الدخل الاقتصادي نعرض المثال التالي: بلغت التكلفة التاريخية لصافي الاصول في ١٩٩٥/١٢/٣١م ٢٠٠ ٠٠٠ دينار في حين انها كانت تبلغ في ١٩٩٦/١/١م ١٥٠ ٠٠٠ دينار، علماً أن صاحب المشروع أضاف مبلغ ٣٠ ٠٠٠ دينار الى رأس المال وذلك في ١٩٩٦/٦/٢٠. ولذلك يكون صافي الدخل لعام ١٩٩٦م كما يلي:

البيان	المبلغ
صافي الاصول في ١٩٩٥/١٢/٣١	٢٠٠ ٠٠٠ دينار
(-) صافي الاصول في ١٩٩٦/١/١	١٥٠ ٠٠٠ دينار
	٥٠ ٠٠٠ دينار
(-) استثمارات اضافية	٣٠ ٠٠٠ دينار
صافي الدخل	٢٠ ٠٠٠ دينار

(١) د. جمعة خليفة الحاسي، دكتور محمد بن غربية، د. محمد مفتاح بيت المال: المحاسبة المتوسطة، جامعة قاريونس الطبعة الأولى، ليبيا ١٩٨٨، ص ٧٦.

أما اذاكانت هناك توزيعات للأرباح خلال السنة فيجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وذلك بخصمها من قيمة صافي الدخل، فلو فرضنا بان المشروع في المثال السابق قام خلال السنة بتوزيع ارباح على المالكين بلغت قيمتها ٥٠٠٠ دينار فان صافي الدخل يكون في هذه الحالة ١٥٠٠٠ دينار (٢٠٠٠٠ دينار صافي الدخل - ٥٠٠٠ دينار توزيعات الأرباح خلال السنة).
وبذلك يتضح بان احتساب الدخل الاقتصادي يؤخذ بنظر الاعتبارلعناصر التالية:

١- الاصول والخصوم في بداية المدة.
٢- الاصول والخصوم في نهاية المدة.
٣- اضافات لرأس المال خلال المدة.
٤- توزيعات الارباح خلال المدة.

وبناء على ما تقدم فانه يمكن احتساب الدخل الاقتصادي بموجب المعادلة التالية:

الدخل الاقتصادي = صافي الاصول في نهاية المدة - (صافي الاصول في بداية المدة + اضافات رأس المال خلال المدة + توزيعات الارباح خلال المدة).

أما المحاسبون فينظرون الى الدخل من زواية تختلف عن الاقتصاديين حيث يرونه بانه الفرق بين ايرادات ومصروفات الفترة الناجمة عن ممارسة الوحدة الاقتصادية لنشاطها وما يرافق هذا النشاط من ايرادات ومصروفات عرضية، والذي يسمى دخل المعاملات أو العمليات التامة، حيث يقوم المحاسب باثبات كافة العمليات المتعلقة بمصروفات وايرادات الفترة الخاصة بالنشاط السنوي ثم تجري عملية تلخيصها وعرضها بقائمة شاملة خاص بها. ويعتمد المحاسبون في تقييمهم لعناصر الدخل على اساس التكلفة التاريخية، وهم بذلك يستبعدون تاثير التقلبات في الاسعار على الاصول والخصوم. وبعد ان استعرضنا مفهوم الدخل من وجهة النظر المحاسبية نخلص الى أن العناصر الاساسية لصافي الدخل المحاسبي تتمثل بالآتي:

١- الايرادات.
٢- المصروفات .

الايراد:

يعرف الايراد بأنه اجمالي التدفقات التي تؤدي الى زيادة اجمالي أصول الوحدة الاقتصادية، أو تؤدي الى نقص اجمالي الخصوم أو كلاهما. وعادة تنتج الايرادات من:

١- بيع السلع.
٢- تقديم الخدمات للعملاء أو تأجير موهرد المشروع.
٣- بيع أصول المشروع.
٤- فوائد وأرباح الاستثمارات في الأوراق المالية.

ويتم قياس الايراد محاسبياً بالقيمة المتوقع الحصول عليها مقابل بيع السلع أو تقديم الخدمات، أما الاقتصاديون فيرون بأنه يقاس بالقيمة السوقية للسلع والخدمات، بمعنٍ آخر أن «قياس الايراد من وجهة النظر الاقتصادية تتم على أساس القيمة السوقية للسلع والخدمات التي ينتجها المشروع خلال فترة زمنية، أي القيمة الحالية للقيم النقدية المنتظر الحصول عليها من الايرادات الناتجة عن تبادل المنتجات في الأسواق. أما من الناحية المحاسبية فان الايرادات يتم قياسها بالقيم النقدية المتوقع الحصول عليها مقابل بيع السلع أو تقديم الخدمات.

المصروف :

يعرف المصروف بانه اجمالي الزيادة في الخصوم أو اجمالي النقص في الأصول أو كلاهما والناجمة عن ممارسة الوحدة الاقتصادية للنشاط الجاري في سبيل تحقيق الدخل التي تؤثر في حقوق الملكية.

وكما هو الحال بالنسبة للايراد فان المصروف يقاس من وجهة النظر الاقتصادية بالقيمة السوقية للسلع والخدمات التي استعملت في العملية الانتاجية، أما وجهة النظر المحاسبية فانها تقيس المصروف بالتكلفة التاريخية للسلع والخدمات الداخلة في العملية الانتاجية.

أهمية قائمة الدخل:

نتيجة للانتقادات العديدة التي وجهت الى حسابات النتيجة اتجه الفكر المحاسبي لخدمة الأغراض المتعددة التي تتطلبها المستويات الادارية المختلفة (داخل الوحدة الاقتصادية، والجهات الخارجية) الى ايجاد قائمة (أو كشف) تسمى بقائمة الدخل وتعتبر قائمة الدخل أداةً مهمة لعملية التخطيط المستقبلي والرقابة على الاعمال المنفذة من خلال مقارنة البيانات الفعلية التي تعبر عنها مع بيانات الميزانية التقديرية أو المعدلات المعيارية. ويستفاد منها أيضاً الأطراف الخارجين، الذين تنشأ لهم صلة عمل مؤقت بالوحدة الاقتصادية مثل، المستثمرون، مصلحة الضرائب، الدائنون.... الخ كلاً حسب حاجته من البيانات التي توفرها هذه القائمة.

عناصر قائمة الدخل:

بصرف النظر عن شكل قائمة الدخل الا انها وفي معظم الأحوال تحتوي على كل أو بعض العناصر التالية:

١- صافي المبيعات.

٢- تكلفة المبيعات.

٣- مجمل الربح.

٤- مصاريف ادارة الأعمال.
٥- صافي الدخل من النشاط الجاري.
٦- المصاريف الأخرى والايرادات الأخرى.
٧- صافي الدخل السنوي قبل الضرائب.
٨- مخصص الضرائب.
٩- صافي الدخل السنوي بعد الضرائب.
١٠- العناصر غير المتكررة سواء كانت ايرادات أو مصروفات.

١- الاستهلاك:

الاستهلاك وفق العرف المحاسبي هو ذلك العبء الدفتري الذي يتم تحميلة على ايرادات الفترة الناجم عن اقتناء واستخدام الوحدة الاقتصادية لبعض الاصول الثابتة بهدف المساهمة في العملية الانتاجية. ونتيجة لاستخدام هذه الاصول تفقد جزءاً من قيمتها، وتحتسب قيمة الجزء المفقود وفق طرق محاسبية معروفة تسمى بطرق الاندثار أو الاستهلاك ويطلق على الجزء المندثر اسم قسط الاستهلاك أو الاندثار أو الاهلاك. ويشكل هذا النوع من المصروفات جزءاً كبيراً من المصروفات الاجمالية غير النقدية، وترتبط قيمة هذا المصروف بالطريقة التي يتم فيها احتساب قسط الاستهلاك وغالباً ما تكون الطريقة المتبعة ناجمة عن قرار اداري، ولذلك فان من يستخدم القوائم المالية كثيراً ما يرغب في معرفة قيمة مصاريف الاستهلاك والطريقة التي احتسبت بها لكي يتمكن من تقدير آثار هذه المصروفات على كل من الدخل والتكلفة والأصول والتدفق النقدي.

٢- طريقة تقيم المخزون السلعي:

من أكثر الأصول المتداولة أهمية في معظم المنشآت هي النقدية وحسابات المدنيين والمخزون السلعي، ومن بين هذه الاصول الثلاثة يكون المخزون أكبرها ونظراً لكبر حجم الاصل نسبياً فان أي خطأ في تسعيره يؤدي الى عدم الدقة في التعبير عن المركز المالي للمنشأة [١]. وبما أن المخزون السلعي في آخر المدة هو المخزون السلعي في أول المدة للفترة المالية التالية، لذلك فانه يؤثر على القوائم المالية للمنشأة لأكثر من فترة مالية، باعتباره يدخل في تحديد تكلفة المبيعات، وعلى هذا الاساس فان مستخدمي القوائم المالية يهمهم معرفة المعلومات التالية:

أ - قيمة المخزون السلعي.
ب - طريقة تسعير المخزون السلعي.

---

(١) د. محمد عباس حجازي المدخل الحديث في مباديء المحاسبة، القاهرة. ١٩٨٦م ص ٥٣٧.

٣- دخل السهم :

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على تحديد سعر سهم في سوق الاوراق المالية، وأهم هذه العوامل نصيب السهم الواحد من الدخل المحقق خلال الفترة المالية باعتبار أن دخل أسهم الشركات من المؤشرات المهمة في تحديد كفاءة اداء البرامج والخطط الموضوعية خلال فترة معينة، وأداة لترشيد القرارات الادارية المتعلقة بزيادة الانتاج والانتاجية، وبالاضافة الى ذلك، فان الربح هو أحد أهم الأهداف التي يسعى المساهم الى تحقيقها *. ولأجل ذلك يتم تحديد دخل السهم لبيان ربحية أنشطة الوحدة الإقتصادية.

قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة (ذات الخطوة واحدة):

أبرز ما يميز هذا النموذج هو البساطة حيث يتم اعداده على جزئين: الجزء الأول يشمل الايرادات، أما الثاني فيشمل المصروفات، والغرض من اعداد قائمة الدخل هو تحقيق مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات بهدف تحديد صافي الربح أو الخسارة عن الفترة. وفيما يلي نموذج لشكل قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة :

شركة الأخوة

قائمة الدخل

عن السنة المنتهية في ١٩٩٥/١٢/٣١م

صافي المبيعات		
ايرادات أخرى	٥٠٠ ٠٠٠ دينار	
اجمالي الايرادات	١٥ ٠٠٠ دينار	
		٥١٥ ٠٠٠ دينار
المصروفات :		
تكلفة المبيعات	٢١٤٠٠٠	
م . التوزيع	٥١٠٠٠	
المصروفات الادارية	١٧٠٠٠٠	

* مزيد من التفاصيل راجع «تحليل مؤشرات نتائج الاداء(الارباح والربحية) في المشاريع الصناعية كاداة لتخطيط الانتاجية، الدكتور وليد ناجي الحيالي، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد ٤٦ اكتوبر ١٩٩١، الدوحة - قطر.

استهلاك الاصول الثابتة	١٩ ٠٠٠	
فوائد	١ ٠٠٠	
ضرائب دخل	١٦ ٠٠٠	
مجموع المصروفات		(٣١٨ ٠٠٠)
الدخل قبل العناصر غير الاعتيادية		١٩٧ ٠٠٠
الخسائر غير الاعتيادية	(١٠ ٠٠٠)	
* الوفر الضريبي ٢٥٪	٢٥ ٠٠	٧٥ ٠٠
صافي الدخل		١٨٩ ٥٠٠
دخل السهم: (١٥ ٠٠٠ سهم عادي)		١٢.٦٣

ومن المثال السابق يمكن أن نصور قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة بالشكل التالي:

الايرادات:

قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة

ايراد المبيعات «الصافي»	× ×	
ايراد فوائد	× ×	
ايراد الاستثمارات	× ×	
اجمالي الايرادات		× ×
تكلفة البضاعة المباعة		
مصاريف البيع	× ×	
مصاريف ادارية	× ×	
مصاريف استهلاكية	× ×	
خسائر بيع الالات	× ×	
مصروف فوائد	× ×	
ضريبة الدخل العادي	× ×	
اجمالي المصروفات		(× ×)
دخل النشاط العادي		× ×
العناصر غير الاعتيادية:		

* الوفر الضريبي= الخسائر الاعتيادية × ٢٥٪.

الخسائر غير الاعتيادية (حريق، فيضان)		(× ×)
الوفر الضريبي	× ×	× ×
صافي الدخل		× ×

قائمة الدخل ذات المراحل:

اساس هذا النموذج قائم على اعطاء صورة تفصيلية عن بنود الايرادات والمصروفات لتوضيح العلاقة بين البيانات المكونة للعنصرين السابقين وتأثيرهما على النتيجة النهائية من صافي ربح أو خسارة. ولتوضيح ذلك يجب أن [1]:

(أ) نفرق بين الدخل الناتج عن النشاط الاقتصادي الرئيس للمنشأة، وبين الدخل الناتج عن أنشطة عرضية أو ثانوية، بحيث يمكن اعطاء أهمية خاصة لدراسة وتحليل ربحية المنشأة الناتجة عن النشاط الاساسي.

(ب) نفرق بين المصروفات الخاصة بالأنشطة الاساسية للمنشاة وبين المصروفات العرضية الناتجة عن ظروف أو سياسية مالية عرضية للمنشاة، بالاضافة الى تصنيف هذه المصروفات حسب الوظائف النوعية بالمنشاة. ففي المنشاة التجارية مثلاً نقسم المصروفات الى تكلفة بضاعة مبيعة وتكاليف تسويقية ومصروفات ادارية، وفي المنشأت الصناعية نقسم الى تكاليف صناعية وتكاليف تسويقية وتكاليف ادارية وهكذا .... وذلك بالشكل الذي يسهل تطبيق مفهوم مقابلة الايرادات بالمصروفات. فضلاً عن ما تقدم، فان قائمة الدخل سوف تفصح عن أرقام أخرى مثل «اجمالي الدخل» الذي يمثل الفرق بين صافي المبيعات وبين تكلفة البضاعة وكذلك «صافي الدخل» الناتج عن التشغيل العادي للمنشأة وهو عبارة عن الفرق بين اجمالي الدخل واجمالي مصروفات التشغيل (المصروفات الادارية ومصاريف التسويق).

والمثال الآتي يوضح كيفية اعداد قائمة الدخل ذات المراحل لمنشأة تجارية.

قائمة الدخل السنوي

عن السنة المالية المنتهية في ١٩٩٦/١٢/٣١م

المبيعات:

اجمالي المبيعات	٦٠٠٠٠٠
– المردودات والمسموحات والخصم النقدي	٢٠٠٠٠٠
صافي المبيعات	٥٨٠٠٠٠

(١) دونالد كيسو، جيري ويجانت: مصدر سابق صفحة ١١٨.

اجمالي المصروفات التسويقية والادارية		(١٣٦ ٧٠٠)
صافي الدخل من النشاط الرئيسي		١١٢ ٣٠٠
عناصر أخرى:		
أرباح أسهم	٧٠٠٠	
ايرادات ايجارية	٢٠٠٠	
اجمالي الايرادات الأخرى	٩٠٠٠	
ناقصاً المصروفات الأخرى:	٦٠٠٠	
فوائد على القروض	٣٠٠٠	
الربح قبل الضريبة	١١٥٣٠٠	
صافي دخل السهم (٦٠٠٠٠ سهم عادي)		١,٩٢٢

وعلى ضوء المثال السابق يمكن أن نصور قائمة الدخل ذات المراحل بالشكل التالي:

قائمة الدخل ذات المراحل

ايراد المبيعات	××	
– خصم المبيعات	××	
– مردودات ومسموحات المبيعات	××	
صافي المبيعات		××
تكلفة المبيعات:		
– بضاعة أول المدة	××	
+ تكلفة المشتريات	××	
– بضاعة آخر المدة	××	××
مجمل الربح		××

تكلفة البضاعة المبيعة:		
المخزون السلعي في ١٩٩٦/١/١.	١٠٠ ٠٠٠	
اجمالي المشتريات	٢٥٠ ٠٠٠	
– المردودات والمسموحات والخصم النقدي	٢ ٥٠٠	
صافي المشتريات	٢٤٧ ٥٠٠	
اجمالي تكلفة البضاعة المتاحة للبيع	٣٤٧ ٥٠٠	
– المخزون السلعي في ١٩٩٦/١٢/٣١	١٦ ٥٠٠	
اجمالي تكلفة البضاعة المبيعة	٣٣١ ٠٠٠	
اجمالي الدخل:		٢٤٩ ٠٠٠
المصروفات التسويقية:		
رواتب وعمولات	٥٦ ٠٠٠	
ايجارات	١ ٥٠٠	
بدل سفر	٥٠٠	
مصروفات الاعلان	٢ ٠٠٠	
مصروفات الشحن	٥٠٠٠	
استهلاكات معدات بيعية	١٥٠٠	
هاتف وبرق	٧٠٠	
		٦٧٢٠٠
المصروفات الادارية:		
مهايا وأجور	٥٢ ٠٠٠	
مصروفات قضائية	٢ ٠٠٠	
تأمينات	٩٠٠٠	
استهلاكات معدات مكتبية	٣٠٠٠	
مصروفات أخرى	٣ ٥٠٠	
		٦٩٥٠٠

مصاريف التشغيل:

مصاريف بيعية:

اعلان	××	
ديون معدومة	××	
استهلاك الات	××	
مرتبات رجال البيع	××	
قرطاسية	××	
مصاريف ادارية:		××
أجور ومرتبات ادارية	××	
مصروفات قضائية	××	
استهلاك معدات مكتبية	××	
تأمين على مباني الادارة	××	
قرطاسية	××	
مصروفات أخرى	××	
إجمالي مصاريف التشغيل		××
أرباح التشغيل قبل الضريبة		××
ايرادات أخرى:		××
أرباح أسهم		××
أرباح بيع أصول		××
ايراد عقارات		××
مجموع الايرادات الأخرى		××
مصروفات أخرى:		
فوائد على القروض	××	
خسائر غير اعتيادية	××	
مجموع المصاريف الأخرى		××
صافي الربح		××
صافي دخل السهم الواحد		××

المفاهيم الخاصة بالدخل:

سبق وأن عرفنا الدخل المحاسبي بأنه الدخل الناجم عن الفرق بين الايرادات والمصروفات، فاذا كانت الايرادات أكبر من المصروفات خلال فترة مالية معينة فيكون الناتج دخل ايجابي (ربح)، أما اذا كانت المصروفات أكبر من الايرادات فيكون الناتج دخل سالب (خسارة). وتجدر الاشارة هنا الى أن المحاسبين يختلفون في وجهات نظرهم حول مكونات قائمة الدخل، اذ أن هناك وجهتي نظر تختلف احدهما عن الأخرى، الأولى تعرف بمفهوم دخل التشغيل (النشاط) الجاري، والثانية تعرف بمفهوم الدخل الشامل.

مفهوم دخل التشغيل (النشاط) الجاري:

أساس وجهة النظر هذه ترى بأنه من الضروري أن تعبر قائمة الدخل على كافة الايرادات والمصروفات المتعلقة بالنشاط العادي، أما الايرادات والمصروفات غير العادية (الاستثنائية) فلا يعتد بها، وبالتالي لا تدخل ضمن مكونات قائمة الدخل بل تعتبر من مكونات قائمة الأرباح غير الموزعة (المحتجزة).

مفهوم الدخل الشامل:

على العكس من مفهوم دخل التشغيل الجاري يرى أنصار مفهوم الدخل الشامل بأن قائمة الدخل يجب أن تضم كافة الايرادات والمصروفات المتحققة خلال فترة معينة لتحديد دخل تلك الفترة. بمعنى آخر أن هذه القائمة تشمل الايرادات والمصروفات الناجمة عن النشاط العادي وغير العادي. وبالتالي فان قائمة الأرباح المحتجزة في هذه الحالة تظهر فقط رصيد أول المدة وصافي الدخل أو الخسارة والدخل الموزع آخر المدة.

ويمكن بيان الفرق بين المفهومين السابقين بموجب الصيغتين التاليتين:

الدخل بموجب المفهوم الجاري = ايرادات التشغيل العادي – مصروفات التشغيل العادي.

الدخل بموجب المفهوم الشامل = (ايرادات التشغيل العادي + ايرادات التشغيل غير العادي) – (مصروفات التشغيل العادي + مصروفات التشغيل غير العادي).

والشكل التالي يبين كيفية اعداد قائمة الدخل وفق مفهوم الدخل الجاري ومفهوم الدخل الشامل:

	قائمة الدخل وفق مفهوم الدخل الجاري	قائمة الدخل وفق مفهوم الدخل الشامل
ايرادات:		
المبيعات «الصافي»	××	××
ايرادات أخرى عادية	××	××
ايرادات أخرى غير عادية	لا تسجل	××
مجمل الربح	××	××
يطرح:		
المصروفات العادية	××	××
المصروفات غير العادية	لا تسجل	××
صافي الربح	××	××

ونعرض فيما يلي مثالاً نبين فيه كيفية اعداد قائمة الدخل وفق المفهومين السابقين:

فيما يلي بعض الأرصدة المستخرجة من السجلات المحاسبية في ١٩٩٦/١٢/٣١ لأحدى الشركات التجارية:

٣٥ ٠٠٠ دينار مبيعات، ٥ ٠٠٠ دينار المردودات والمسموحات والخصم النقدي على المبيعات، ١٠٠ ٠٠٠ دينار المخزون السلعي اخر المدة، ١٧ ٠٠٠ دينار مشتريات، ٥ ٠٠٠ دينار مصروفات البيع والتوزيع (التسويقية)، ٣ ٠٠٠ دينار مصروفات ادارية، ٢ ٥٠٠ دينار أرباح بيع سيارة مستعملة لم يتحقق مثل هذا الايراد منذ ١٥ سنة، ١٠٠٠ دينار خسائر نقل البضاعة بواسطة البحر، ٨٠٠ دينار تعويضات شركة التأمين، ٨ ٠٠٠ دينار المخزون السلعي أول المدة.

المطلوب: اعداد قائمة الدخل كما في ١٩٩٦/١٢/٣١م وفق مفهوم الدخل الجاري والدخل الشامل:

قائمة الدخل

	المفهوم الجاري	المفهوم الشامل
الايرادات:		
المبيعات	٣٥٠٠٠	٣٥٠٠٠
- المردودات والمسموحات والخصم التجاري	(٥٠٠٠)	(٥٠٠٠)
صافي المبيعات:	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
تكلفة المبيعات:		
المشتريات	١٧٠٠٠	١٧٠٠٠
+ بضاعة ١/١	٨٠٠٠	٨٠٠٠
- بضاعة ١٢/٣١.	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
مجمل الربح	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
م. البيع والتوزيع	٥٠٠٠	٥٠٠٠
م. ادارية	٣٠٠٠ (٨٠٠٠)	٣٠٠٠ (٨٠٠٠)
ايرادات أخرى:		
أرباح بيع سيارة		٢٥٠٠
تعويضات شركة التأمين		٨٠٠
مصروفات أخرى:		
خسائر نقل البضائع		(١٠٠٠)
صافي الربح	٧٠٠٠	٩٣٠٠

ثانياً: قائمة الأرباح المحتجرة:

قائمة الأرباح المحتجرة هي احدى القوائم المالية التي تعد في نهاية السنة المالية، بهدف اظهار التغيرات التي طرأت على الأرباح المحجوزة خلال السنة، كما تعتبر حلقة وصل بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي اذ أن رصيد الأرباح المحتجزة يضاف في نهاية المدة الى حقوق الملكية بالميزانية. ويتم اعداد هذه القائمة بموجب الصيغة التالية:

الأرباح المحجوزة = (رصيد الأرباح في أول المدة + أرباح العام) – (توزيعات الأرباح خلال السنة ± تعديلات الأرباح عن السنوات السابقة نتيجة أخطاء محاسبية).

وعند تحليل الصيغة السابقة تتضح لنا العلاقة بين قائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة وقائمة المركز المالي، حيث أن رصيد الأرباح في أول المدة الذي يظهر في قائمة الأرباح المحتجزة هو رصيد الأرباح في آخر المدة الذي يظهر في قائمة المركز المالي للسنة السابقة، وصافي أرباح أو (صافي الخسارة) السنة الجارية الذي يظهر في قائمة الأرباح المحتجزة هو الرصيد النهائي لقائمة الدخل، وأخيراً رصيد قائمة الأرباح المحتجزة يظهر في قائمة المركز المالي مضافاً الى حقوق الملكية، مما تقدم تتضح العلاقة بين القوائم المالية السابقة و قائمة الأرباح المحتجزة باعتبارها حلقة وصل بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ويمكن تصوير هذه العلاقة بموجب الشكل التالي:

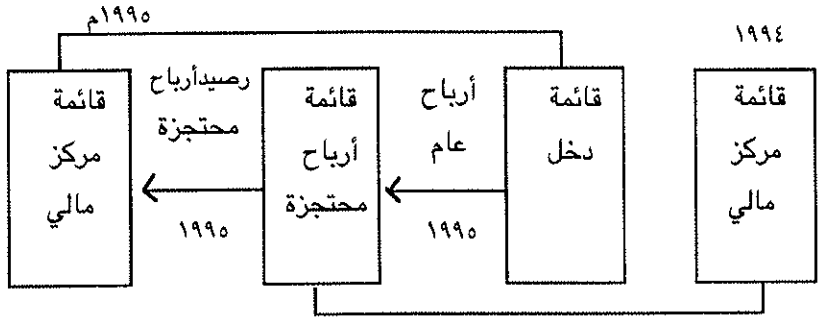

وبذلك فان قائمة الأرباح المحتجزة تقدم تصوراً كاملاً لجميع التغيرات التي حدثت في الأرباح خلال العام من حيث:

١- التعديلات التي أدخلت على رصيد أول العام لتصحيح الأخطاء المحاسبية التي حدثت في الأعوام السابقة.

٢- الاضافات أو التنزيلات السنوية المتعلقة بنتائج الدخل المتحقق من النشاط الاقتصادي خلال العام الحالي.

٣- التوزيعات السنوية للدخل في صورة أرباح ومسحوبات مدفوعة لاصحاب حقوق الملكية خلال العام الجاري.

٤- التحويلات السنوية من والى حساب الأرباح المحتجزة والمتعلقة بالاحتياطات القانونية أو المقررة طبقاً لقرارات اداراة المنشأة [١].

وفيما يلي مثال عن كيفية اعداد قائمة الأرباح المحتجزة وفق مفهومي الدخل (الجاري، الشامل):

قائمة الارباح المحتجزة

المفهوم الجاري		المفهوم الشامل	
رصيد أول المدة	١٥٠ ٠٠٠	رصيد أول مدة	١٥٠ ٠٠٠
يضاف صافي الدخل	٨٥٠ ٠٠٠	يضاف صافي الدخل	١٠٠ ٠٠٠
المجموع	١٠٠٠٠٠٠	المجموع	٢٥٠ ٠٠٠
يطرح		**يطرح**	
أرباح أسهم موزعة	(٧٥ ٠٠٠)	أرباح أسهم موزعة	(٧٥ ٠٠٠)
العناصر غير الاعتيادية:			
أرباح بيع أصول ثابتة	٢٥ ٠٠٠		
خسائر نقل البحري	(٣٥ ٠٠٠)		
تعويضات شركة التأمين	٢٠ ٠٠٠		
ضرائب اضافية عن السنوات الماضية	(٨٠ ٠٠٠)		
رصيد آخر المدة	٨٥٥ ٠٠٠	رصيد آخر المدة	١٧٥ ٠٠٠

(١) دونالد كيسو، جيري ويجانت: مصدر سابق صفحة ١٢٧.

أسئلة وتمارين الفصل الثالث

١- ما أهمية قائمة الدخل، وما هو أنسب تعريف لها.

٢- ما المقصود بالدخل الاقتصادي والدخل المحاسبي.

٣- ما هي الانتقادات التي وجهت الى حسابات النتيجة. وهل تعتبر قائمة الدخل بديلاً عن حسابات النتيجة.

٤- عرف كلاً من الايراد والمصروف وبين كيف يتم قياسهما محاسبياً واقتصادياً.

٥- ما هي أبرز العناصر التي تظهر بقائمة الدخل. عددها ثم بين موقع كل عنصر منها في قائمة الدخل.

٦- ما أهمية المعلومات التي ترفق بالقوائم المالية. وما هي هذه المعلومات، عددها ثم اشرح كل واحد منها بالتفصيل.

٧- عرف كلا من قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة، وقائمة الدخل ذات المراحل المتعددة، ثم قارن بينهما.

٨- ما المقصود بمفهوم الدخل الجاري. والدخل الشامل. تكلم عنهما بالتفصيل، ثم بين أوجهه الاختلاف بين المفهومين السابقين.

٩- الارباح المحجوزة = (رصيد الأرباح في أول المدة + أرباح العام) - (توزيعات الأرباح خلال السنة + تعديلات الأرباح عن السنوات السابقة نتيجة أخطاء محاسبيه).

حلل الصيغة السابقة مبيناً علاقة كل من قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة المركز المالي في تكوين الصيغة المذكورة اعلاه.

١٠- ما هو الهدف من اعداد قائمة الأرباح المحتجزة.

١١- من المعلومات التالية صور قائمة الدخل ذات المراحل لشركة وادي الأردن التجارية لعام ١٩٩٦م.

المبيعات	٧٨٥ ٠٠٠
مردودات المبيعات	١١ ٠٠٠
الخصم النقدي على المبيعات	٨ ٠٠٠
المشتريات	٤٥ ٠٠٠
مردودات المشتريات	٢ ٥٠٠
المخزون السلعي في ١٩٩٦/١/١	١١ ٠٠٠
المخزون السلعي في ١٩٩٦/١٢/٣١	٩ ٠٠٠
رواتب وعمولات	٧ ٠٠٠
ايجارات	٦ ٠٠٠
بدل سفر	١ ٥٠٠
استهلاكات معدات بيعية	٢ ٥٠٠
استهلاكات معدات مكتبية	١ ٥٠٠
مصروفات الشحن	٢ ٠٠٠
مصروفات أخرى	٣ ٠٠٠
أرباح أسهم	٨ ٥٠٠
ايرادات عقارات	٩ ٥٠٠
مصروفات أخرى	٣ ٠٠٠
عدد الأسهم	٢٠ ٠٠٠ سهم عادي

١٢- من المعلومات التالية أحتسب الدخل الاقتصادي لأحدى الشركات لعام ١٩٩٦م.

التكلفة التاريخية لصافي الأصول في ١٩٩٦/١/١.	١٨٥ ٠٠٠ دينار
مصاريف استهلاك الاصول في ١٩٩٦/١٢/٣١.	٨١ ٠٠٠ دينار
اضافات الى رأس المال خلال السنة	٣٥ ٠٠٠ دينار
توزيعات الأرباح خلال السنة	١٥ ٠٠٠ دينار

١٣- من المعلومات التالية صور قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة لشركة السعادة التجارية لعام ١٩٩٦م.

صافي المبيعات	٢٦٥ ٠٠٠
ايرادات أخرى	٨٥ ٠٠٠
م. التوزيع	١٥ ٠٠٠
المصروفات الادارية	١١ ٠٠٠
استهلاك الاصول الثابتة	١٤ ٠٠٠
ضرائب الدخل	١١ ١٠٠
الخسائر غير الاعتيادية	٢ ٠٠٠
الوفر الضريبي	١٠٪
عدد الأسهم	

١٤- من المعلومات التالية صور قائمة الدخل أولاً وقائمة الأرباح المحتجزة ثانياً، وفق مفهومي الدخل الجاري، والدخل الشامل لشركة الهضبة الخضراء التجارية لعام ١٩٩٦م :

الدخل من التشغيل	٧٥٠ ٠٠٠
مصروفات التشغيل	١٥٠ ٠٠٠
أرباح بيع أصول ثابتة	٨٥ ٠٠٠
أرباح أسهم موزعة	٤٥ ٠٠٠
خسائر فيضانات	١١ ٠٠٠
تعويض شركة التأمين	٨ ٥٠٠
ضرائب اضافية عن السنة المالية	٧ ٥٠٠

١٥- ضع علامة صح (✓) أو خطأ (×) على العبارات التالية ثم صحح الخطأ منها:

- الدخل الاقتصادي هو أقصى ما يمكن للفرد أن يستهلكه خلال فترة من الزمن دون التأثير على قيمة ثروته.

– الدخل المحاسبي هو عبارة عن الفرق بين ايرادات ومصروفات الفترة الناجم عن ممارسة الوحدة الاقتصادية لنشاطاها وما يرافق هذا النشاط من ايرادات ومصروفات عرضية.

– المصروف وفق وجهة النظر الاقتصادية هو اجمالي النقص في الخصوم أو اجمالي الزيادة في الأصول أو كلاهما نتيجة ممارسة الوحدة الاقتصادية لنشاطها في سبيل تحقيق الدخل.

– إن الخطأ في تسعير المخزون السلعي لا يؤثر على المركز المالي للوحدة الاقتصادية.

– الدخل الشامل لا يختلف عن مفهوم الدخل الجاري.

١٦– علل ما يأتي باختصار:

– لا تعتبر قائمة الدخل بديلاً عن حسابات (الأرباح والخسائر والمتاجرة).

– اختلاف المحاسبين عن الاقتصاديين في وجهات نظرهم المتعلقة بالدخل.

– قائمة الدخل أداة لتحقيق مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات.

– الخطأ في تقيم المخزون السلعي يؤدي الى عدم الدقة في التعبير عن المركز المالي.

– قائمة الدخل ذات المراحل تعطي صورة أكثر وضوحاً وتفصيلاً من قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة.

الفصل الرابع

الميزانية وقائمة التغيير في المركز المالي

أولاً – الميزانية (قائمة المركز المالي):

الميزانية عبارة عن قائمة أو كشف تضم في احد جوانبها مصادر التمويل وفي الجانب الثاني استخدامات هذه المصادر ويسمى الجانب الأول بالخصوم أو المطلوبات والثاني بالأصول أو الموجودات، كما يمكن تعريف الميزانية بأنها ملخص مبوب للأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة التي تظل مفتوحة بدفتر الاستاذ بعد تصوير حسابات النتيجة أو قائمة الدخل[1]. إن طرفي الميزانية (الاصول والخصوم) يجب أن يكونا متساويين في القيمة تعبيراً عن تأثير القيد المزدوج في المعاملات المالية المثبتة في السجلات والدفاتر المحاسبية، وهي بالتالي عبارة عن أسلوب لتجميع وللتعبير عن الأموال الاقتصادية، حسب اشكالها (أنواعها) ومصادر تكوينها معبراً عنها بالشكل النقدي في تاريخ معين لفترة محددة. وغالباً ما ينعكس تأثير طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية على طريقة تبويب الميزانية، اذ في المنشأة الصناعية ترتب عناصر الأصول حسب صعوبة تحويلها الى نقدية ثم تنتهي بالأصول المتداولة الأكثر سيولة. أما في المنشأة التجارية فيتم استخدام الترتيب المعاكس للمنشأة الصناعية، وما يطبق على عناصر الاصول يطبق أيضا على عناصر الخصوم حيث يتم ترتيب الخصوم في المنشأة الصناعية مبتدءٍ بالالتزامات قصيرة الأجل، وتنتهي بحقوق الملكية، بينما في المنشأة التجارية يتم الترتيب المعاكس لعناصر الخصوم في المنشأة الصناعية «حيث يكون الهدف الاساسي والرئيسي للمشروعات التجارية هو تحقيق أرباح نتيجة الاتجار في السلع المختلفة، فان حاجتها الى الأصول الثابتة مثل الأراضي والمباني والآلات والمعدات والعدد والادوات تكون مقصورة على ما يتلاءم مع احتياجات نشاطها التجاري من شراء وبيع الأصناف المختلفة من البضائع، ولذلك نجد أن الوزن النسبي للأصول الثابتة

---

(١) د. خيرت ضيف وآخرون: مصدر سابق صفحة ٤٢٥.

بالنسبة الى مجموع الأصول في هذه المشروعات يكون أقل، أما أصولها المتداولة من بضائع وعملاء وخلافة فتمثل النسبة الكبرى من مجموع الأصول. ولذلك يرى البعض أن ترتيب الأصول في ميزانيات المشروعات التجارية يجب أن يبدأ بالأصول المتداولة وبالأصول الأكثر سيولة، ذلك بخلاف المشروعات الصناعية التي تمثل الأصول الثابتة النسبة الكبرى من مجموع أصولها. والواقع أن لهذا الرأي ما يبرره منطقياً حيث الأصول المتداولة في المشروعات التجارية هي موضوع نشاطها الرئيسي»[1].

المبادئ المحاسبية التي تحكم الميزانية [2]:

هناك بعض المبادىء التي يجب مراعاتها عند اعداد الميزانية، وهذه المبادئ هي:

١- تقييم الأصول الثابتة التي يتم الحصول عليها بقصد الاحتفاظ بها لاستخدامها في الانتاج (وليس بقصد بيعها) على أساس التكلفة التاريخية.

٢- يتم تقييم الأصول المتداولة على أساس القيمة التي ينتظر تحقيقها من البيع، ومن أجل هذا يتم تقيم البضاعة على أساس سعر التكلفة أو سعر السوق ايهما أقل.

٣- يتم تقييم الذمم وفق مبدأ الحيطة والحذر الذي يقضي بأخذ الأرباح المحققة والخسائر المحتملة في الاعتبار دون الأرباح غير المحققة.

عنوان الميزانية:

الاساس من اعداد الميزانية هو تصوير المركز المالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية في تاريخ معين. ولذلك تعنون بتاريخ نهاية المدة المالية التي تعد عنها فيقال مثلاً: «ميزانية شركة وادي الأردن في ١٩٩٥/١٢/٣١»[3]. والواقع أن عنوان الميزانية يبين المركز المالي في تاريخ ذلك العنوان وعليه فلا يصح أن يكتب عن السنة المنتهية في .... لأن المركز المالي يتغير يومياً بل بعد كل عملية مالية تثبت في الدفاتر المحاسبية نتيجة انعكاسات القيد الثنائي على معادلة الميزانية (الأصول = الخصوم + حقوق الملكية) ولذلك يقال المركز المالي في لحظة اتمام العملية المعينة، وعليه يكون لكل مشروع مهما كان نوعه مركز مالي في أي لحظة يختلف عن المركز في لحظة

---

(١) د. عبد الحي مرعي: مقدمة في أصول المحاسبة المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩١، ص ٢٨٠-٢٨١.

(٢) د. خيرت ضيف وآخرون: مصدر سابق ص ٤٢٥.

(٣) د. خيرت ضيف وآخرون: مصدر سابق صفحة ٤٢٦.

سابقة أو لاحقة حسب حدوث العمليات المالية في المشروع، وبالتالي فان المركز المالي في بداية يوم العمل يختلف عن نهاية يوم العمل.

تبويب الميزانية:

لأجل ان تحقق الميزانية غرضها في تصوير المركز المالي للوحدة الاقتصادية تصويراً صادقاً يعبر عن الحقيقة كما هي في الواقع لا بد من أن ترتب عناصرها ترتيباً يساعد على تحقيق هذا الغرض. ولذلك فقد جرت العادة على اظهار عناصر الأصول والخصوم على شكل مجموعات تكون ذات طبيعة واحدة وذلك زيادة في ايضاح مكونات المركز المالي، ولإمكان ايجاد علاقات مفيدة من هذه المجموعات في صورة نسب مئوية تساعد الادارة في تحليل عناصر المركز المالي ورسم السياسات المتعلقة بمصادر التمويل وأوجه استثمارات أموال المشروع بطريقة تحقق أكبر عائد ممكن[1].

وفيما يلي شرحاً مفصلاً لعناصر الميزانية:

أولاً: الأصول:

الأصول هي مجموعة الأموال المملوكة للوحدة المحاسبية والتي تستخدم في نشاطها، وقد تكون على شكل:

١- أصول طويلة الأجل (أصول ثابتة):

الأصول طويلة الأجل أو ما يطلق عليها في أحيان كثيرة الموجودات الثابتة مثل المباني والأراضي والمكائن والسيارات وغيرها. وما يميز هذا النوع من الأصول هو مساهمتها لفترات طويلة في الانتاج والتداول مع المحافظة النسبية على شكلها الطبيعي، وفي فترات استخدامها تفقد أجزاء من قيمتها وعلى مراحل، وتحتسب قيمة الجزء المفقود في الحياة العملية وفقاً لطرق معينة تسمى بطرق الاستهلاك أو الاندثار ويسمى الجزء المندثر بقسط الاستهلاك أو الاندثار عن فترة معينة تكون عادة سنة. والميزة الثانية لهذه الأصل هو ارتفاع قيمتها قياساً بالأنواع الأخرى من الأصول، وبالتالي يمكن أن نحدد سمتين اساسيتان للأصول طويلة الأجل هي:

١- العمر الانتاجي الذي يزيد عن عام.

٢- القيمة المرتفعة نسبياً.

---

(١) د. حلمي نمر: المدخل في المحاسبة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة . ١٩٨٢م: صفحة ٣٣٥.

والاساس في امتلاك المشروع لهذا النوع من الأصول هو المساعدة في العملية الانتاجية التي أنشيء من أجلها، بمعنى أن الغرض من اقتنائها هو ليس اعادة بيعها، ولكن هذا لا يمنع وفي حالات معينة من اعادة البيع ويلاحظ في هذا المجال أن ما يعتبر أصلاً طويل الأجل بالنسبة لمنشأة معينة قد لا يكون بالنسبة لمنشأة أخرى، فمثلاً السيارات في منشأة تجارة السيارات، لا تعتبر أصولاً طويلة الأجل، وإنما أصولاً قصيرة الأجل تحصل عليها المنشأة بغرض البيع، أما السيارات في منشأة تجارية للبيع بالجملة فتعتبر من الأصول طويلة الأجل[1].

٢- الأصول قصيرة الأجل (المتداولة):

ويقصد بها الأموال التي لا يزيد عمرها الانتاجي عن فترة محاسبية واحدة، وتقتني من قبل المشاريع بقصد بيعها أو استبدالها وليس بقصد الاحتفاظ بها، وهي بصفة عامة النقدية أو التي ستتحول الي نقدية خلال دوره الانتاج العادية دون ان يؤدي ذلك الى تعطيل دورة الانتاج أو الى تضحية بجزء من قيمتها. وهي تتمثل في الأموال التي تعدها المنشأة للتداول بغرض الحصول على ربح في أغلب الأحوال[2] ويمكن تقسيم الأصول المتداولة الى قسمين رئيسيين [3]:

أ) أصول متداولة حاضرة: وهي الأصول النقدية في الخزينة أو البنك.

ب) أصول متداولة غير حاضرة: وهي الأصول التي تحتاج الى بعض الوقت لتحويلها الى نقدية مثل البضاعة والذمم وأوراق القبض.

٣- الأصول الوهمية:

وهي أصول تنشأ نتيجة التسويات الجردية في نهاية الفترة المالية مثل المصروفات المدفوعة مقدماً والايرادات المستحقة، ويفضل البعض تسميتها بأرصدة مدينة أخرى.

ثانياً- الخصوم:

تمثل الخصوم مصادر الأموال (الأصول) التي تقتنيها المنشأة، وهي تمثل حقوق الغير بما فيهم الملاك بأصول المنشأة. وتقسم الخصوم الى قسمين رئيسيين و ذلك من حيث مدى سهولة الوفاء بها:

---

(١) د. أحمد نور: في المحاسبة المالية. الدار الجامعية. بيروت. ١٩٨٥م صفحة ٥٤٥.

(٢) د. حسن محمد كمال: الاساليب الفنية للتحليل المالي، مكتبة عين شمس، القاهرة ١٩٨٠م صفحة ٢٠.

(٣) د. خيرت ضيف وآخرون: مصدر سابق ، صفحة ٤٢٦-٤٢٧.

١- خصوم طويلة الأجل (ثابتة):

وهي خصوم التي تتصف بالاستمرارية أو الدوام لفترة طويلة، وتشمل على العناصر التالية:

أولاً- حقوق الملكية وتشمل:

١- رأس المال:

وهي مقدار الأموال التي يستثمرها أصحاب المشروع في المشروع وقد يكون المال المستثمر بشكل نقدي، أو بشكل عيني، أو نقدي وعيني معاً.

ب- الاحتياطيات:

وهي جزء من الأرباح التي لم يتم توزيعها على المالكين وانما تحتجز لأغراض معينة كالاحتياطي القانوني والاحتياطي النظامي فالغرض منهما هو لتعزيز المركز المالي للمشروع، على أن تؤول ملكيته عند التصفية الى الملاك (*)، وذلك لكون حسابات الاحتياطيات عبارة عن توزيعات للأرباح المحجوزة، الا انها خصصت لغرض معين وفق ما تنص عليه القوانين والتعليمات الخاصة بكل مشروع، أو وفق قرار يصدره مجلس ادارة المشروع.

ثانياً- الالتزامات:

اذا كانت حقوق الملكية هي ما لأصحاب المشروع من حقوق حيال المشروع فان الالتزامات هي حقوق الغير اتجاه المشروع وتشمل:

أ- القروض طويلة الأجل:

وهي عبارة عن الأموال التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لفترة تزيد عن السنة المالية الواحدة.

ب- سندات الدفع:

سندات الدفع أحد أهم أنواع الاقتراض طويل الأجل وخصوصاً بالنسبة للشركات والحكومات.

(*) لمزيد من التفاصيل راجع د. وليد ناجي الحيالي في محاسبة الجمعيات التعاونية (وفق التشريعات التعاونية الليبية)، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس ١٩٩١م صفحة ١٦٧-١٨٦.

٢- خصوم متداولة:

وهي تلك الخصوم التي تكون لها طبيعة مؤقتة، مثل الالتزامات التي تستحق خلال فترة مالية واحدة أو الفترة التي تلي اعداد الحسابات الختامية والميزانية. كالدائنين وأوراق الدفع.

حدود الميزانية[1]:

للميزانية بعض القدرات التي تستجيب فيها لمتطلبات واحتياجات بعض الاطراف لما توفره من بيانات ومعلومات مالية، الا أن هذه القدرات محدودة وبالتالي فهي لا تستطيع أن تبين كافة الاحتياجات من المعلومات المالية لمستخدمي هذه القائمة، ولعل ابرز حدود هذه القائمة هي:

١- ان هذه القائمة (قائمة المركز المالي) لا تعكس القيم الجارية لعناصر الأصول والخصوم، نتيجة اتباع مبدأ التكلفة التاريخية عند تقيم هذه العناصر.

٢- تتأثر الكثير من قيم عناصر الميزانية بالتقدير الشخصي، مثل مخصصات الاستهلاك، مخصص الديون المشكوك فيها..... الخ.

٣- هناك بعض الانشطة التي تمارسها الوحدة الاقتصادية لا يمكن التعبير عنها في الميزانية نظراً لعدم امكانية قياسها بالنقود ومن أمثلتها العقود والارتباطات التي ابرمت لشراء بعض الأصول في المستقبل، والضمانات العرضية المقدمة للغير.

شكل الميزانية:

عرفت الحياة العملية للمحاسبة نموذجين للميزانية الأول يعد على شكل كشف أما النموذج الثاني فهو على شكل تقرير، وسوف نشرح في الفقرات التالية كلا النموذجين:

١- الميزانية على شكل كشف (قائمة):

بموجب هذا النموذج تعد الميزانية على شكل كشف يتكون من جانبين، الأيمن منه يخصص للأصول ويسمى بجانب الأصول (الموجودات)، أما الجانب الأيسر فيخصص للخصوم ويسمى بجانب الخصوم (المطلوبات). ويأخذ شكل هذا النموذج حرف «T» الانكليزي. كما هو موضح أدناه:

---

(١) دونالد كيسو، جيري ويجانت: مصدرسابق صفحة ١٥٠.

الميزانية في / / ١٩.

الأصول			الخصوم	
الأصول طويلة الأجل (الثابتة):			**حقوق الملكية:**	
الالات والمعدات	× ×		× × × رأس المال	
مجمع الاستهلاك	(× ×)	× ×	× × × احتياطي عام	
اثاث وتركيبات	× ×		× × × احتياطي قانوني	
مجمع الاستهلاك	(× ×)	× ×	× × × مجموع حقوق الملكية	
مباني	× ×			
مجمع الاستهلاك	(× ×)	× ×	**الالتزامات طويلة الأجل:**	
سيارات	× ×		× × × قروض طويلة الأجل	
مجمع الاستهلاك	(× ×)	× ×	× × × قروض سندات	
أراضي		× ×	× × × مجموع الالتزامات طويلة الأجل	
مجموع الأصول طويلة الأجل		× × ×	**الالتزامات المتداولة:**	
الأصول المتداولة:			× × × مصروفات مستحقة	
نقدية بالخزينة	× ×		× × × ضرائب مستحقة	
نقدية بالبنك	× ×		× × × دائنون	
أوراق مالية	× ×		× × × أوراق دفع	
مدينون (الصافي)	× ×		× × × مجموع الالتزامات المتداولة	
بضاعة بالمخازن	× ×	× × ×		
مجموع الأصول المتداولة				
أرصدة مدينة أخرى:				
ايجار مقدم	× ×	× × ×		
أجور مقدمة	× ×			
مجموع الأصول		× × ×	× × × مجموع الالتزامات وحقوق الملكية.	

٢- الميزانية على شكل تقرير:

يتم اعداد الميزانية بموجب هذا النموذج على شكل تقرير مالي بحيث يتم اظهار رأس المال العامل الاجمالي والصافي ثم يضاف الى الصافي منه الى الأصول الثابتة. ويطرح من مجموع الفقرتين السابقتين القروض والالتزامات طويلة الأجل ويكون الناتج صافي الأصول أو صافي حقوق الملكية.

وفيما يلي نموذج الميزانية في صورة تقرير مالي:

قائمة المركز المالي

في ١٢/٣١/ ١٩.

الأصول المتداولة:		
المخزون السلعي	××	
مدينون	××	
البنك	××	
مجموع الأصول المتداولة		×××
ناقصاً: الخصوم المتداولة		
أوراق دفع	××	
مصروفات مستحقة	××	
دائنون	××	
مجموع الخصوم المتداولة		(×××)
رأس المال العامل الصافي		×××
زائداً الأصول طويلة الأجل:		
الأراضي	××	
المباني	××	
الآلات	××	
السيارات	××	
أثاث	××	
صافي القيمة		×××

صافي الأصول (أو صافي القيمة وحقوق الملكية):	×××
رأس المال	×××
صافي الربح (الخسارة)	×××
صافي القيمة	×××
	×××

المعلومات الاضافية الملحقة بالميزانية:

مما لا شك فيه أن البيانات والمعلومات المعبر عنها في الميزانية بتاريخ معين هي في الواقع انعكاس لما هو مثبت في اليومية أو حسابات الاستاذ الا أن هناك بعض المعلومات التي لا تظهر في السجلات والدفاتر المحاسبية بالرغم من أنها ضرورية ومهمة وخصوصاً للجهات التي تقوم باستخدام القوائم المالية، ولأجل تلافي هذا النقص يتم عمل مذكرات ملحقة بالقوائم المالية أو مرفقة بها تبين بعض الملاحظات عن المعلومات الضرورية والمهمة لاستكمال القوائم، والتوضيح بعض ما ورد فيها من معلومات تحقيقاً لمبدأ الافصاح المحاسبي، وقد تشمل هذه الملاحظات كل أو بعض البنود التالية:

١- أسس قياس وتقيم بعض عناصر القوائم المالية مثل طريقة احتساب اقساط استهلاك الأصول طويلة الأجل، طريقة توزيع تكاليف الأصول غير الملموسة، طريقة تقيم المخزون السلعي، طريقة معالجة مصروفات البحث والتطوير، طريقة تقيم الاستثمارات طويلة الأجل.

٢- المعلومات الاضافية عن احتمالات وقوع بعض الاحداث المستقبلية والتي يصعب تقيم تأثيرها القاطع على المركز المالي، مع تطبيق مبدأ الحيطة والحذر كلما أمكن ذلك.

٣- المعلومات المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية التي قد تنشأ على الوحدة الاقتصادية نتيجة بعض التزاماتها حيال الغير والتي تحد من قدرتها على استخدام بعض أصولها. مثل المسؤولية الناجمة عن الأقتراض طويل الأجل برهن بعض أصولها الثابتة.

٤- المعلومات المتعلقة عن الأحداث التي حصلت بعد تاريخ الميزانية وقبل اصدار القوائم المالية.

أساليب عرض المعلومات:

توجد طرق عديدة لعرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية عموماً والميزانية خاصة، ومن أكثر الطرق شيوعاً هي ما يلي:

- الايضاحات بين القوسين.
- الملاحظات الايضاحية.

- الجداول المساعدة.
- البنود المقابلة.

وفي الفقرات التالية، سوف نقدم شرحاً موجزاً لكل من الفقرات السابقة:

١- الايضاحات بين القوسين:

لايضاح بعض العناصر التي تحويها القوائم المالية يتم استخدام معلومات اضافية تحصر بين قوسين أمام العنصر الذي يحتاج الى ايضاح أضافي قد يزيل غموضاً معيناً أو يعطي تفصيلاً أكبر، أو لتركيز انتباه مستخدمي القوائم المالية لأهمية بعض العناصر،فمثلاً عندما ترغب المنشأة الى لفت انتباه مستخدمي القوائم المالية الى القيمة السوقية للاستثمارات قصيرة الأجل كما هو موضح فيما يلي:

استثمارات قصيرة الأجل (القيمة السوقية ٠٠٠ ٢٥ دينار) حسب التكلفة ٠٠٠ ٢٠ دينار.

ويتصف هذا الاسلوب بالبساطة والوضوح في عرض وتوصيل المعلومات لقارىء القوائم المالية بحيث يؤدي الى الانسجام ومبدأ الافصاح التام عن المعلومات التي يصعب التعبير عنها كمياً.

٢- الملاحظات:

تستخدم الملاحظات في عرض بعض الايضاحات الضرورية، أو ازالة الغموض عن عنصر أو بعض عناصر القوائم المالية، الذي يرى المحاسب ضرورة الافصاح عنها باستخدام الملاحظات التي تلحق بالقوائم المالية، كما هو مبين بالمثال التالي:

الميزانية في / / ١٩.

الأصول المتداولة:	
النقدية	×××
أوراق مالية (انظر ملحوظة رقم ١)	×××
المدينون	×××
بضاعة بالمخازن (انظر ملحوظة رقم ٢)	×××
مجموع الأصول المتداولة	×××

الملاحظات:

ملحوظة رقم ١: تم تقيم الأوراق المالية بسعر التكلفة ٤٥ ٠٠٠ دينار والسعر السائد في السوق ٥٥ ٠٠٠ دينار.

ملحوظة رقم ٢: تم تقيم المخزون السلعي على أساس التكلفة وقدرها ٦٥٠ ٠٠٠ دينار والقيمة السوقية ٧٥٠ ٠٠٠ دينار. علماً أن المنشأة تتبع طريقة «الوارد أولاً – صادراً أولاً».

٣– الجداول المساعدة:

في بعض الأحيان والأهمية بعض عناصر القوائم المالية من حيث الكيف والكم عن بقية العناصر الأخرى أو لاسباب معينة يرى المحاسب اعطاء تفاصيل عنها أكبر مما هي معروضة بالقوائم المالية سواء كان ذلك بقائمة الدخل أو في الميزانية، خصوصاً لبعض العناصر التي تكون ممثلة برقم واحد وكما هو موضح فيما يلي:–

الميزانية في / / ١٩٩٦.

أراضي ومباني	انظر جدول رقم ٣	١٧ ٠٠٠ دينار

جدول رقم ٣

	المجموع	اراضي	مباني
رصيد ١٩٩٦/١/١	٢٠٤٠٠	٣٠٠٠	١٧٤٠٠
إضافة خلال عام ١٩٩٦	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٠٠٠٠
	٢٧٤٠٠	١٠٠٠٠	١٧٤٠٠
أصول مبيعة	٨ ٠٠٠	٨٠٠٠	٠ ٠٠٠
رصيد نهاية عام ١٩٩٦	١٩٤٠٠	٢٠٠٠	١٧٤٠٠
رصيد مخصص استهلاك	٢٤٠٠	٠٠٠٠	٢ ٤٠٠
تكلفة الأصول الثابتة نهاية عام ١٩٩٦.	١٧٠٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠٠

٤- البنود المقابلة:

يتم استخدام هذا الاسلوب لايضاح العلاقة بين بعض عناصر الميزانية كما هو الحال عند مقابلة المدينون «بحساب مخصص الديون المشكوك فيها أو مخصص الديون المعدومة» أو مقابلة «المخزون السلعي » «بحساب مخصص هبوط اسعار البضائع» والهدف من ذلك تسهيل مهمة مستخدمي القوائم المالية للتعرف على القيمة الحقيقية لكل عنصر من عناصر الميزانية أو قائمة الدخل.

ثانياً: قائمة التغير في المركز المالي :

مما لا شك فيه أن القوائم المالية تعبر عن جملة من العلاقات المتبادلة بين البيانات والمؤشرات التي تحويها، وبدون نظرة شمولية لجميع هذه البيانات من خلال مصادرها المتعددة لا يمكن ان تعبر عن استنتاجات دقيقة وخصوصاً عند تحليل المركز المالي للوحدة الاقتصادية، هذه من ناحية، ومن ناحية ثانية ان القوائم المالية متعددة الاغراض وتخدم أطرافاً مختلفة من داخل وخارج الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية. ولهذا فان البيانات التي تقدمها قائمة معينة من القوائم المالية تخدم غرضاً معيناً أو تحقق هدفاً معيناً دون غيره. ولذلك فان قائمتي الدخل والمركز المالي تقدم بيانات تخدم مجالاً معيناً الا انهما لا تبينان مصادر الموارد والكيفية التي استخدمت فيه هذه الموارد خلال فترة معينة، ولمعالجة هذا النقص تستخدم قائمة التغير في المركز المالي، التي هي عبارة عن قائمة أو كشف يبين جميع مصادر الموارد المالية والكيفية التي استخدمت فيها خلال فترة معينة.

وهناك من يرى في هذه القائمة على أنها التعبير عن العلاقة بين المقبوضات والمدفوعات النقدية، ومن يرى فيها أنها تعبر عن العلاقة بين جميع الموارد المالية التي تتدفق الى الوحدة الاقتصادية واستخدامات هذه الموارد سواء كانت نقدية أو ما يعادلها. وقسم آخر يرى أنها تعبر عن الموارد المالية قصيرة الأجل التي تتدفق للمشروع وعلاقتها بالاستخدامات قصيرة الأجل (رأس المال العامل).

ولتوضيح هذه القائمة نعرض المثل الآتي[1]:

---

(١) د. فوزي دميان، د. خليفة علي ضو: مصدر سابق، صفحة ٥٤٦-٥٥٣، بتصرف.

علماً بأن:

١- مصروفات الاستهلاك بلغت خلال عام ١٩٩٦م ٠٠٠ ٤ دينار.

٢- تم شراء أصول طويلة الأجل (ثابتة) خلال عام ١٩٩٦ بمبلغ ٠٠٠ ٥ دينار عن طريق اصدار سندات طويلة الأجل.

المطلوب:

اعداد قائمة التغيير في المركز المالي على أساس رأس المال العامل أولاً ثم على أساس النقدية ثانياً.

أولاً - اعداد قائمة التغيير في المركز المالي على أساس رأس المال العامل.

الحل: يجب أولاً تحديد مقدار التغيير في رأس المال استناداً على التغير في رأس المال العامل بين أول وآخر المدة. ويمكن تحديد التغيير بطريقتين:

١- احتساب رأس المال العامل في أول وآخر المدة، وايجاد الفرق بينهما.

رأس المال = أصول متداولة - خصوم متداولة

أصول متداولة ١٩٩٥م = ١٤+ ٥ + ١٦ + ٢٠ = ٥٥ الف دينار

رأس المال العامل في ١٩٩٦/١/١ = ٠٠٠ ٥٥ - ٠٠٠ ٢٧ = ٠٠٠ ٢٨ دينار

أصول متداولة ١٩٩٦م = ١٥ + ٧,٥ + ٢٠ + ١٧,٥ = ٦٠ الف دينار

رأس المال العامل في ١٩٩٦/١٢/٣١ = ٠٠٠ ٦٠ - ٠٠٠ ٥ ٢٣= ٠٠٠ ٣٦ دينار

أذاً الزيادة في رأس المال العامل = ٠٠٠ ٣٦ - ٠٠٠ ٢٨ = ٠٠٠ ٨ دينار

٢- كما يمكن احتساب التغيير في رأس المال العامل عن طريق جمع التغيرات الحاصلة في بنود الأصول المتدالة والخصوم المتداولة وفي هذه الحالة يجب مراعاة ما يلي:

١- الزيادة في أصل متداول تؤدي الى زيادة رأس المال العامل.

٢- النقص في أصل متداول يؤدي الى نقص رأس المال العامل.

٣- الزيادة في خصم متداول تؤدي الى نقص رأس المال العامل.

٤- النقص في خصم متداول يؤدي الى زيادة رأس المال العامل.

وبتطبيق ذلك على قوائم شركة النصر نجد أن:

مثال:

شركة النصر

قائمة المركز المالي في ١٩٩٥/١٢/٣١ و ١٩٩٦/١٢/٣١

(آلاف الدنانير)

	١٩٩٥	١٩٩٦	الزيادة (النقص)
أصول			
أصول متداولة:			
نقدية	١٤	١٥	١
استثمارات قصيرة الأجل	٥	٧,٥	٢,٥
مدينون	١٦	٢٠	٤
المخزون السلعي	٢٠	١٧,٥	(٢,٥)
أصول طويلة الأجل (الصافي)	٦٥	٧٠	٥
مجموع	١٢٠	١٣٠	١٠
خصوم:			
دائنون مختلفون	٢٧	٢٣,٥	(٣,٥)
التزامات طويلة الأجل	٢٣	٢٦,٥	٣,٥
حقوق الملكية			
أسهم عادية	٥٠	٥٢,٥	٢,٥
دخل محجوز (مدور)	٢٠	٢٧,٥	٧,٥
	١٢٠	١٣٠	١٠

شركة النصر

قائمة الأرباح المحتجزة عن العام المنتهي في ١٩٩٦/١٢/٣١ م

(آلاف الدنانير)

رصيد ١٩٩٦/١/١	٢٠
يضاف: أرباح العام الحالي	١٠
مجموع الأرباح	٣٠
يطرح: توزيعات الأرباح	٢,٥
رصيد في ١٩٩٦/١٢/٣١.	٢٧,٥

أصول متداولة: نقدية	+ ١ ٠٠٠	
استثمارات قصيرة الأجل	+ ٢ ٥٠٠	
مدينون	+ ٤ ٠٠٠	
المخزون السلعي	– ٢ ٥٠٠	
الزيادة في الأصول المتداولة		+ ٥ ٠٠٠ دينار
خصوم متداولة:		
دائنون مختلفون	– ٣ ٥٠٠	
النقص في الخصوم المتداولة	+ ٣ ٥٠٠	
مقدار الزيادة في رأس المال العامل	٨ ٥٠٠	

شركة النصر

قائمةالتغير المالي في ١٩٩٦/١٢/٣١

(آلاف الدنانير)

أولاً: الموارد التي أمكن الحصول عليها:

أ – من العمليات:		
صافي الدخل	١٠ ٠٠٠	
+ الاستهلاكات	٤ ٠٠٠	
		١٤ ٠٠٠
ب – موارد أخرى:		
زيادة رأس مال الأسهم		٢٥٠٠
مجموع الموارد المالية		١٦٥٠٠

ثانياً: استخدامات الموارد المالية:

شراء أصول ثابتة	٤ ٠٠٠	
سداد ديون طويلة الأجل	١٥٠٠	
توزيع الارباح	٢٥٠٠	
مجموع الاستخدامات		٨٠٠٠
الزيادة في رأس المال العامل		٨ ٥٠٠ دينار

ملاحظات:

١- احتسب مبلغ ٤٠٠٠ دينار والذي استخدم في شراء أصول ثابتة كما يلي:

صافي الأصول الثابتة في ١٩٩٦/١٢/٣١	٧٠ ٠٠٠	
+ مصروف الاستهلاك خلال العام	٤ ٠٠٠	
	٧٤ ٠٠٠	دينار
- صافي الأصول الثابتة في ١٩٩٦/١/١	٦٥ ٠٠٠	
الزيادة في الأصول الثابتة	٩ ٠٠٠	
- أصول ثابتة اشتريت بسندات	٥ ٠٠٠	
اصول ثابتة اشتريت برأس مال عامل	٤ ٠٠٠	

٢- تم احتساب مبلغ الديون طويلة الأجل المسددة كما يلي:

التزامات طويلة الأجل في ١٩٩٦/١/١.	٢٣ ٠٠٠	
+ سندات لشراء أصول طويلة الأجل	٥ ٠٠٠	
	٢٨ ٠٠٠	
- التزامات طويلة الأجل في ١٩٩٦/١٢/٣١	٢٦ ٥٠٠	
المبلغ المسدد.	١ ٥٠٠	دينار

ثانياً : اعداد قائمة التغير في المركز المالي على اساس النقدية:

يتم اعداد قائمة التغير في المركز المالي على اساس النقدية بواسطة اظهار جميع الموارد التي تزيد من رصيد النقدية، كما تظهر جميع الاستخدامات التي تؤدي الى تخفيض رصيد النقدية، ومقدار التغير فيها. وبما ان احدى عناصر رأس المال العامل هي النقدية فلذلك سوف تظهر بعض العناصر في هذه القائمة بالاضافة الى العناصر التي ظهرت في قائمة المركز المالي المعدة على أساس رأس المال العامل.

ولذلك فان عناصر هذه القائمة تتكون من:

أ- المصادر وتشمل:

١- الدخل المتحقق خلال المدة المراد عمل عنها قائمة التغير في المركز المالي.

٢- المصروفات والخسائر التي خصمت من ايرادات الفترة لتحديد الدخل، ولكنها لم تؤدي الى انفاق فعلي مثل مصروف الاستهلاكات والديون المعدوم وغيرها من الاعباء الدفترية.

٣- نقص الأصول المتداولة غير النقدية مثل نقص المخزون السلعي واوراق القبض وغيرها.

٤- زيادة الخصوم المتداولة مثل زيادة الدائنون وأوراق الدفع وغيرها.

٥- زيادة رأس مال الأسهم مقابل نقديه.

٦- بيع أصول ثابتة (نقداً).

٧- الاقتراض طويل الأجل (نقداً).

ب- الاستخدامات:

١- زيادة الأصول المتداولة غير النقديه.

٢- نقص الخصوم المتداولة.

٣- شراء أصول طويلة الأجل نقداً.

٤- سداد خصوم طويلة الأجل نقداً.

٥- توزيع أرباح على المساهمين نقداً.

ولذلك تظهر قائمة التغير في المركز المالي لشركة النصر معدة على الاساس النقدي بالصورة التالية:

شركة النصر

قائمةالتغير في المركز المالي (نقدية)

كما في ١٩٩٦/١٢/٣١م

أولاً :المصادر :		
صافي الدخل	١٠ ٠٠٠	
استهلاكات	٤ ٠٠٠	
نقص في البضاعة	٢٥٠٠	
زيادة رأس مال الأسهم	٢٥٠٠	
مجموع المصادر النقدية		١٩ ٠٠٠
ثانياً: الاستخدامات:		
زيادة في المدينون	٤ ٠٠٠	
نقص في حسابات الدائنين	٣٥٠٠	
زيادة في الاستثمارات	٢٥٠٠	
شراء أصول ثابتة	٤ ٠٠٠	
سداد ديون طويلة الأجل	١ ٥٠٠	
توزيع الارباح	٢٥٠٠	
مجموع الاستخدامات		١٨ ٠٠٠
زيادة النقدية		١ ٠٠٠

أسئلة وتمارين الفصل الرابع

(١) عرف ما يأتي:

- الميزانية.

- الاصول.

- الخصوم.

- الاحتياطات.

- قائمة التغير في المركز المالي.

(٢) كيف تفرق بين قائمة التغير في المركز المالي على أساس رأس المال العامل، وقائمة التغير في المركز المالي على أساس النقدية.

(٣) ناقش لماذا يجب أن يكون طرفا الميزانية متساويين.

(٤) لماذا يجب أن يكون عنوان الميزانية كما يلي « ميزانية شركة - في ١٩-/١٢/٣١» ولا يجب أن يكون «عن السنة المنتهية في ١٩-/١٢/٣١».

(٥) لاجل أن تحقق الميزانية غرضها في تصوير المركز المالي للوحدة الاقتصادية تصويراً صادقاً يعبر عن الحقيقة كما هي في الواقع لا بد أن ترتب عناصر الميزانية ترتيباً يساعد على تحقيق هذا الغرض. ناقش هذه العبارة من حيث تبويب الميزانية.

(٦) كيف تفرق بين الاصول طويلة الأجل والاصول قصيرة الأجل (المتداولة).

(٧) أيهما أكثر نفعاً لمستخدمي القوائم المالية قائمة التغير في المركز المالي على أساس رأس المال العامل، أو على أساس النقدية. ولماذا.

(٨) ما المقصود بحدود الميزانية؟ تكلم عن ذلك بالتفصيل.

(٩) ما المقصود بشكل الميزانية ؟ تكلم عن ذلك مبيناً النماذج المستخدمة في هذا الصدد مع ايراد أمثلة عن كل حالة من الحالات المذكورة في اجابتك.

(١٠) ما هي المعلومات الاضافية الملحقة بالميزانية، وما هي فائدتها.

(١١) علل ما يأتي باختصار:

- غالباً ما ينعكس تأثير طبيعة الوحدة الاقتصادية على طريقة تبويب الميزانية.

- تقيم الاصول الثابتة على أساس التكلفة التاريخية.

- تقيم الاصول المتداولة على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل.

- تقيم الذمم على أساس أخذ الأرباح المحققة في الاعتبار دون الأرباح غير المحققة، وأخذ الخسائر المحتملة في الاعتبار.

- اظهار الاصول والخصوم على شكل مجموعات ذات طبيعة واحدة في الميزانية.

- تقتني الاصول الثابتة لغرض المساعدة في العملية الانتاجية وليس لغرض اعادة البيع، ولكن في حالات معينة لا يمنع من اعادة بيع هذه الاصول.

- ما يعتبر أصل طويل الاجل في منشأة معينة قد لا يعتبر كذلك في منشأة أخرى.

- المصروفات المدفوعة مقدماً والايرادات المستحقة تعتبر من الاصول الوهمية.

- الخصوم الثابتة هي التي تتصف بالاستمرارية أو الدوام لفترة طويلة.

- الاحتياطيات تعتبر جزء من الأرباح.

(١٢) ضع علامة (✓) أو علامة (×) خطأ على العبارات التالية وصحح الخطأ منها:

- الخصوم المتداولة هي الخصوم التي تكون لها طبيعة دائمية وهي الالتزامات التي تستحق خلال فترة مالية تزيد عن الفترة الواحدة.

- في احيان معينة لا يستطيع المحاسب عرض كافة الايضاحات المطلوبة في القوائم المالية، ولذلك يستخدم بدلاً عنها الملاحظات.

- تستخدم البنود المقابلة كأسلوب يوضح العلاقة بين بعض عناصر الميزانية.

- تفقد الاصول المتداولة جزءاً من قيمتها في الفترات المالية المختلفة وهي بهذا تحافظ نسبياً على شكلها الطبيعي.

- أقساط الاستهلاك تتأثر بالقرارات الادارية.

- الاصول المتداولة غير الحاضرة هي الاصول التي تحتاج الى بعض الوقت لتحويلها الى نقدية.

- جميع الأنشطة التي تمارسها الوحدة الاقتصادية يمكن التعبير عنها بالقوائم المالية.
- ان قائمة المركز المالي لا تعكس القيم الجارية لعناصر الأصول والخصوم.
- غالباً ما ينعكس تأثير طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية على طريقة تبويب الميزانية.
- الاحتياطيات هي جزء من الأرباح التي يتم توزيعها على المالكين وانما تحتجز لأغراض معينة.

(١٣) الاتي بعض البيانات لميزانيتين متتاليتين وقائمة الأرباح المحتجزة لشركة التجارة الحديثة المطلوب منك:

(١) اعداد قائمة التغير في المركز المالي على أساس رأس المال العامل.

(٢) اعداد قائمة التغير في المركز المالي على أساس النقدية.

شركة التجارة الحديثة

الميزانية في ١٩٩٥/١٢/٣١ و ١٩٩٦/١٢/٣١

(آلاف الدنانير)

	١٩٩٥	١٩٩٦
أصول		
أصول متداولة:		
نقدية	٧٥	٩٠
استثمارات قصيرة الأجل	١٤	١٥
مدينون	١٧	١٨
المخزون السلعي	٢٠	١٨
أصول طويلة الأجل (الصافي)	٤٠	٥٠
مجموع	١٦٦	١٩١
خصوم		
دائنون	٨٠	٨٥
التزامات طويلة الأجل	٢٠	٣٠
حقوق الملكية:	٦٠	٦٩
أسهم عادية	٦	٧
أرباح محجوز	١٦٦	١٩١

شركة التجارة الحديثة

قائمة الأرباح المحتجزة عن العام المنتهي في ١٩٩٦/١٢/٣١

(آلاف الدنانير)

رصيد ١٩٩٦/١/١.	٦
يضاف أرباح العام الحالي	٣
مجموع الأرباح	٩
يطرح: توزيعات الأرباح	٢
رصيد ١٩٩٦/١٢/٣١م	٧

علماً أن:

١- مصروفات الاستهلاك بلغت عام ١٩٩٠ ٨٠٠٠ دينار.

٢- تم شراء أصول طويلة الأجل (ثابتة) خلال عام ١٩٩٦م بمبلغ ٧٠٠٠ دينار نقداً.

(١٤) فيما يلي عناصر ميزانية كما في ١٩٩٦/١٢/٣١م.

الأصول:

مصاريف مدفوعة مقدماً، ذمم مدينة، شهرة محل، أثاث ومفروشات، استثمارات طويلة الأجل، مخصص هبوط الأوراق المالية، مخصص ديون مشكوك فيها، أوراق قبض، استثمارات وتوظيفات قصيرة الأجل، نقدية لدى البنوك، مصاريف تأسيس بعد الاستهلاك، مصاريف الأبحاث والتجارب والتطوير بعد الاستهلاك، نقدية بالخزينة، براءة اختراع، أرض بالتكلفة، مباني بالتكلفة، مخصص استهلاك المباني، آلات ومعدات بالتكلفة، المخزون السلعي، مواد أولية، بضاعة تحت التشغيل، بضاعة تامة الصنع، مخصص استهلاك الالات والمعدات .

الخصوم:

أرباح مدورة، رأس المال المصرح به (.. سهم عادي، بقيمة أسمية ٥ دينار للسهم الواحد)، رأس المال المدفوع، احتياطي قانوني، احتياطيات اختيارية، رأس المال المكتتب به،

الواحد)، رأس المال المدفوع، احتياطي قانوني، احتياطيات اختيارية، رأس المال المكتتب به، سندات قرض، أرباح معدة للتوزيع، مصاريف مستحقة غير مدفوعة، ايرادات مقبوضة مقدماً، قروض طويلة الأجل، حسابات دائنة (ذمم، أوراق الدفع)، مصاريف دائنة.

المطلوب :

١- اعادة عرض العناصر السابقة على شكل ميزانية شركة تجارية مع اجراء التعديلات التي تراها مناسبة على العناصر السابقة.

٢- اعادة عرضها على شكل ميزانية شركة صناعية.

الفصل الخامس

الاستخدامات المحاسبية للقيمة الزمنية للنقود

المقدمة:

يعتبر موضوع القيمة الزمنية للنقود من المواضيع الحيوية والمهمة للاطراف ذات الاهتمام بالنشاط المالي بصفة عامة، سواء كان هذا الاهتمام منصباً على البنوك أو شركات التأمين و بيوت التسليف أو المنشات المالية وغيرها من مجالات النشاط المالي. ولذلك فان هذا الموضوع يتطلب الملم من قبل المحاسبين من حيث طرق تطبيقاته باعتباره يؤثر على بعض المعاملات المالية وبالتالي على الحسابات المختلفة.

تعود أهمية استخدام النقود الى سببين رئيسيين هما:

١- ايجاد قيمة النقود بعد استخدامها لفترة معينة.

٢- تعويض الانخفاض الذي يطرأ على قيمتها بعد فترة الاستخدام.

موضوع القيمة الزمنية للنقود يرتبط بالفائدة. حيث تعرف بأنها المبلغ الذي يتقاضاه صاحب المال (سواء كان فرد أو مشروع) لقاء وضعه تحت تصرف شخص آخر خلال فترة معينة من الزمن. لذلك تعتبر الفائدة ثمن استعمال رأس المال خلال مدة معينة. وقد وجدت نظريات عديدة لتفسير الفائدة. فقد اعتبرها الاقتصادي السويدي كونت فيكسل Kunt - Wicksell ثمن التخلي عن السيولة، لذلك ولأجل أن يقبل أي شخص التخلي عن حرية التصرف بالنقد ويضعه تحت تصرف الاخرين يجب أن يحصل مقابل ذلك على مكافأة تسمى فائدة [١].

أما الاقتصادي بوهم بافرك Bohem - Bawerk فيري في الفائدة كسعر تعويضي عن انخفاض قيمة رأس المال. فالفائدة من وجهة نظره هي مكافأة مبادلة أموال راهنة بقيم مقابلة لها

---

(١) د. مطانيوس حبيب: الاقتصادي السياسي، مطبعة الداودي ، دمشق ١٩٨٤م صفحة ٢٢١.

في المستقبل خاضعة للانخفاض [1]. أما ماركس فينظر الى الفائدة على أنها قسم من القيمة الزائدة التي تتحق في مجال الانتاج ويتخلى عنها الصناعيون الى أصحاب الأموال التي توضع تحت تصرفهم على شكل قروض.

وهناك العديد من الأمثلة التي يمكن فيها استخدام موضوع القيمة الزمنية للنقود في التطبيقات المحاسبية منها على سبيل المثال ما يلي: [2].

١- تقييم الأوراق التجارية (أوراق القبض وأوراق الدفع).

٢- تقييم عقود تأجير الأصول الثابتة أو ما يسمى بالبيع الايجاري.

٣- معالجة خصم وعلاوة الاصدار للسندات.

٤- تقييم الاستثمارات الرأسمالية.

٥- تحديد الاقساط في حالة البيع بالتقسيط.

٦- قياس وتقييم أموال التقاعد ومكافأت نهاية الخدمة.

وتتوقف قيمة الفائدة المدفوعة من قبل مستخدم النقود على ثلاثة عناصر أساسية هي:-

١- أصل المبلغ أو رأس المال المراد استثماره أو اقتراضه، وهو عبارة عن مقدار النقود المراد استثمارها سواء كان عن طريق ايداعها بالبنوك أو اقراضه للآخرين، ويرمز لها بالحرف (م).

٢- الفترة الزمنية التي يتم خلالها استخدام رأس المال وقد يعبر عنها بالأيام أو الاشهر أو السنين، ويرمز لها بالحرف (ن).

٣- معدل أو سعر الفائدة وهو عبارة عن مقدار الفائدة التي يدفع لوحدة من الأصل عن وحدة الزمن المستخدمة، ويأخذ المعدل شكل نسبة مئوية مثل ٥٪ سنوياً، أو ١٠٪ سنوياً ويرمز له بالحرف (ع).

أنواع الفائدة:

للفائدة نوعان هما الفائدة البسيطة والفائدة المركبة.

الفائدة البسيطة: هي ذلك النوع من الفوائد الذي تحتسب على أصل المبلغ المستثمر أو المقترض طول فترة الاستثمار أو الاقتراض. بمعنى أن المبالغ المتحققة عن الاستثمار على شكل

---

(١) د. ميطانيوس حبيب، مصدر سابق ، صفحة ٢٢٠.

(٢) د. جمعة خليفة الحاس وآخرون، مصدر سابق، صفحة ١٣٦.

فوائد لا تؤثر على مقدار أصل المبلغ المستثمر، أي ان الفائدة لا تضاف الى الأصل لاحتساب الفائدة في الفترة التالية. ويتم احتساب الفائدة البسيطة بموجب القانون التالي:

الفائدة البسيطة = الأصل المستثمر × معدل الفائدة × عدد الفترات الزمنية

وباستخدام رموز عناصر الفائدة المشار اليها سابقاً يصبح القانون بالشكل التالي:

الفائدة البسيطة = م × ع × ن

ويمكن تعديل صيغة قانون الفائدة البسيطة انسجاماً مع الفترة الزمنية التي يتم فيها استخدام أصل المبلغ وفق الصيغ التالية:

١- اذا كانت المدة بالسنيين: -

$$\text{الفائدة البسيطة} = \frac{\text{أصل المبلغ} \times \text{المدة بالسنيين} \times \text{المعدل}}{١٠٠}$$

٢- اذا كانت المدة بالأشهر:-

$$\text{الفائدة البسيطة} = \frac{\text{أصل المبلغ} \times \text{المدة بالأشهر} \times \text{المعدل}}{١٠٠ \times ١٢}$$

٣- اذا كانت المدة بالأيام فتقسم الى:-

$$\text{أولاً- الفائدة التجارية} = \frac{\text{أصل المبلغ} \times \text{المدة بالأيام} \times \text{المعدل}}{١٠٠ \times ٣٦٠}$$

$$\text{ثانياً- الفائدة الصحيحة} = \frac{\text{أصل المبلغ} \times \text{المدة بالأيام} \times \text{المعدل}}{١٠٠ \times ٣٦٥}$$

مثال (١)

استثمر شخص مبلغ من المال وقدره ٣ ٥٠٠ دينار في احد البنوك ولمدة ثلاث سنوات، علماً أن معدل الفائدة البسيطة السنوية ٦٪ .

احسب مقدار الفائدة البسيطة.

$$\text{الفائدة البسيطة} = \frac{\text{أصل المبلغ} \times \text{المدة بالسنيين} \times \text{المعدل}}{١٠٠}$$

$$= \frac{٣\,٥٠٠ \times ٣ \times ٦}{١٠٠}$$

= ٦٣٠ دينار

مثال (٢)

اقترض شخص مبلغ ٢ ٠٠٠ دينار من أحد البنوك بسعر فائدة ٥٪ ولمدة ستة أشهر. احسب مقدار الفائدة البسيطة.

$$\text{الفائدة البسيطة} = \frac{\text{أصل المبلغ} \times \text{المدة بالأشهر} \times \text{المعدل}}{١٠٠ \times ١٢}$$

$$= \frac{٢\,٠٠٠ \times ٦ \times ٥}{١٠٠ \times ١٢}$$

$$= ٥٠ \text{ دينار}$$

مثال (٣)

أودع شخص مبلغ ٤٥٠٠ دينار في أحد البنوك بسعر فائدة ٧٪ ولمدة ٢٥٠ يوماً. احسب الفائدة البسيطة.

$$\text{الفائدة البسيطة} = \frac{\text{أصل المبلغ} \times \text{المدة بالأيام} \times \text{المعدل}}{١٠٠ \times ٣٦٠}$$

$$= \frac{٤٥٠٠ \times ٢٥٠ \times ٧}{١٠٠ \times ٣٦٠}$$

$$= ٢١٨،٧٥ \text{ دينار}$$

الفائدة المركبة:

وهي عبارة عن الفائدة المتغيرة بتغير أصل المبلغ في نهاية كل فترة نتيجة اضافة فائدة كل فترة الى أصل المبلغ، بمعنى آخر ان المبلغ المستخدم أول مرة يتغير ليس كنتيجة اضافة جديدة بل نتيجة اضافة الفوائد الناجمة عن استخدام المبلغ الأصلي أول مرة وكلما تتولد فائدة في نهاية كل فترة تضاف الى المبلغ الأصلي لتشكل مبلغاً جديداً تحتسب عليه الفوائد مجدداًحتى تاريخ الاستحقاق.

مثال (١)

اقترض شخص مبلغ ٤ ٠٠٠ دينار ولمدة ثلاث سنوات بفائدة مركبة بمعدل ٦٪ سنوياً المطلوب / احتساب الفائدة وجملة المبلغ في نهاية كل سنة من سنوات الاقتراض.

الحل :

الفائدة في نهاية السنة الأولى = $\frac{٦ \times ٤٠٠٠}{١٠٠}$ = ٢٤٠ دينار

جملة المبلغ في نهاية السنة الأولى = ٤٠٠٠ × ٢٤٠ = ٤٢٤٠ دينار

الفائدة في نهاية السنة الثانية = $\frac{٦ \times ٤٢٤٠}{١٠٠}$ = ٢٥٤،٤ دينار

جملة المبلغ في نهاية السنة الثانية = ٤٢٤٠ + ٢٥٤،٤ = ٤٤٩٤،٤ دينار

الفائدة في نهاية السنة الثالثة = $\frac{٦ \times ٤٤٩٤،٤}{١٠٠}$ = ٢٦٩،٧ دينار

جملة المبلغ في نهاية السنة الثالثة = ٤٤٩٤،٤ + ٢٦٩،٧ = ٤٧٦٤،١ دينار

وباستخدام نفس البيانات السابقة مع تغيير الفائدة من مركبة الى بسيطة نحصل على الآتي:

الفائدة في نهاية السنة الأولى = $\frac{٦ \times ٤٠٠٠}{١٠٠}$ = ٢٤٠ دينار

جملة المبلغ في نهاية السنة الأولى = ٤٠٠٠ + ٢٤٠ دينار

الفائدة في نهاية السنة الثانية = $\frac{٦ \times ٤٠٠٠}{١٠٠}$ = ٢٤٠ دينار

جملة المبلغ في نهاية السنة الثالثة = ٤٠٠٠ + ٢٤٠ + ٢٤٠ = دينار

الفائدة في نهاية السنة الثالثة = $\frac{٦ \times ٤٠٠٠}{١٠٠}$ = ٢٤٠ دينار

جملة المبلغ في نهاية السنة الثالثة = ٤٠٠٠ + ٢٤٠ + ٢٤٠ + ٢٤٠ = ٤٧٢٠ دينار

طرق تحديد الفائدة:

نظراً لكون الفائدة البسيطة ذات تطبيقات محدودة في الحياة العملية لذلك نكتفي بما تم التقديم اليها فيما سبق وسوف نركز على الفائدة المركبة واستخداماتها في الممارسات المهنية.

ايجاد الفائدة المركبة: كنت قد أشرت في بداية هذا الفصل الى أن أصل المبلغ في الفائدة المركبة يتغير بسبب اضافة فائدة الفترة السابقة الى الاصل ولذلك فان الفوائد خلالا الفترات تكون غير متساوية وتحدد بمعرفة جملة المبلغ في نهاية المدة ثم يتم طرح أصل المبلغ من الجملة باستخدام القانون التالي:

الجملة + أصل المبلغ × $(أ + ع)^{ن}$ [1].

حيث أن:

$(أ + ع)^{ن}$ = جملة وحدة النقود «دينار واحد» خلال فترة من الزمن «ن» بمعدل فائدة «ع».

اقترض شخص مبلغ ٢٠٠٠ دينار من أحد البنوك ولمدة سنتين بمعدل فائدة مركبة ٥٪ . المطلوب احتساب جملة المبلغ، والفائدة المركبة.

الجملة = أصل المبلغ × $(١ + ع)^{ن}$

$= ٢٠٠٠ \times (١ + ٥٪)^{٢} =$

$(١ + ٥٪)^{٢} = (١ + \frac{٥}{١٠٠}) \times (١ + \frac{٥}{١٠٠})$

$= ١,٠٥ \times ١,٠٥$

$= ١,١٠٢٥$

$٢٠٠٠ \times ١,١٠٢٥ = ٢٢٠٥$ دينار جملة المبلغ بعد سنتين.

الفائدة المركبة = جملة المبلغ – الأصل

$٢٢٠٥ - ٢٠٠٠ = ٢٠٥$ دينار الفائدة المركبة بعد سنتين.

ايجاد جملة مبلغ بفائدة مركبة:

جملة المبلغ عبارة عن قيمة المبلغ المستخدم بعد فترة زمنية معينة، ويتم تحديد قيمة الجملة وفقاً للفائدة المركبة باضافة فائدة كل فترة زمنية الى الأصل لاحتساب الفائدة للفترة الزمنية التالية وفي نهاية فترة الاستثمار يضاف الأصل الى جملة الفوائد لمجموع الفترات. ويمكن استخراج جملة المبلغ بفائدة مركبة بأحدى الطريقتين التاليتين:

١- رياضياً.

٢- باستخدام الجداول الرياضية.

ايجاد الجملة بفائدة مركبة رياضياً:

لايجاد جملة مبلغ بفائدة مركبة رياضياً نستخدم القانون الخاص بايجاد الفائدة المركبة الذي سبق ان تطرقنا اليه فيما مضى : الجملة = أصل المبلغ × $(١ + ع)^{ن}$ ، وهذا القانون هو اشتقاق من جملة نهاية الفترة الزمنية الأولى = أ $(١ + ع)^{١}$ المضروب في جملة نهاية الفترة الزمنية ن .

---

(١) د. فاروق عبد العظيم، د. امتثال محمد حسن: الرياضة للتجاريين، دار المطبوعات الجامعية، مصر، الاسكندرية، ١٩٨١م صفحة ٤١.

ويمكن التعويض عنه بالرموز التالية:

جـ = الجملة ، ع = المعدل، ن = المدة، أ = أصل المبلغ.

مثال (٣):

أودع شخص مبلغ ٢ ٠٠٠ دينار في أحد البنوك لمدة أربع سنوات بفائدة سنوية ١٠٪ فما هي قيمة ما يحصل عليه بعد انتهاء فترة الايداع.

الحل:

$$جـ = أ (١ + ع)^{ن}$$

$$جـ = ٢ ٠٠٠ (١ + ١٠٪)^{٤}$$

$$جـ = ٢ ٠٠٠ \times ١,٤٦٤١^{*}$$

$$= ٢٩٢٨,٢ \text{ دينار.}$$

ايجاد الجملة بفائدة مركبة باستخدام الجداول:

لتسهيل استخراج جملة المبلغ بفائدة مركبة توجد جداول رياضية خاصة تسمى بالجداول الرياضية معدة بطريقة رياضية تساعد على استخراج الجملة والقيمة الحالية لمبالغ مختلفة وبنسب مختلفة وذلك عندما تكون الفترة الزمنية (ن) طويلة والتي تستدعي وقت كبير لاحتساب $(١ + ع)^{ن}$.

مثال (٤)

أودع شخص مبلغ ٣ ٠٠٠ دينار في حساب توفير بسعر فائدة ٥٪ سنوياً ولمدة ٦ سنوات. فما هي قيمة ما يحصل عليه بعد انتهاء مدة الايداع؟

في هذه الحالة نستخدم جداول جملة مبلغ «جدول رقم ١» وتحت فائدة بمعدل ٥٪ أمام فترة ٦ سنوات نحصل على قيمة الدينار الواحد بعد ٦ سنوات وهي ١,٣٤٠١٠ وبضرب الرقم الاخير في المبلغ المودع وهو ٣ ٠٠٠ دينار نحصل على جملة المبلغ وهي:

$$٣ ٠٠٠ \times ١,٣٤٠١٠ = ٤٠٢٠,٣ \text{ دينار}$$

الفوائد الدورية:

قد يحدث أن يتفق المدين مع الدائن على أن يدفع ما بذمته من دين الى الدائن في نهاية مدة الدين على أن تقسط الفوائد على فترات دورية يتفق عليها فيما بينهم وقد تكون شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية وهكذا، وهذا يعني أن الفائدة السنوية تقسم على عدد مرات الدفع.

---

* ١,١٤٦٤١ هي نتيجة ضرب (١ + ١٠٪) في نفسها أربع مرات وهي تمثل جملة دينار واحد بمعدل ١٠٪ سنوياً ولمدة ٤ سنوات.

مثال (١):

اقترضت شركة مبلغ ٢٠ ٠٠٠ دينار على أن تدفع أصل الدين في نهاية السنة وأن تدفع الفوائد على ٦ أقساط سنوياً وكان معدل الفائدة السنوي ٣٪ والمطلوب ايجاد قيمة ما تدفعه شركة في نهاية الفترة الأخيرة.

الحل :

الفائدة لمدة سنة = أصل المبلغ × عدد السنوات × المعدل

= ٢٠ ٠٠٠ × ١ × ٣٪ = ٦٠٠ دينار

الفائدة الدورية = ٦٠٠ ÷ ٦ = ١٠٠ دينار.

ما تدفعه الشركة في نهاية الفترة الأخيرة = ٢ ٠٠٠ + ١٠٠= ٢١٠٠ دينار.

الدفعات المتساوية:

يقصد بالدفعة المتساوية مقدار المبلغ المدفوع لفترة زمنية معينة بحيث يكون متساوٍ لنفس المبلغ المدفوع للفترة السابقة واللاحقة. بمعنى آخر أن مقدار ما يدفع خلال فترة زمنية يجب أن يكون مساوياً للفترات السابقة واللاحقة مع وجوب تساوي كل فترة من الفترات، وبسعر فائدة متساوي لجميع الدفعات. مما تقدم نستطيع أن نحدد عناصر الدفعات المتساوية وهي:-

١- أن تكون مبالغ الدفعات متساوية.

٢- أن تكون المدة بين كل دفعة وأخرى متساوية.

٣- أن يكون سعر الفائدة ثابتاً لكل فترة.

أنواع الدفعات:

تقسم الدفعات من حيث بداية الاستثمار الى ثلاثة أنواع هي:

١- **دفعة عادية:** وهي ذلك النوع من الدفعات التي يتم دفعها في نهاية كل فترة وتنتهي مدتها في تاريخ آخر دفعة. ويطلق على هذا النوع من الدفعات بدفعات سداد الديون، ومن خصائصها أنها تدفع في آخر كل وحدة زمن بحيث تكون مدة الدفعة الأولى تساوي مدة الدفعة كلها، أما مدة الدفعة الأخيرة منها فيساوي صفر.

٢- **دفعة فورية:** وهي التي بموجبها يدفع المبلغ الأول يوم الاتفاق وتنتهي مدتها بعد مرور فترة كاملة على تاريخ آخر دفعة، بمعنى آخر أن الدفعة الأولى منها تبدأ في أول كل فترة بحيث تكون مدة الدفعة الأولى مساوية للمدة الأولى أما الأخيرة منها فتكون مساوية لمدة دفعة واحدة.

٣- **دفعة مؤجلة:** وهي الدفعة التي يتم تأجيلها الى فترة أو فترات لاحقة، والدفعات المؤجلة أما أن تكون دفعات عادية أو فورية.

مع ملاحظة أنه في حالة عدم ذكر نوع الدفعة تعتبر الدفعة عادية.

عوامل الدفعات:

لتحديد كل دفعة من دفعات الأنواع السابقة لابد من تحديد العوامل الفاعلة فيها وهذه العوامل هي:

١- جملة الدفعة.

٢- قيمة الدفعة.

٣- معدل الدفعة.

جملة الدفعات العادية:

لغرض تحديد جملة الدفعات العادية يتم استخدام قانون جملة المبلغ، وقانون جملة الدفعات كما هو موضح ادناه:

أولاً-باستخدام قانون جملة المبلغ:

لتحديد جملة مبلغ معين يطبق القانون التالي:

$$جـ = أ\ (١ + ع)^{ن}$$

حيث أن:

جـ = الجملة، أ = الأصل، ع = المعدل، ن = المدة

مثال (٥):

في ١٩٩٥/٣/١ أودعت شركة مبلغ ٣ ٠٠٠ دينار سنوياً في أحد البنوك بفائدة سنوية قدرها ٦٪ فما هي القيمة المتجمعة لاجمالي الدفعات في ١٩٩٨/٣/١م.

الحل:

$$جـ = أ\ (١+ع)^{ن} + أ\ (١ + ع)^{ن-١} + أ\ (١ + ع)^{ن-٢} \ldots\ldots \text{الخ}$$

$$= ٣\ ٠٠٠\ (١+٦٪)^{٣} + ٣\ ٠٠٠\ (١+٦٪)^{٢} + ٣\ ٠٠٠\ (١+٦٪)^{١} + ٣\ ٠٠٠$$

$$= ٣\ ٠٠٠\ [(١+٦٪)^{٣} + (١+٦٪)^{٢} + (١+٦٪)^{١} + ١]$$

وباستخدام جدول رقم (١) نجد أن جملة الدينار الواحد بسعر ٦٪ لمدة ٣ فترات = ١,١٩١٠٢ وجملة دينار واحد بسعر ٦٪ لمدة فترتين = ١,١٢٣٦٠، وجملة دينار واحد بسعر ٦٪ لمدة فترة واحدة = ١,٠٦٠٠٠

ومن المثال السابق نستطيع أن نلاحظ الآتي:

١- الدفعة الأولى استثمرت لمدة ٣ سنوات ولذلك يكون القانون مرفوعاً للقوة(٣).

٢- الدفعة الثانية استثمرت لمدة سنتين ولذلك يكون القانون مرفوعاً للقوة (٢).

٣- الدفعة الثالثة استثمرت لمدة سنة واحدة ولذلك يكون القانون مرفوعاًللقوة(١).

٤- الدفعة الرابعة لم تستثمر على الاطلاق وذلك لانتهاء فترة الايداع.

٥- لتحديد جملة المبلغ يتم جمع المبالغ لجميع الدفعات.

ويمكن توضيح المثال السابق بموجب المخطط أدناه:

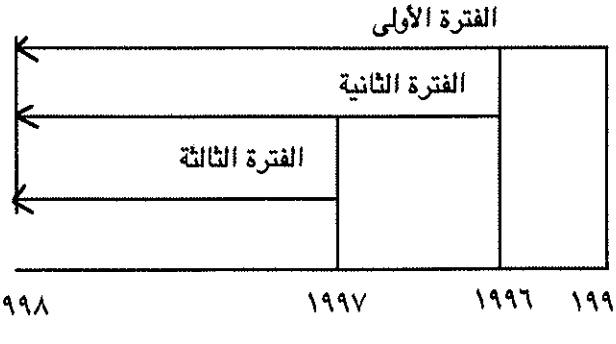

مثال (٦) :

أودع شخص بتاريخ ١٩٩٢/٥/١م مبلغاً وقدرة ٢٥٠٠ دينار سنوياً بحساب خاص في أحد البنوك بفائدة ٥٪ سنوياً. فما هي القيمة المتجمعة بالحساب في ١٩٩٦/٥/١م. وذلك باستخدام قانون جملة الدفعات العادية.

الحل :

$$جـ = أ(1+ع)^{ن} + أ(1+ع)^{ن-٢}$$

$$= ٢٥٠٠ (1+ ٥٪)^{٤} + ٢٥٠٠ (1+٥٪)^{٣} + ٢٥٠٠ (1+٥٪)^{٢} + ٢٥٠٠(1+٥٪)^{١} + ٢٥٠٠$$

$$= ٢٥٠٠ [(1+ ٥٪)^{٤}(1+٥٪)^{٣} + (1+٥٪)^{٢} + (1+٥٪)^{١} + 1]$$

$$= ٢٥٠٠(١,٢١٥٥١ + ١,١٥٧٦٣ + ١,١٠٢٥٠ + ١,٠٥٠٠٠ + ١)$$

$$= ٢٥٠٠ \times ٥,٥٢٥٦٤$$

= ١٣٨١٤,١ دينار.

ثانياً: باستخدام قانون جملة دفعات :

يقصد بجملة الدفعات جملة المبالغ المكونة في نهاية الاستثمار جملة الدفعة ، ولاستخراج جملة الدفعات يتم استخدام القانون التالي:

جملة الدفعات العادية = م × جـ ن⌐ ع*

حيث أن:

م = قيمة الدفعة الواحدة ، جـ = جملة دينار واحد ، ن = عدد الدفعات ، ع = المعدل.

مثال (٧):

قررت شركة تكوين مخصص لشراء آلة جديدة بعد خمس سنوات من تاريخ تكوين المخصص، وقد قدر الخبراء قيمة الآلة بمبلغ ٣٠ ٠٠٠ دينار (١) ما هو المبلغ الذي يجب ايداعه لدى أحد البنوك سنوياً ابتداء من ١٩٩٤/١٢/٣١، بفائدة ٨٪ سنوياً (٢) ما هو المبلغ الذي يتم ايداعه سنوياً لتوفير قيمة الآلة في ١٩٩٩/١٢/٣١م.

الحل :

جملة الدفعات = م × جـ ن⌐ ع

٣٠ ٠٠٠ = م × ٥,٨٦٦٦٠

م = ٣٠ ٠٠٠ / ٥,٨٦٦٦٠

= ٥١١٣,٦٩٤ دينار.

من حل المثال السابق نستطيع أن نحدد استخراج جملة الدفعة العادية لدينار واحد باتباع الخطوات التالية:

١- يتم استخدام جدول رقم (٣) حيث يتم النظر الى الحقل (ن) مقابل دفعة رقم ٥ مقابل ع ٨ ٪ لنحصل على جملة الدفعة العادية لدينار واحد = ٥,٨٦٦٦٠.

٢- بما أن المجهول هو (م) قيمة الدفعة العادية الواحدة ومتوفر لدينا عناصر القانون السابق يتم التعويض عنه للحصول على مقدار (م) وفق ما هو موضح بالحل.

القيمة الحالية للدفعة الواحدة:

«تعرف القيمة الحالية بمبلغ متوقع تحصيلة في المستقبل بأنه المبلغ الذي يمكن أن يدفعه المستثمر اليوم مقابل تسلم تلك المتحصلات المستقبلية، ودائماً تكون القيمة الحالية أقل من المبلغ

---

* يعني الرموز ⌐ ع بمعدل.

الذي يحصل عليه في المستقبل لأن المستثمر يتوقع أن يكتسب عائداً على الاستثمار والمبلغ الذي تزيد به المتحصلات المستقبلية عن قيمتها الحالية يمثل ربح المستثمر»[1].

أما القيمة الحالية للدفعة فهي عبارة عن مجموع القيم الحالية للمبالغ المكونة منها.

القيمة الحالية للدفعات العادية:

اذا أمكن تحديد قيمة عدد من الدفعات قبل استلام أو دفع الدفعة الأولى بفترة واحدة. يطلق على تلك القيمة الحالية دفعة عادية [1].

مثال (٧)

كانت احدى الشركات مدينة بقيمة أربعة أقساط سنوية لأحد البنوك مقابل تمويل البنك لشراء آلة جديدة. فاذا كانت قيمة كل قسط ١٠ ٠٠٠ دينار وان هذه الأقساط تدفع في ١/١ من كل عام ابتداء من سنة ١٩٩٠م. فما هي القيمة التي يقبلها البنك في أول كانون الثاني ١٩٩٥م سداداً لهذه الديون اذا كان سعر الفائدة ٥٪ سنوياً .

الحل:

$$\text{القيمة الحالية للمبلغ} = ١٠\,٠٠٠ \times \frac{١}{(١+٠,٠٥)^{١}} + \frac{١}{(١+٠,٠٥)^{٢}} + \frac{١}{(١+٠,٠٥)^{٣}} + \frac{١}{(١+٠,٠٥)^{٤}}$$

$$= ١\,٠٠٠ \times (٠,٩٥٢٣٨ + ٠,٩٠٧٠٣ + ٠,٨٦٣٨٤ + ٠,٨٢٢٧٠)$$

$$= ١\,٠٠٠ \times ٣,٥٤٥٩٥$$

$$= ٣٥٤٥٩,٥ \text{ دينار}$$

استخدام جداول القيمة الحالية للدفعات:

تستخدم بدلاً من الطريقة السابقة لاستخراج القيمة الحالية للدفعات جداول خاصة (جدول رقم ٤) بهدف تسهيل احتسابها.

ولتحقيق الغرض السابق يتم تطبيق القانون التالي:

---

(١) فالتر ميجس، روبيرت ميجس المحاسبة المالية، ترجمة وتعريب دكتور وصفي عبد الفتاح، دار المريخ. المملكة العربية السعودية، ١٩٨٨م. صفحة ٨٥٣.

القيمة الحالية للدفعات العادي = م $\left[1 - \frac{1}{\frac{(1+ع)^{ن}}{ع}} \right]$

ويمكن التعويض عن المقدار $\left[1 - \frac{1}{\frac{(1+ع)^{ن}}{ع}} \right]$ بالرموز د ن⌐ع

وبذلك يصبح القانون السابق بالصيغة التالية:

القيمة الحالية للدفعات العادية = م × د ن⌐ع

مثال (٨):

اقترضت شركة من احد البنوك في أول كانون الثاني ١٩٩٥ م مبلغ ٥٠٠٠ دينار وقد تم الاتفاق على سداد القرض وفوائده على خمسة اقساط متسارية تدفع في نهاية كل عام. فما هي قيمة كل قسط اذا كانت الفوائد بمعدل ٥٪ سنوياً.

الحل:

القيمة الحالية للدفعات العادية = م × د ن⌐ع

٥٠٠٠ = م × د ٥⌐ ٥٪

ومن الجدول رقم (٤) عندما ن = ٥ ع = ٥٪ نجد أن القيمة الحالية لدفعة عادية مقدارها دينار واحد = ٤,٣٢٩٤٨

∴ ٥٠٠٠ = ٤,٣٢٩٤٨ م

$م = \frac{٥٠٠٠}{٤,٣٢٩٤٨}$

= ١١٥٤,٨٧٣ دينار.

ملاحظة :

عند توافر الشروط التالية تعتبر الدفعة عادية (في حالة القيمة الحالية):

١- عدد الفترات = عدد الدفعات.

٢- الدفعة الأولى تم خصمها لفترة واحدة.

جملة الدفعات الفورية:

من دراستنا السابقة للدفعات العادية أصبح واضحاً لدينا بأنها تلك الدفعة التي يستحق تاريخ دفعها بعد مضي فترة واحدة من تاريخ الاتفاق . أما الدفعة الفورية فأنها تختلف عن الدفعة العادية من حيث تاريخ ابتداء الدفع حيث تبدء الدفعة الأولى منها من تاريخ الاتفاق فوراً. أما الدفعة الأخيرة منها فهي تخضع للاستثمار على خلاف الدفعة العادية حيث لا يتم استثمارها.

وعليه يمكن أن نحدد الفرق بين الدفعة العادية والدفعة الفورية بالعناصر التالية:

١- الدفعة العادية هي التي تستحق بعد مضى فترة واحدة من تاريخ الاتفاق. أما الدفعة الفورية فان الدفعة الأولى منها تستحق منذ اليوم الأول لتاريخ الاتفاق بين المدين والدائن.

٢- ان الدفعة الأخيرة للدفعات العادية لا تستثمر، أما الدفعة الأخيرة من الدفعات الفورية فتستثمر.

القيمة الحالية للدفعات الفورية:

تتكون الدفعات الفورية من مجموع الدفعات المتفق عليها بين المدين والدائن فلذلك فان قيمتها الحالية هي عبارة عن مجموع القيم الحالية لمجموع دفعاتها، فاذا كانت عدد الدفعات خمس دفعات فان قيمتها الحالية تكون مجموع القيم الحالية للدفعات الخمس، أما اذا كانت ستة دفعات فان القيمة الحالية للدفعات الفورية تكون مجموع القيم الحالية لدفعات الستة وهكذا، دون ان يتم أي خصم منها، فاذا كان الاتفاق بين المدين والدائن يشير الى أن قيمة الدفعة الأولى تبدأ في أول كانون الثاني من كل سنة ابتداء من ١٩٩٥م فان القيمة الحالية لهذه الدفعات تحدد في ١٩٩٥/١/١. ولاستخراج القيمة الحالية للدفعات الفورية يتم استخدام القانون التالي:

$$\text{القيمة الحالية للدفعات الفورية} = م \left[١ - \frac{١}{١ + \frac{١ - (١+ع)^{-ن}}{ع}} \right]$$

$$\text{حيث أن } \left[١ - \frac{١}{١ + \frac{١ - (١+ع)^{-ن}}{ع}} \right] = \text{القيمة الحالية لدفعة فورية}$$

مقدارها ١ دينار ويرمز لها بالرموز د $\left\lceil \frac{ف}{ن} \right\rceil$ ع

وعند مقارنة الصيغة الرياضية للقيمة الحالية لدفعة عادية مع صيغة الدفعة الفورية.

نجد أن:

$$د \frac{ف}{ن} \Big| \quad ع = د \quad \overline{ن - ١} \Big| \quad ع + ١ \text{ دينار}$$

مثال (٩):

تقوم شركة بتأجير سيارات من احدى شركات النقل مقابل مبلغ قدره ٧٥٠٠ دينار سنوياً. علماً أن تاريخ استحقاق قيمة الايجار السنوي يبدء في ١/١ من كل سنة ابتداء من سنة ١٩٩٤م وتنتهي في كانون الثاني ١٩٩٧م ، فما هو المبلغ الذي تدفعه الشركة المستأجرة الى الشركة المؤجرة في ١٩٩٤/١/١ كتسوية للايجارات مجتمعه اذا كان سعر الفائدة ٢٪ سنوياً.

الحل:

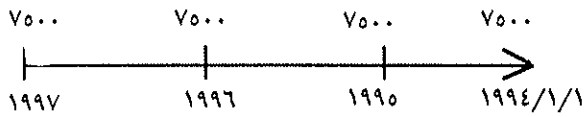

$$\text{القيمة الحالية للدفعات الفورية} = م\ د \quad \overline{ن - ١} \Big| \quad ع + ١$$

باستخدام الجدول رقم ٤ نجد أن القيمة الحالية لدفعة قدرها ١ دينار بمعدل فائدة ٢٪ لمدة ٣ فترات يساوي ٢,٨٨٣٨٨ دينار.

٣,٨٨٣٨٨ = ١ + ٢,٨٨٣٨٨ دينار القيمة الحالية لعدد ٤ دفعات فورية.

القيمة الحالية للدفعات الفورية = ٧٥٠٠ × ٣,٨٨٣٨٨ = ٢٩١٢٩,١ دينار.القيمة الحالية للدفعات الفورية = ٧٥٠٠ × ٣,٨٨٣٨٨ = ٢٩١٢٩,١ دينار.القيمة الحالية للدفعات الفورية = ٧٥٠٠ × ٣,٨٨٣٨٨ = ٢٩١٢٩,١ دينار.

الدفعات المؤجلة:

تعرف الدفعة المؤجلة بأنها تلك الدفعة التي تستحق الدفعة الأولى منها بعد انقضاء عدد معين من الفترات لا تقل عن فترتين. والفترة التي يتم فيها تأجيل الدفعة تسمى بالفترة المؤجلة. ففي حالة دفعة عادية مؤجلة لمدة ٦ سنوات فان الدفعة الأولى سوف تكون في نهاية السنة السابعة. أما اذا كانت الدفعة فورية فان دفع مبلغ الدفعة الأولى فسيكون في نهاية فترة التأجيل أي بداية السنة السابعة.

جملة الدفعة المؤجلة:

ان جملة الدفعة العادية المؤجلة هي نفس جملة الدفعة العادية المتساوية معها في العدد وسعر الفائدة وقيمة لدفعة. ويرجع السبب في ذلك الى أن الجملة تتحدد ابتداء من تاريخ الدفعة الأولى وحتى نهاية المدة، وبالتالي فان فترة التأجيل لا تؤثر على مقدار الجملة. ويقال نفس الشيء عن جملة الدفعة الفورية المؤجلة اذ تتساوى مع جملة الدفعة الفورية المتساوية معها في العدد وسعر الفائدة وقيمة كل دفعة [1].

مما تقدم يتضح لنا الآتي:-

١- جملة الدفعة العادية المؤجلة = جملة الدفعة العادية اذا تساوت مع جملة الدفعة العادية المؤجلة في العدد وسعر الفائدة وقيمة الدفعة.

٢- جملة الدفعة الفورية المؤجلة = جملة الدفعة الفورية اذا تساوت مع الجملة الفورية المؤجلة في العدد وسعر الفائدة وقيمة كل دفعة.

وهذا يعود الى أن جملة الدفعات يتم تحديدها ابتداء من تاريخ حلول الدفعة الأولى ولغاية انتهاء المدة. ولهذا السبب فان فترة التأجيل لا يكون لها أي اثر على مقدار الجملة.

مثال (١٠):

ترغب شركة ان تودع ٦٠٠٠ دينار سنوياً بهدف استثمارها بمعدل ٨٪ سنوياً، فما هي جملة المبلغ بعد دفع المبلغ الخامس مباشرة، مع العلم بان المبلغ الأول يدفع بعد مرور ثلاث سنوات من الان.

الحل:

في البداية لابد من الاشارة الى أن المبلغ هو عبارة عن دفعة عادية مؤجلة لمدة سنتين وعدد دفعاتها ٥ دفعات. علماً أن فترة التأجيل تعتبر سنتين فقط لأن السنة الثالثة هي السنة التي تسبق الدفعة الأولى.

$$\text{الجملة} = ٦٠٠٠ \times \text{جـ}\overline{\text{ن}}\text{ع}$$

$$= ٦٠٠٠ \times \text{جـ}\overline{٥}\,٨٪$$

$$= ٦٠٠٠ \times ٥,٨٦٦٦٠$$

$$= ٣٥١٩٩,٦ \text{ دينار.}$$

---

(١) د. جمعة خليفة الحاس وآخرون: مصدر سابق ، صفحة ١٥٩.

علماً أن جملة دفعة ١ دينار بمعدل ٨٪ لمدة خمس سنوات = ٠,٨٦٦٦٠ ٥ تم استخراجه من جدول رقم (٣).

القيمة الحالية لدفعة مؤجلة:

ان القيمة الحالية لدفعة مؤجلة تتأثر بفترة التأجيل اذ كلما تزداد فترة التأجيل تقل القيمة الحالية وهذا يعود الى تأثرمدة خصم مبالغ الدفعات المؤجلة بسبب فترة التأجيل، بمعنى آخر ان كل مبلغ من مبالغ الدفعات المؤجلة تقل قيمته الحالية نتيجة فترة أو فترات التأجيل المؤثرة على مدة خصم هذه المبالغ.

ولتوضيح الفكرة السابقة نفترض ان دفعة عادية مؤجلة لعدد (م) فترة فما هو المبلغ بعد (ن) فترة.

مبلغ الدفعة المؤجلة = (م + ١) فترة.

مبلغ الدفعة الثانية المؤجلة = (م + ٢) فترة.

مبلغ الدفعة الثالثة المؤجلة = (م + ٣) فترة.

مبلغ الدفعة الرابعة المؤجلة = (م + ٤) فترة .... وهكذا حتى حلول فترة (ن) تكون (م +ن) فترة. وهذا يدل على ان فترة التأجيل تؤخذ بالحسبان عند احتساب القيمة الحالية.

طرق احتساب القيمة الحالية لدفعة مؤجلة:

توجد طريقتان لاحتساب القيمة الحالية لدفعة مؤجلة هما:

أولاً: ايجاد القيمة الحالية لدفعة مؤجلة باستخدام جدول القيمة الحالية لمبلغ معين والقيمة الحالية لدفعات:

بموجب هذه الطريقة تعتبر الدفعة المؤجلة أما أنها:

١ – دفعة عادية.

٢– دفعة فورية.

ولأجل ايجاد القيمة الحالية لدفعة مؤجلة باستخدام القيمة الحالية لمبلغ والقيمة الحالية لدفعات على أساس اعتبار الدفعة المؤجلة أما دفعة عادية أو فورية فان ذلك يتم من خلال التحكم بمدة التأجيل المتفق عليها بين المدين والدائن.

مثال (١١):

في ١٩٩٣/١/١م تم الاتفاق بين شركة لبدة التجارية وشركة استثمار أموال العمال على أن تقوم الشركة الأخيرة بتمويل الشركة الأولى مبلغ ٢٠ ٠٠٠ دينار على أربع دفعات تستحق الدفعة الأولى منها في ١٩٩٧/١/١م . فما هي القيمة التي تطلبها شركة استثمار أموال العمال الآن لتقوم بتمويل شركة لبدة اذا كان سعر الفائدة ١٠٪ سنوياً.

الحل:

اذا تم اعتبار الدفعة عادية فان الدفعة الأولى سيتم خصمها لمدة سنة أي ١٩٩٤/١/١م وستخصم المبالغ الأخرى في هذا التاريخ أيضاً وبعد تحديد القيمة الحالية للدفعة العادية سيتم خصمها مرة ثانية اعتباراً من ١٩٩٦/١/١م أي لمدة ثلاث فترات وهي فترة التأجيل .

القيمة الحالية لدفعة ١٩٩٧/١/١ م = م × د $\overline{\ }$ ع ٪١٠

= ٥ ٠٠٠ × ٣,١٦٩٨٦

= ١٥٨٤٩,٣ دينار القيمة الحالية لمبلغ يخصم لمدة ٣ سنوات

القيمة الحالية للاتفاق = ١٥٨٤٩,٣ × $\frac{١}{(١ + ع)^{٣}}$

= ١٥٨٤٩,٣ × $\frac{١}{(١ + ٪١٠)^{٣}}$

= ١٥٨٤٩,٣ × $\frac{١}{(١,١)^{٣}}$

= ١٥٨٤٩,٣ × $\frac{١}{١,٣٣١}$

= ١٥٨٤٩,٣ × ,٧٥١٣

= ١١٩٠٧,٥٧٩ دينار.

أما اذا تم اعتبار الدفعة الفورية . ففي مثل هذه الحالة تكون القيمة الحالية للدفعة الفورية بعد خصمها عند بدء الدفعة في ١٩٩٤/١/١ ولذلك تصبح فترة التأجيل ٤ سنوات وليس ٣ سنوات كما في الحالة الأولى (الدفعة العادية) وعليه فان القيمة الحالية لدفعة فورية في ١٩٩٧/١/١م.

$= م \times (د\ ن\overline{|-١}\ ع) + ١$

$= ٥\ ٠٠٠ \times د\ ٣\overline{|}\ ١٠٪) + ١$

$= ٥\ ٠٠٠ \times (٢,٤٨٦٨٥ + ١)$

$= ٥\ ٠٠٠ \times ٣,٤٨٦٨٥$

$= ١٧٤٣٤,٢٥$ دينار

ثم يخصم هذا المبلغ باستخدام الجدول رقم (٢) لمدة ٤ سنوات أو فترات القيمة الحالية.

في ١٩٩٣/١/١ $= ١٧٤٣٤,٢٥ \times \frac{١}{(١ + ع)^{٤}}$

$= ١٧\ ٤٣٤,٢٥ \times ١ - (١+١٠٪)^{٤}$

$= ١٧\ ٤٣٤,٢٥ \times ٠,٦٨٣٠١$

$= ١١٩٠٧,٧٦٧$ دينار

ومن المثال السابق يمكن وضع قانون القيمة الحالية للدفعة المؤجلة بالصورة التالية:

$$د\ \frac{م}{\overline{|ن}}\quad ع = د\quad \overline{|ن}\ ع \times \frac{١}{(١ + ع)^{م}}$$

حيث م $= \frac{١}{(١ + ع)^{م}}$ وهو = القيمة الحالية لدفعة عادية × القيمة الحالية لمبلغ (١) دينار مخصوماً لفترة التأجيل.

ثانياً – ايجاد القيمة الحالية لدفعة مؤجلة باستخدام جداول الدفعات:

لايجاد القيمة الحالية لدفعة مؤجلة باستخدام جداول الدفعات فقط نتبع الخطوات التالية:

١– نستخرج القيمة الحالية لدفعات قدرها دينار واحد وعددها (ن + م) ، أي نجد الدفعات الأصلية ونضيفها الى الدفعات المؤجلة.

٢– نطرح من الناتج المتحقق في الخطوة الأولى القيمة الحالية لدفعات عددها (م).

٣– نضرب الناتج المتحقق من الخطوة الثانية في قيمة الدفعة وللوصول الى ذلك نستخدم القانون التالي:

$$د_{\frac{م}{ن}} \cdot ع = د \quad د_{ن+م} \cdot ع - د_{\frac{ع}{م}}$$

مثال (١٢):

يفكر شخص في استثمار مبلغ معين في ١١٩٩٣/١/١م بحيث يتمكن من دفع مبلغ ٥٠٠٠ دينار سنوياً خلال السنوات العشرة الأولى ابتداء من ١٩٩٤/١/١م ثم يدفع ٢٠٠٠ دينار خلال السنوات العشر التي تليها. فما هي القيمة التي تليها اذا كان سعر الفائدة ٨٪ سنوياً.

الحل:

$$٥٠٠٠ \times د_{١٠}\,\%٨ + [٢٠٠٠ \times د_{١٠}\,\%٨] \times (١+د_{١٠}\,\%٨) - د_{١٠}\,\%٨$$

$$= ٥٠٠٠ \times ٦,٧١٠٠٨ + ٢٠٠٠ \times (٨,٥٥٩٤٨) - (٦,٧١٠٠٨)$$

$$= ٣٣٥٥٠,٤ + ٢٠٠٠ \times ١,٨٤٩٤$$

$$= ٣٣٥٥٠,٤ + ٨,٣٦٩٨$$

$$= ٣٧٢٤٩,٢ \text{ دينار}$$

التطبيقات المحاسبية للقيمة الزمنية للنقود:

في الجزء الأول من هذا الفصل ناقشت الجانب النظري والرياضي لاستخدامات القيمة الزمنية للنقود، وفي هذا الجزء سنحاول أن نشرح تطبيقاتها في مجال المحاسبة متوخياً من ذلك الاستفادة العملية عند دراسة هذا الموضوع.

١- التطبيقات المحاسبية للاستثمارات بدفع مبلغ واحد:

المقصود بالاستثمارات بدفع مبلغ واحد هو تكوين الأموال لدي البنوك أو ببيوتات المال المختلفة عن طريق الايداع النقدي في الحسابات المصرفية التي تدر عائداً على الأموال، أو من خلال شراء الاسهم والسندات. وهذه العملية تتطلب من المحاسب اثباتها في السجلات والدفاتر المحاسبية مع بيان أثرها على القوائم المالية أنسجاماً مع مبدأ الافصاح التام.

مثال (١):

في ١٩٩٢/١/١م قامت الشركة الوطنية للاستثمارات الخارجية بايداع مبلغ ٥٠٠٠٠ دينار في حساب توفير لدى أحد البنوك العاملة في البلد بفائدة سنوية ٨٪ علماً أن هذا الحساب مخصص لاسترداد سندات قيمتها الاسمية ٥٠٠٠٠ دينار تستحق السداد في ١٩٩٦/١٢/٣١م، على أن يتم اعادة النقدية الزائدة بعد سداد القرض الى الحساب الجاري للشركة.

المطلوب:

١- تحديد رصيد الحساب في ١٩٩٦/١٢/٣١م.

٢- اعداد جدول تكوين الاستثمارات.

٣- اعداد قيود اليومية خلال السنوات ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦.

الحل :

١- الرصيد في ١٩٩٦/١٢/٣١م. هو الجملة = ٥٠٠٠٠ × ١,٤٦٩٣٣

= ٧٣٤٦٠,٥ دينار

٢- جدول تكوين الاستثمارات.

التاريخ	الفائدة ٨٪ على رصيد أول عام	الرصيد (الرصيد أو المدة + الفوائد)
١٩٩٢/١/١	-	٥٠٠٠٠ دينار
١٩٩٢/١٢/٣١	٥٠٠٠٠ × ٨٪ = ٤٠٠٠ دينار	٥٠٠٠٠ + ٤٠٠٠ = ٥٤٠٠٠ دينار
١٩٩٣/١٢/٣١	٥٤٠٠٠ × ٨٪ = ٤٣٢٠ دينار	٥٤٠٠٠ + ٤٣٢٠ = ٥٨٣٢٠ دينار
١٩٩٤/١٢/٣١	٥٨٣٢٠ × ٨٪ = ٤٦٦٥,٦ دينار	٥٨٣٢٠ + ٤٦٦٥,٦ = ٦٢٩٨٥,٦ دينار
١٩٩٥/١٢/٣١	٦٢٩٨٥,٦ × ٨٪ = ٥٠٣٨,٨٤٨ دينار	٦٢٩٨٥,٦ + ٥٠٣٨,٨٤٨ = ٦٨٠٢٤,٥دينار
١٩٩٦/١٢/٣١	٦٨٠٢٤,٥ ×٨٪ = ٥٤٤١,٩٦ دينار	٦٨٠٢٤,٥ + ٥٤٤١,٩٦ = ٧٣٤٦٦,٤٦ دينار
المبلغ الزائد بعد اطفاء قيمة السندات في ١٩٩٦/١٢/٣١ = ٧٣٤٦٦,٤٦ - ٥٠٠٠٠ = ٢٣٤٦٦,٤٦٠ دينار		

قيود اليومية:

١٩٩٢/١/١م

٥٠٠٠٠ من حـ/ استثمارات لسداد سندات نقدية

٥٠٠٠٠ الى حـ/ البنك

١٩٩٢/١٢/٣١م

٤٠٠٠ من حـ/ استثمارات لسداد سندات - نقدية

٤٠٠٠ الى حـ/ ايراد الاستثمارات

(اضافة قيمة الفوائد الى الاستثمارات)

١٩٩٣/١٢/٣١م

٤٣٢٠ من جـ/ استثمارات لسداد سندات – نقدية

٤٣٢٠ الى حـ/ ايراد الاستثمارات

(اضافة قيمة الفوائد الى الاستثمارات)

١٩٩٤/١٢/٣١م

٤٦٦٥,٦ من حـ/ استثمارات لسداد سندات – نقدية

٤٦٦٥,٦ الى حـ/ ايراد الاستثمارات

(اضافة قيمة الفوائد الى الاستثمارات)

١٩٩٥/١٢/٣١م

٥٠٣٨,٨٤٨ من حـ/ استثمارات لسداد سندات – نقدية

٥٠٣٨,٨٤٨ الى حـ/ ايراد الاستثمارات

(اضافة قيمة الفوائد الى الاستثمارات)

١٩٩٦/١٢/٣١م

٥٠ ٠٠٠ من حـ/ قرض السندات

٥٠ ٠٠٠ الى حـ/ استثمارات لسداد السندات – نقدية

(دفع قيمة السندات)

١٩٨٩/١٢/٣١م

٢٣٤٦٦,٤٦ من حـ/ البنك

٢٣٤٦٦,٤٦ الى حـ/ استثمارات لسداد السندات – نقدية

(رد الباقي الى الحساب الجاري)

٢– تقيم أوراق القبض وأوراق الدفع طويلة الأجل:

« عندما لا تحمل ورقة القبض أو ورقة الدفع معدل فائدة فيها بطريقة صريحة، فانه يجب أن نأخذ في الاعتبار ان جزءاً من القيمة الاسمية للورقة يمثل عبء فائدة. ويمكن تحديد عبء هذه الفائدة عن طريق خصم الورقة للتوصل الى قيمتها الحالية باستخدام معدل فائدة حقيقي كمعدل خصم»[١].

---

(١) فالتر ميجس، روبيرت ميجس: مصدر سابق ، صفحة ٨٥٩.

مثال (٢):

اشترت شركة بضاعة واصدرت مقابل ذلك ورقة دفع بالتقسيط قيمتها الاسمية ٦٧٠٠ دينار. والقيمة الحالية لهذه الورقة مخصومة بمعدل فائدة حقيقي قدره $\frac{١}{٢}$ ٪ شهرياً ٥٣٠٠ دينار. فما هي قيمة المشتريات وما هو العبء المالي عليها؟ ثم ثبت ذلك في الدفاتر.

الحل:

١- ٦٧٠٠ - ٥٣٠٠ = ١٤٠٠ دينار الفوائد المدينة

٢- قيمة المشتريات الفعلية هي ٥٣٠٠ دينار.

٣- قيد اليومية:

من مذكورين

٥٣٠٠ حـ/ المشتريات

١٤٠٠ حـ/ الفوائد المدينة

٦٧٠٠ الى حـ/ أوراق دفع

(اثبات شراء بضاعة باصدار ورقة دفع مقسطة على ١٢ شهراً بمعدل $\frac{١}{٢}$ ٪ شهرياً)

مثال (٣):

في ١٩٩٤/١/١ اشترت شركة آلة بموجب ورقة دفع قيمتها ٦٠٠٠ دينار تستحق السداد بعد سنتين وتحمل الورقة فائدة بمعدل ٥٪ سنوياً .

المطلوب :

١- تحديد قيمة الآلة.

٢- اعداد جدول الديون والفوائد.

٣- تثبيت قيود اليومية في نهاية السنتين الأولى والثانية وقيود أقفالها.

الحل:

من منطوق المثل يتضح أن قيمة الآلة هي عبارة عن القيمة الحالية لورقة الدفع = ٦٠٠٠ × ٠,٩٠٧٠٣* = ٥٤٤٢,١٨ دينار.

---

* من جدول رقم (٢) القيمة الحالية لدينار واحد بمعدل ٥٪ لفترتين أو سنتين.

٢- جملة الديون والفوائد:

ما دام أصل الدين هو القيمة الحالية لورقة الدفع (٥٤٤٢,١٨ دينار) لذلك فان الفوائد يتم احتسابها على القيمة الحالية لورقة الدفع.

التاريخ	الفوائد على الدين	القيمة الحالية للدين (الفوائد + الرصيد)
١٩٩٤/١/١	-	٥٤٤٢,١٨ دينار
١٩٩٤/١٢/٣١	٥٤٤٢,١٨ × ٥٪ = ٢٧٢,١٠٩ دينار	٥٧١٤,٢٨٩ دينار
١٩٩٥/١٢/٣١	٥٧١٤,٢٨٩ × ٥٪ = ٢٨٥,٧١٤ دينار	٦٠٠٠ دينار

٣- قيود اليومية:

١/١/١٩٩٤م:

من مذكورين

٥٤٤٢,١٨٠ حـ/ الآلات

٥٥٧,٨٢٠ حـ/ خصم أوراق الدفع

٦٠٠٠ الى أوراق الدفع

١/١٢/١٩٩٤م

٢٧٢,١٠٩ من حـ/ مصروف فوائد

٢٧٢,١٠٩ الى حـ/ خصم أوراق الدفع

٣١/١٢/١٩٩٤م

٣٠٠٠ من حـ/ أوراق الدفع

٣٠٠٠ الى حـ/ البنك

(سداد الدين)

٣- تحديد أسعار السندات:

تحدد أسعار السندات في الأسواق على أساس القيمة الحالية التي يمكن أن تحققها السندات في المستقبل وهي عبارة عن القيمة الأسمية للسندات مضافاً اليها فوائدها «يمكن النظر الى أسعار السندات في السوق على أنها القيمة الحالية للمبالغ التي يتوقع أن يحصل عليها جملة السندات في المستقبل متمثلة في القيمة الأسمية للسندات ومدفوعات الفوائد»[١].

مثال (٤):

أصدرت احدى الشركات سندات قيمتها الأسمية ٥٠ ٠٠٠ دينار بمعدل فائدة ٧٪ سنوياً، لمدة عشرة سنوات وقد كان معدل الفائدة السائدة في السوق ١٠٪ سنوياً. علماً أن الفائدة تدفع كل ستة أشهر. فما هي قيمة السندات بعد عشر سنوات.

الحل:

١- القيمة الحالية للقيمة الاسمية المتوقع تحصيلها في المستقبل = ٥٠ ٠٠٠ دينار تستحق بعد ٢٠ فترة (لأن الفوائد تدفع كل نصف سنة لمدة ١٠ سنوات) بسعر فائدة ٥٪ لكل فترة (١٠٪ سعر الفائدة السنوي، اذا النصف سنوي ٥٪): =

٥٠ ٠٠٠ × ٠,٣٧ ٦٨٩ (انظر جدول ٢) = ١٨ ٨٤٤,٥ دينار

٢- القيمة الحالية لمدفوعات الفائدة في المستقبل =

$\frac{١}{٢}$ × ٧٪ × ٥٠ ٠٠٠ = ١٧٥٠ دينار كل فترة ولمدة ٢٠ فترة نصف سنوية مخصومة بمعدل ٥٪ = ١٧٥٠ × ١٢,٤٦٢٢١ (انظر جدول ٤) = ٢١٨٠٨,٨٦٨ دينار سعر الأصدار المتوقع للسندات = القيمة الحالية الأسمية المتوقع تحصيلها في المستقبل + القيمة الحالية الأسمية المتوقع تحصيلها في المستقبل + القيمة الحالية لمدفوعات الفوائد في المستقبل.

= ١٨٨٤٤,٥ + ٢١٨٠٨,٨٦٨ = ٤٠٦٥٣,٣٦٨ دينار

٤- خصم الأوراق التجارية بفوائد مركبة:

كثيراً ما يتم الاتفاق بين المدين والدائن على ضمان الصفقات التجارية اجلة الدفع بسحب كمبيالة على المدين. يحدد فيها كافة شروط طريقة الدفع، وقد يقوم الدائن ولأسباب مختلفة بخصم الكمبيالة لدى أحد البنوك. ولأجل احتساب قيمة الورقة بعد الخصم يتم تطبيق القوانين الخاصة بالقيمة الحالية.

---

(١) فالتر ميجس، روبيرت فيجس: مصدر سابق ، صفحة ٨٦٠.

مثال (٥):

باعت شركة جرش بضاعة على الحساب بقيمة ١٠ ٠٠٠ دينار وسحبت كمبيالة على المدين تستحق السداد بعد ٥ سنوات مضافاً اليها فوائد بسعر ٤٪ كل ستة أشهر. وبعد سنة من تاريخ سحب الورقة قامت الشركة بخصمها لدى البنك التجاري مقابل سعر خصم بمعدل ١٠٪ . فما هي القيمة التي تتحصل عليها الشركة اذا كانت الفوائد تعلى كل ربع سنة.

الحل:

قيمة الورقة في تاريخ الاستحقاق = ١٠ ٠٠٠ × (١ + ٤٪)^{١٠}

وباستخدام جدول رقم (١) نحصل على:

١٠ ٠٠٠ × ١,٤٨٠٢٤ = ١٢٤٨٠٢,٤ دينار

القيمة الحالية للورقة في تاريخ الخصم = ١٢٤٨٠٢,٤ × (١ + ٢,٥٪)^{١٢}

وباستخدام جدول رقم (٢) نحصل على:

١٢٤٨٠٢,٤ × ٠,٧٤٣٥٦ = ٩٢٧٩٨,٠٧٣ دينار.

٥- استهلاك الأصول بطريقة الفوائد وتكوين مخصص استبدال:

تلجأ في كثير من الأحيان بعض الوحدات الاقتصادية لتوفير الأموال اللازمة والضرورية للحصول على بعض الأصول طويلة الأجل أو استبدالها عن طريق استثمار قيمة مصاريف الاستهلاك في حسابات البنوك كوديعة مقابل فائدة على مبلغ الاستثمار أو يتم استثمارها في أوراق مالية «قد ترى بعض الشركات أنه من الضروري توفير المال اللازم لاستبدال بعض الآلات واحتساب الاستهلاك على هذا الاساس بحيث تتمكن الشركة في نهاية المدة من توفير المبلغ اللازم لشراء الأصل وقد يكون الاستثمار في حساب وديعة بفائدة أو في استثمارات في أوراق مالية»[١].

مثل (٦) :

يملك مصنع الورق الحساس آلة تبلغ تكلفتها ٥٥٥٠٠ دينار ويقدر عمرها الانتاجي أربع سنوات تصبح بعدها خردة قيمتها ٥٥٠٠ دينار. فما هو القسط السنوي الذي يجب استثماره بمعدل ٨٪ سنوياً. علما أن الاستثمار كان في حساب توفير.

---

(١) د. جمعة خليفة الحاس: مصدر سابق ، صفحة ١٧١.

الحل:

جملة المبلغ المخصص للاستثمار = تكلفة الآلة – قيمة الخردة.

= ٥٥٥٠٠ – ٥٠٠٠ = ٥٠٠٠٠ دينار.

∴ جملة الأقساط = م × جـ ع ٨٪

٥٠ ٠٠٠ = م × ٤,٥٠٦١١

$$م = \frac{٥٠\,٠٠٠}{٤,٥٠٦١١}$$

= ١١٠٩٦,٠٤٥ دينار

قيود الاستثمار:

١ – في نهاية السنة الأولى:

١١٠٩٦,٠٤٥ من حـ/ استثمار لشراء ألة – نقدية

١١٠٩٦,٠٤٥ الى حـ/ البنك

٢– نهاية السنة الثانية:

١١٠٩٦,٠٤٥ من حـ/ استثمارات لشراء أصل – نقدية

١١٠٩٦,٠٤٥ الى حـ/ البنك

جدول الاستثمارات:

التاريخ	القسط المستثمر	الفائدة على رصيد	رصيد الاستثمارات
نهاية السنة الأولى	١١٠٩٦,٠٤٥	–	١١٠٩٦,٠٤٥
نهاية السنة الثانية	١١٠٩٦,٠٤٥	٨٨٧,٦٨٤	٢٣٠٧٩,٧٧٤
نهاية السنة الثالثة	١١٠٩٦,٠٤٥	١٨٤٦,٣٨٢	٣٦٠٢٢,٢٠١
نهاية السنة الرابعة	١١٠٩٦,٠٤٥	٢٨٨١,٧٧٦	٥٠٠٠٠,٠٠٠

قيد الفائدة على رصيد الاستثمارات في بداية السنة الثانية:

٨٨٧,٦٨٤ من حـ/ استثمارات لشراء آلة – نقدية

٨٨٧,٦٨٤ الى حـ/ ايراد استثمارات

قيد استثمار القسط الثالث:

١١٠٩٦,٠٤٥ من حـ/ استثمارات لشراء آلة – نقدية

١١٠٩٦,٠٤٥ الى حـ/ البنك

قيد الفائدة على رصيد الاستثمارات في بداية السنة الثالثة:

١٨٤٦,٣٨٢ من حـ/ استثمارات لشراء آلة – نقدية

١٨٤٦,٣٨٢ الى حـ/ ايراد استثمارات

قيد استثمار القسط الرابع:

١١٠٩٦,٠٤٥ من حـ/ استثمارات لشراء آلة – نقدية

١١٠٩٦,٠٤٥ الى جـ/ البنك

قيد الفائدة على رصيد الاستثمارات في بداية السنة الرابعة:

٢٨٨١,٧٧٦ من حـ/ استثمارات لشراء آلة – نقدية

٢٨٨١,٧٧٦ الى حـ/ ايراد استثمارات

قيد تمويل الاستثمارات من حساب التوفير الى الحساب الجاري لاستخدام القيمة في شراء الأصل:

٥٠٠٠٠ من حـ/ البنك

٥٠٠٠٠ الى حـ/ استثمارات لشراء آلة – نقدية

منه	حـ/ استثمارات لشراء آلة	له
١١٠٩٦,٠٤٥ حـ/ البنك (السنة الأولى)		٥٠٠٠٠,٠٠ حـ/ البنك (نهاية السنة الرابعة)
١١٠٩٦,٠٤٥ حـ/ البنك (السنةالثانية)		
٨٨٧,٦٨٤ حـ/ ايراد استثمارات (السنةالثانية)		
١١٠٩٦,٠٤٥ حـ/ البنك (السنةالثالثة)		
١٨٤٦,٣٨٢ حـ/ ايراد استثمارات (السنة الثالثة)		
١١٠٩٦,٠٤٥ حـ/ البنك (السنة الرابعة)		
٢٨٨١,٧٧٦ حـ/ ايراد استثمارات (السنة الرابعة)		
٥٠٠٠٠,٠٠٠		٥٠٠٠٠,٠٠

أسئلة وتمارين الفصل الخامس

(١) عرف الفائدة. ثم بين وجهات النظر التي نادت بها المدارس الاقتصادية المختلفة. وما هي أهميتها في الوقت الحاضر.

(٢) ما المقصود بالفائدة البسيطة والفائدة المركبة. وما هو الاختلاف بينهما.

(٣) قامت احدى الشركات بايداع مبلغ ١٥ ٠٠٠ دينار في ١٩٩٥/١/١م وذلك لتكوين صندوق لمواجهة حالة التوسعات المستقبلية، وكان سعر الفائدة سنوياً ٨٪. فالمطلوب:

أ - ايجاد رصيد الاستثمار بعد مضي ٤ سنوات علماً أن الفوائد تحسب سنوياً.

ب - صور جدول الاستثمارات خلال الأربع سنوات.

جـ - ثبت القيود اللازمة في دفتر يومية الشركة.

(٤) أصدرت شركة استثمار أموال الشهداء سندات في أول كانون الثاني ١٩٩٥م تبلغ قيمة السندات الاسمية ١٠٠ ٠٠٠ دينار وذلك في ١٩٩٩/١٢/٣١م، فما هي قيمة الأقساط السنوية التي تودع في حساب توفير ابتداء من ١٩٩٥/١٢/٣١م ولغاية ١٩٩٩/١٢/٣١م بسعر فائدة ١٠٪ سنوياً، على أن يتم ايداع كل قسط في نهاية كل سنة ويتم اضافة فائدة كل قسط الى حساب التوفير في نهاية كل عام. فما هي القيمة المتجمعة.

(٥) لدى شركة صناعية آلة تفكر في استبدالها بآلة أخرى فاذا كان بمقدور الشركة أن تستثمر سنوياً مبلغ ٧٠٠ دينار ابتداء من ١٩٩١/١٢/٣١م بفائدة سنوية ٨٪ فما هو:

١- رصيد الاستثمارات في نهاية سنة ١٩٩٦م

٢- صور جدول الاستثمار.

٣- بين قيود اليومية للسنوات ١٩٩٢م، ١٩٩٣م، ١٩٩٤م، ١٩٩٥م.

(٦) على فرض استخدام بيانات السؤال رقم (٥) فما هي الاستثمارات اذا كان الاستثمار في بداية كل سنة وليس في نهايتها.

(٧) تفكر جامعة العلوم التطبيقية بانشاء مجمع سكني للعاملين فيها وذلك في ١٩٩٦/١٢/٣١م مقابل قرض تحصل عليه من بنك الادخار والاستثمار العقاري. فاذا كانت شروط البنك تنص على سداد قيمة القرض البالغة ١٥٠٠٠٠٠ دينار وفوائده على عشرة أقساط متساوية يستحق القسط الأول بعد سنة من تاريخ ١٩٩٧/١٢/٣١م مع احتساب فوائد مركبة بمعدل ٥٪ سنوياً. فما هو القسط السنوي لسداد القرض وفوائدة. مع تصوير حساب استهلاك الدين.

(٨) اقترضت احدى الشركات مبلغ ٢٥٠٠٠ دينار على أن تدفع أصل الدين في نهاية السنة وأن تدفع الفوائد على عشرة أقساط سنوياً. وكان معدل الفائدة السنوي ٢٪ . والمطلوب ايجاد قيمة ما تدفعه الشركة في نهاية الفترة الأخيرة.

(٩) في ١٩٩٥/٣/١م أودعت شركة مبلغ ٤٥٠٠ دينار في أحد البنوك بفائدة سنوية ٥٪. فما هي القيمة المتجمعة للمبلغ الأول في يوم ١٩٩٩/١/١م.

(١٠) أودعت جمعية تعاونية بتاريخ ١٩٩٥/١/١م مبلغاً وقدره ٣٥٠٠ دينار بحساب خاص في أحد البنوك بفائدة ٧٪ سنوياً. فما هي القيمة المتجمعة بالحساب في ١٩٩٩/٧/١م.

(١١) قررت شركة تكوين مخصص لشراء آلة جديدة بعد عشر سنوات من تاريخ تكوين المخصص، وقد قدر الخبراء قيمة الالة بمبلغ ٢٥ ٠٠٠ دينار فما هو المبلغ الذي يجب ايداعه لدى أحد البنوك سنوياً ابتداء من ١٩٩٥/١٢/٣١م، بفائدة ٨٪ سنوياً. وما هو المبلغ الذي يتم ايداعه سنوياً لتوفير قيمة الآلة في ١٩٩٩/١٢/٣١.

(١٢) شخص مدين بقيمة خمسة أقساط سنوية لأحد البنوك مقابل ما قام به البنك من تمويل لبناء منزله الشخصي. فاذا كانت قيمة كل قسط ٥٠٠ دينار وان هذه الاقساط تدفع في أول كانون الثاني من كل عام ابتداء من سنة ١٩٩٥م. فما هي القيمة التي يقبلها البنك في أول يناير ١٩٩٤م سداداً لهذه الديون اذا كان سعر الفائدة ٢٪ سنوياً.

(١٣) اقترضت شركة من احد البنوك في أول كانون الثاني ١٩٩٥م مبلغ ٦٠٠٠ دينار وقد تم الاتفاق على سداد القرض وفوائده على خمسة أقساط متساوية تدفع في نهاية كل عام. فما هي قيمة كل قسط اذا كانت الفوائد بمعدل ٧٪ سنوياً.

(١٤) تقوم احدى الشركات بتأجير مولد كهربائي لتوليد الطاقة الكهربئية مقابل مبلغ ٥٠٠ دينار سنوياً. علماً أن تاريخ استحقاق قيمة الايجار السنوي ابتداء من أول كانون الثاني من كل

سنة وذلك اعتباراً من سنة ١٩٩٥م وتنتهي في أول كانون الثاني ١٩٩٩م. فما هو المبلغ الذي تدفعه الشركة المستأجرة الى الشركة المؤجرة في ١٩٩٥/١/١م كتسوية للايجارات مجتمعه اذا كان سعر الفائدة ٥٪.

(١٥) يرغب شخص ان يودع مبلغ ٣٠٠٠ دينار بهدف استثماره بمعدل ٥٪ سنوياً. فما هي جملة المبلغ بعد دفع المبلغ الخامس مباشرة، مع العلم أن المبلغ الأول يدفع بعد مرور ثلاث سنوات من الآن.

(١٦) في ١٩٩٢/١/١م تم الاتفاق بين شركة انتاج المنظفات وشركة الخليل للاستثمارات الخارجية على أن تقوم شركة الخليل للاستثمارات الخارجية بتمويل شركة انتاج المنظفات بمبلغ ٢٥٠٠٠ دينار على خمس دفعات تستحق الأولى منها بتاريخ ١٩٩٦/١/١م. فما هي القيمة التي تطلبها الشركة الممولة الآن اذا كان سعر الفائدة ٨٪ سنوياً.

(١٧) في ١٩٩٠/١/١م قامت احدى الشركات بايداع مبلغ ٣٥٠٠٠دينار في حساب توفير لدى أحد البنوك بفائدة ١٠٪ سنوياً. لتكوين مبلغ يسترد به سندات قيمتها ٣٥٠٠٠ دينار تستحق السداد في ١٩٩٦/١٢/٣١م. على أن يتم اعادة النقدية الزائدة بعد سداد القرض الى الحساب الجاري للشركة. المطلوب:

١- تحديد رصيد الحساب في ١٩٩٦/١٢/٣١.

٢- اعداد جدول تكوين الاستثمارات.

٣- اعداد قيود اليومية خلا السنوات ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦.

(١٨) اشترت احدى الشركات بضاعة بالتقسيط واصدرت مقابل ذلك ورقة دفع قيمتها الاسمية ٧٥٠٠ دينار، والقيمة الحالية لهذه الورقة مخصومة بمعدل فائدة حقيقي قدره $\frac{١}{٢}$٪ شهرياً هو ٦٣٠٠ دينار فما هي:-

١- قيمة المشتريات والعبء المالي عليها.

٢- بين القيود المحاسبية اللازمة لذلك.

(١٩) في ١٩٩٦/١/١م اشترت شركة آلة بموجب ورقة دفع قيمتها ٧٠٠٠ دينار تستحق السداد بعد أربع سنوات وتحمل الورقة فائدة بمعدل ٥٪ سنوياً.

٢- تصوير جدول الديون والفوائد.

٣- قيود اليومية في نهاية السنه الأولى والثانية والثالثة والرابعة وقيود الأقفال.

(٢٠) تملك شركة الة تبلغ تكلفتها. ٧٥٥٠ دينار ويقدر عمرها الانتاجي بسبع سنوات تصبح بعدها خردة قيمتها ٥٥٠٠ دينار. المطلوب:

١- احتساب القسط السنوي الذي يجب استثماره بمعدل ٥٪ سنوياً، في حساب توفير.

٢- اثبات القيود المحاسبية للاستثمار في السنوات السبع.

٣- اعداد جدول تكوين الاستثمارات.

٤- تصوير حساب استاذ الاستثمار.

الفصل السادس

النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل

أولاً: النقدية:

لم يكن للنقود دور أساسي في الحياة الاقتصادية في بدايات نشوئها، نظراً لأن حجم الفائض من الانتاج الذي يمكن مبادلته مع الآخرين ابتداء كان محدوداً جداً، بحيث كان يمكن أن تتم مثل هذه المبادلة على أساس المقايضة، وقد تم استخدام احدى السلع موضوع التبادل كمقياس للقيمة وأداة للتحاسب في هذه المبادلات.

إلا ان تطور الحياة الاقتصادية عبر الزمن أدى الى عدم قدرة المقايضة على مسايرة مقتضيات هذا التطور وما يتضمنه من زيادة في المبادلات وبشكل واسع خاصة بعد نشوء التخصص وتقسيم العمل، ولهذا ظهرت الحاجة الماسة الى وسيط للمبادلات، وبرزت الحاجة الى النقود حتى تكون هذا الوسيط.

وفي الحياة المعاصرة تؤدي النقود وظائف أساسية عديدة، من بينها كونها مقياساً للقيمة وأداة للتحاسب حيث تستخدم كأداة لقياس قيمة المبادلات وحسابها وتسوية المدفوعات. كما أنها تستخدم أيضاً كمقياس للمدفوعات المؤجلة، ومخزن أو مستودع للقيم، وتبقي الوظيفة الاساسية الأكثر أهمية للنقود وهي كونها وسيطاً للمبادلات.

واستناداً الى ما سبق يمكن تعريف النقود بأنها أي شيء يلقي قبولاً عاماً كوسيط للتبادل، ويستخدم في الوقت نفسه مقياساً للقيم ومستودعاً لها[1].

ونجد في هذا التعريف تركيزاً خاصاً على وظيفة النقود كوسيلة تتم من خلالها المبادلات نظراً لتطور النشاطات الاقتصادية الذي أدى الى ضرورة هذه الوسيلة وأهميتهاو لأن سعة المبادلات وتطور النشاطات الاقتصادية اقتضي ذلك، ولأن من الممكن ان تستخدم أشياء أخرى

---

(١) صبحي تادرس قريصة : النقود والبنوك، دار النهضة العربية ، بيروت، ١٩٨٤م صفحة ١٣ -٢١.

لأداء وظائف النقود، إلا أنها من غير الممكن ان تصلح كوسيط في المبادلات، فالأوراق المالية تستخدم كمستودع للقيم، ولكنها لا تصلح وسيطاً للمبادلات ، اذ لا يمكن شراء أي شيء بها. ولغرض تحديد كمية النقود (عرض النقد) يجري تصنيفها الى عدة أشكال منها[1]:

١- الشكل الضيق لكمية النقود أو المفهوم الضيق لعرض النقد، والذي يتم فيه اقتصار كمية النقد على الأوراق والمسكوكات النقدية والودائع حين الطلب (الودائع الجارية) وهذا يرتبط بأدائها لوظيفتها الأكثر أهمية باعتبارها وسيلة للمبادلات.

٢- في حين يتم توسيع هذا الشكل لكمية النقود أو مفهوم عرض النقد بحيث يضاف اليه الودائع لأجل وودائع الإدخار لدى البنوك التجارية.

٣- ويتم توسيع كمية النقود أو مفهوم عرض النقد بحيث تتضمن اضافة لما سبق كافة أشكال الإدخارات وودائع الأجل لدى المؤسسات الأخرى غير البنوك التجارية.

ولا شك أن مفهوم النقود وفقاً لهذه الأشكال، ومدى توسيعها لكمية أو عرض النقد أو تضييقة يعتمد على مدى سيولة الأصول التي يتم التعامل معها في هذا الاطار حيث يقصد بها (أي السيولة) قابلية اي أصل من الأصول لتحويلها الى نقد بيسر وسهولة دون مخاطر، ويتأتى ذلك من كون النقود تمثل السيولة، نظراً لما تتمتع به من قوة وبدون تحمل أي تكاليف من جراء ذلك، وباعتبارها قوة شرائية ناجمة عن القبول العام لها كأداة ووسيلة في المبادلات التي تنفرد بأدائها دون الأصول الأخرى.

وتشمل النقدية العملات الورقية والمعدنية المودعة بخزائن الوحدة الاقتصادية أو بحساباتها في البنوك المختلفة، وكذلك تشمل الشيكات والحوالات المصرفية والودائع باخطار لدى البنوك وبالقيمة الاسمية، ولأجل اعتبار العناصر السابقة نقدية لابد من توفر امكانية استخدامها في دورة التشغيل، بمعنى توفر شروط السيولة فيها. علماً أن هناك بعض الايداعات والمبالغ التي لا تعتبر من عناصر النقدية من وجهة النظر المحاسبية منها[2]:

١- شهادات ادخار أو استثمار لفترة تزيد عن سنة مالية، وتعتبر هذه الأموال من أحد بنود «الاستثمارات طويلة الأجل».

٢- طوابع البريد بصندوق النثرية، وتعتبر ضمن المهمات المكتبية أو مصروفات مدفوعة مقدماً.

---

(١) باري سيجل، ترجمة د. طه عبد اله منصور، د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد: النقود والبنوك، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٩٨٧م، صفحة ٥٣ -٥٤.

(٢) دونالد كيسو، جيري ويجانت: مصدر سابق ، صفحة ١٩٥.

٣- سلف مؤقتة ممنوحة للموظفين حيث أنها تعتبر أحد عناصر المدينين.

٤- الصكوك التي تستحق لأمر المنشأة في تواريخ لاحقة حيث تعتبر من أحد عناصر المبالغ تحت التحصيل.

ولأجل تحديد النقدية كونها أحد عناصر الأصول المتداولة يمكن استخدام القاعدة التالية:

«أ - اذا لم يكن في الامكان تحويل المبالغ مباشرة الى عملة نقدية فيجب أن يعتبر ضمن أحد عناصر الاستثمارات أو المبالغ تحت التحصيل أو مصروفات مدفوعة مقدماً.

ب - اذا كان هناك أي عوامل من شأنها ان تحد من استخدام النقدية لسداد الالتزامات المستحقة فيجب أن تبوب هذه النقدية ضمن عناصر الأصول غير المتداولة»[١].

كما أن المبالغ المودعة في خزائن الوحدة الاقتصادية أو في أحد حساباتها لدى البنوك والمخصصة للاستخدام غير المتداول كشراء أصول طويلة الأجل أو محجوزة لأغراض تسديد قروض والتزامات طويلة الأجل فهي الأخرى لا تعتبر من الأصول المتداولة «أما اذا كانت النقدية مخصصة لأغراض أخرى غير متداولة مثل حالات تخصيص مبالغ لشراء أصول ثابتة أو لدفع قرض سندات طويل وغيرها من البنود غير المتداولة فان النقدية تصنف عندئذ ضمن البنود غير المتداولة وبما يتفق وتصنيف الأصل أو الخصم المخصص له»[٢].

وتأسيساً على ما تقدم يمكن تعريف النقدية محاسبياً بأنها النقود المودعة في البنوك وأي عناصر أخرى يتم قبولها في البنوك كإيداع في الحال.

مسؤوليات الإدارة المتعلقة بالنقدية:

توجد العديد من المعايير لقياس كفاءة ادارة النقدية بهدف تحقيق ما يلي [٣]:

١- المحاسبة الدقيقة عن المقبوضات والمدفوعات النقدية.

٢- المحاسبة الدقيقة عن الرصيد النقدي.

٣- منع الخسائر الناتجة عن الغش والتزوير والسرقات.

٤- الاحتفاظ برصيد كاف ودائم من النقدية لمواجهة أي مدفوعات ضرورية أو طارئة.

٥- عدم ترك مبالغ كبيرة من النقدية معطلة في البنوك دون استثمارها.

---

(١) دونالد كيسو، جيري ويجانت: مصدر سابق ، صفحة ١٩٧.

(٢) د. خليفة جمعة الحاس وآخرون: مصدر سابق ، صفحة ١٧٩.

(٣) فالتر ميجس، روبرت ميجس: مصدر سابق، صفحة ٤٣٠.

الرقابة الداخلية على النقدية:

تعتبر النقدية من أكثر العناصر تعرضاً للسرقة مقارنه بالأصول الأخرى. ولهذا السبب تزداد الرقابة الداخلية على النقدية من قبل ادارة الوحدة الاقتصادية.

والمقصود بالرقابة الداخلية على النقدية مجموعة الاجراءات والطرق التي تطبقها الوحدة الاقتصادية لجعل البيانات المحاسبية أكثر دقة في التعبير عن الموجود الفعلي مع المحافظة عليها وتوجد بعض الاجراءات الهامة التي يجب أن تتبعها الوحدة الاقتصادية لتحقيق الغرض من الرقابة وهذه الاجراءات هي :

١- فصل مسؤولية الحيازة النقدية عن من يقوم بتسجيلها في الدفاتر الخاصة.

٢- فصل مسؤولية الحيازة النقدية عن من يقوم باستخدامها ومن يقوم باثباتها بالسجلات الخاصة بها.

٣- ايداع كافة المتحصلات النقدية يومياً في البنوك. للحيلولة دون استخدامها للأغراض الشخصية. كما أنه لا يجوز استخدام المقبوضات النقدية في سداد المدفوعات النقدية.

٤- استخدام الشيكات في عمليات المدفوعات النقدية باستثناء المدفوعات التي تكون مبالغها ضئيلة حيث يتم التصرف فيها باستخدام نظام السلفة المستديمة التي تعهد الى أحد العاملين على أن يتم تسويتها في نهاية كل سنة. ويجب الفصل بين من يقوم بتحرير الشيكات عن من يقوم بالتوقيع عليها، على أن لا يحرر أي شيك إلا بعد التأكد من وجود كافة المستندات الثبوتية لذلك.

صندوق المصروفات النثرية:

من متطلبات الرقابة الداخلية على النقدية ايداع كافة المتحصلات النقدية بالبنك (بنك المدفوعات النقدية) بشيكات مسحوبة على الحساب الجاري بالبنك. الا أن الحياة العملية اليومية تتطلب انفاق بعض المبالغ الضئيلة لسداد العديد من المصروفات الناجمة عن معاملات الوحدة الاقتصادية الجارية والتي تتصف بالتكرار التي يصعب تسديدها بموجب شيكات، مثل مصروفات تصليح وسائط النقل، مصروفات الطوابع البريدية، مصروفات تنقلات بعض العاملين الداخلية وغيرها من المصروفات المتعددة والمتكررة. ولمعالجة هذه المصروفات يتم اللجوء الى نظام السلفة المستديمة التي بموجبها يتم تخصيص مبلغ معين لكل قسم داخل الوحدة الاقتصادية حسب الحاجة توافقاً مع حجم معاملات هذا النوع، ويتم تغذية صندوق المصروفات النثرية بشيك

مسحوب على البنك، على أن يجري صرف المبالغ الصغيرة من هذا الصندوق سداداً للمصروفات النثرية. ويتولى الإشراف على هذا الصندوق أحد العاملين بالوحدة الاقتصادية التي تسلم اليه السلفة كعهدة مالية ويتم ايداعها في صندوق المصروفات النثرية. وعند سحب المبلغ المخصص لهذا الصندوق من البنك يقوم قسم المحاسبة باثبات القيد التالي:

من حـ/ صندوق المصروفات النثرية

الى حـ/ البنك

ويشرف من تعهد اليه مسؤولية ادارة صندوق المصروفات النثرية على عملية الصرف بموجب اذونات دفع يعززها بكافة المستندات الضرورية واللازمة لعملية الصرف، وتودع أذون الدفع مع المبالغ المتبقية من السلفة في الصندوق بحيث يكون مجموعها مساوياً لقيمة السلفة. وفي نهاية السنة المالية أو عند وصول مبلغ السلفة الى مقدار معين، يقدم مسؤول السلفة أذونات الصرف مع مستنداتها الى قسم الحسابات للحصول على المبلغ المصروف منها. وفي تاريخ صرف مبلغ أذون الدفع يقوم المحاسب باثبات القيد التالي في الدفاتر المحاسبية (وحسب بنود المصروفات الواردة في أذون الدفع):

من مذكورين

حـ/ مصروف التصليح

حـ/ مصروف القرطاسية

حـ/ مصروف الضيافة

حـ/ مصروف طوابع البريد.

حـ/ مصروف نقل داخلي

حـ/ مصروفات أخرى

الى حـ/ البنك

وبذلك يتجدد مبلغ السلفة ويعود الى ما كان عليه عند الصرف أول مرة وتستمر هذه العملية لحين تسوية السلفة نهائياً، أو عدم تجديدها ففي مثل هذه الحالة يكون القيد المحاسبي بالصورة التالية:

من مذكورين

حـ/ مصروف التصليح

حـ/ مصروف القرطاسية

حـ/ مصروف الضيافة

حـ/ مصروف طوابع البريد.

حـ/ مصروف نقل داخلي

حـ/ مصروفات أخرى

الى حـ/ صندوق المصروفات النثرية

مثال (١):

في ١٩٩٦/١/١ أنشئت شركة جربة للملاحة صندوق مصروفات نثرية وتم تكليف أحد الأشخاص العاملين بالشركة بمسؤولية هذا الصندوق. وبنفس التاريخ تم سحب شيك بمبلغ ٣٠٠ دينار أودع صندوق المصروفات النثرية.

في ١٩٩٦/٩/٢٠ بلغت المبالغ المدفوعة من صندوق المصروفات النثرية ١٨٠ دينار كانت موزعة كالآتي : ٣٠ دينار طوابع بريدية، ٤٠ دينار مصروف تنقلات داخلية، ٥٠ دينار مصروف تصليح سيارة، ١٠ دينار مصروف ضيافة، ٢٠ دينار مصروف قرطاسية، ٣٠ دينار مصروفات أخرى.

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة في ظل الفرضين المستقلين التاليين:

١- تجديد السلفة.

٢- عدم تجديد السلفة.

الحل:

١- قيد انشاء الصندوق :

٣٠٠ من حـ/ صندوق المصروفات النثرية		١٩٩٦/١/١
٣٠٠ الى حـ/ البنك		

٢- في حالة تجديد السلفة:

من مذكورين

٣٠ حـ/ مصروف طوابع بريدية ١٩٩٦/٩/٢٠

٤٠ حـ/ مصروف تنقلات داخلية

٥٠ حـ/ مصروف تصليحات

١٠ حـ/ مصروف ضيافة

٢٠حـ/ مصروف قرطاسية

٣٠ حـ/ مصروفات أخرى

١٨٠ الى حـ/ البنك

٣- في حالة عدم تجديد السلفة:

من مذكورين

١٢٠ حـ/ البنك

٣٠ حـ/ مصروف طوابع بريدية ١٩٩٦/٩/٢٠

٤٠ حـ/ مصروف تنقلات داخلية

٥٠ حـ/ مصروف تصليحات

١٠ حـ/ مصروف ضيافة

٢٠حـ/ مصروف قرطاسية

٣٠ حـ/ مصروفات أخرى

٣٠٠ الى حـ/ صندوق المصروفات النثرية

العجز والفائض بصندوق المصروفات النثرية:

في بعض الأحيان وعند جرد صندوق المصروفات النثرية تكون المبالغ الموجودة في الصندوق بالاضافة الى المبالغ المصروفة من السلفة بموجب المستندات أقل أو أكثر من مبلغ السلفة، وفي هذه الحالة يتم معالجتها محاسبياً بموجب القيدين التاليين:

١- في حالة العجز:

من حـ/ عجز الصندوق

الى حـ/ البنك

٢- في حالة الفائض:

من حـ/ البنك

الى حـ/ فائض الصندوق

مثال(٢):

على فرض أن صندوق المصروفات النثرية لاحدى الشركات كان وقت انشائه ٨٠٠ دينار وعند الجرد الفعلي اتضح ان مجموع المبالغ الباقية في الصندوق والمدفوع منه أقل من القيمة الفعلية لسلفة الصندوق بمبلغ ١٥ دينار. وقد قررت الشركة اعادة قيمة العجز الى أمين العهدة لإعادة رصيدها الى ما كانت عليه وقت الانشاء. فما هو القيد المحاسبي الخاص بقيمة العجز:

١٥ من حـ/ عجز الصندوق

١٥ الى حـ/ البنك

ولو فرضنا أن المبلغ السابق كان زيادة وليس عجزاً ففي هذه الحالة يكون القيد كالتالي:

١٥ من حـ/ البنك

١٥ الى حـ/ فائض الصندوق

حسابات البنك:

تعتبر النقدية المودعة لدى البنوك وبشرط أن لا تكون مقيدة أو محتجزة لمواجهة بعض الالتزامات (كما ذكرنا سابقاً) إحدى عناصر الأصول المتداولة. وعند فتح الحساب بالبنك لابد من بعض الإجراءات التي يجب أن تقوم بها الوحدة الاقتصادية في مقدمتها ملأ بطاقة خاصة لبيان الأشخاص المخولين بالتوقيع على الشيكات مع ذكر بعض البيانات الخاصة بالوحدة الاقتصادية صاحبة الحساب.

ولذلك يجب التفرقة بين النقدية بالصندوق والنقدية بكل حساب من حسابات الوحدة الاقتصادية لدى البنوك، عند القيام بأي عملية دفع نقدي أو عند التحصيل النقدي. وعموماً عندما تقوم الوحدة الاقتصادية بايداع أي مبلغ في البنك تجعل حساب البنك مديناً والمبيعات أو المدينين أو أوراق القبض أو أي حساب آخر تم تحصيل المبلغ عنه دائناً. أما في حالة السحب فيجعل حساب البنك دائناً والطرف المستلم مديناً.

تسوية حسابات البنك:

تقدم البنوك في نهاية كل فترة معينة ولكل عميل من عملائها كشفاً تفصيلياً توضح فيه مقدار الايداعات والمسحوبات النقدية ورصيد آخر المدة للفترة التي شملها الكشف، والغرض من ذلك مطابقة رصيد النقدية في البنك مع دفاتر العملاء (شخص أو وحدة اقتصادية). ولأجل أن يتطابق رصيد النقدية بكشف البنك مع حساب النقدية بالبنك لابد من توفر ثلاثة شروط هي [١]:

---

(١) دونالد كيسو، جيري ويجانت: مصدر سابق ، صفحة ١٩٨.

١- لا توجد اخطاء حسابية في كشف البنك وحساب الاستاذ بسجلات العميل.

٢- لا توجد معاملات نقدية قام البنك بتنفيذها دون علم العميل ولحسابه.

٣- تم تسجيل كافة الايداعات والمسحوبات النقدية بسجلات البنك خلال نفس الفترة التي تم فيها قيد هذه المعاملات بدفاتر الأستاذ.

ومن النادر أن يتطابق الرصيد الظاهر في كشف البنك مع رصيد النقدية لحساب البنك بدفاتر العميل، وهذا يعود لعدة أسباب منها:

١- ايداعات لم ترد بكشف البنك:

غالباً ما تكون ايداعات اليوم الأخير للكشف المرسل غير ظاهرة بكشف البنك لأن البنك عادةً ما يقوم بتسجيل ايداعات اليوم الأخير في سجل العميل ضمن ايداعات اليوم الأول للفترة التالية. بينما يقوم العميل باثباتها في السجل الخاص بتاريخ ايداعها وهذان الاجراءان يؤديان الى اختلاف رصيد كشف البنك مع الرصيد الظاهر في سجلات العميل. حيث يكون رصيد النقدية بسجلات العميل أكبر من رصيد النقدية الظاهر بالكشف المرسل من قبل البنك بقيمة الايداعات الغير ظاهرة بالكشف (بإفتراض عدم وجود اختلاف آخر).

٢- شيكات بالطريق (شيكات مسحوبة لم تقدم للبنك للصرف):

وهي عبارة عن شيكات يقوم العميل بتحريرها الى جهة معينة الا أن المستفيد لم يقدمها الى البنك حتى تاريخ اعداد الكشف. بينما العميل وفي تاريخ تحرير الشيك يقوم بتنزيل قيمتها من رصيد النقدية بالبنك، ومثل هذه العمليات تؤدي هي الأخرى الى عدم تطابق رصيد النقدية بكشف البنك مع رصيد النقدية بسجل العميل الخاص، حيث يكون الرصيد الظاهر بكشف البنك أكبر من رصيد النقدية في سجل العميل بقيمة الشيكات المسحوبة والتي لم تقدم للصرف (بإفتراض عدم وجود اختلاف آخر).

٣- شيكات تحت التحصيل مرفوضة:

وهي عبارة عن شيكات لصالح العميل يرفضها البنك لأي سبب كان مثل عدم وجود رصيد كاف في حسابات أصحابها لتحصيلها. وفي هذه الحالة يحمل البنك قيمة مثل هذه الشيكات حساب العميل وهذا يعني تخفيض رصيده بقيمتها[1].

٤- عمولات البنك:

وهي العمولات التي يحملها البنك على حساب العميل إلا أن الأخير لم يقيدها بدفاتره مما

---

(١) د. فوزي دميان، د. خليفة علي ضو: مصدر سابق ، صفحة ٣١٦.

يترتب عليه عدم مطابقة رصيد النقدية بكشف البنك مع رصيد بدفاتر العميل (بافتراض عدم وجود اختلاف آخر).

٥- حدوث الأخطاء المحاسبية بسجلات العميل:

وهي الأخطاء المحاسبية التي تحدث عند اثبات قيود اليومية أو الترحيل لحساب الاستاذ العام ومثل هذه الأخطاء تؤدي الى عدم تطابق رصيد النقدية بكشف البنك مع رصيد النقدية بالبنك في سجلات العميل والذي يتطلب اجراء قيد يومية لتصحيح الخطأ.

ولمعالجة عدم التطابق بين رصيد النقدية الوارد في كشف البنك ورصيد النقدية في سجلات العميل لأحد الاسباب يقوم العميل باعداد مذكرة تسمى بمذكرة تسوية حساب البنك ، علماً بأنه من النادر جداً أن يحتوي كشف البنك على الأخطاء السابقة.

نموذج كشف حساب عميل في أحد البنوك

رقم الحساب Account No. — التاريخ ١٩٩٦/١٢/٣١

نوع الحساب Account type — اسم العميل:

العملة Currency — عنوان العميل:

رقم الصفحة Page No.

التاريخ Date	الايضاحات Particulars	تاريخ الحق Value Date	الحركة Movement		الرصيد Balance م= الدائن C= Credit م = مدين D= Debit
			منه Debit	له Credit	
١٩٩١					
١/١	رصيد مدور			٢٥٠٠	,٢٥٠٠
٧/٢٤	دفعة نقدية	٧/٢٩	٥٠٠		,٢٠٠٠
٨/٠٤	حوالة ٧١٢٠٠	٨/١٧		٤٥٠٠	,٦٥٠٠
٨/١٧	شيك سحب ١٧٠	٨/٢٠	١٠٠٠		,٥٥٠٠
٨/١٩	ايداع نقدي	٨/١٩		٥٠٠٠	,١٠٥٥٠٠
٩/٠٩	شيك سحب ١٧٣	١٠/١٠	٢٠٠٠		,٨٠٠٠
١٢/١٧	عمولة	١٢/١٧	٢٠		,٧٩٨٠
١٢/٢٥	شيكات محصلة	١٢/٢٦		١٥٠٠	,٩٤٨٠

في حالة عدم ردكم على صحة ماورد في هذا الكشف خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إرساله سوف تعتبر ادارة البنك أنكم موافقين على صحة الحساب نهائياً.

مذكرة تسوية حساب البنك:

إن الأساس من اعداد مذكرة تسوية حساب البنك هو تسوية اختلاف رصيد حساب النقدية بالسجلات المحاسبية للعميل عن الرصيد الوارد بكشف حساب البنك وذلك عن طريق البحث عن أسباب الاختلاف بين الرصيدين لتصحيحة باتباع الخطوات التالية:

١- مقارنة المبالغ المودعة بالبنك كما هي ظاهرة بالكشف مع المبالغ المودعة والمثبتة في دفاتر العميل.

٢- ترتيب الشيكات حسب أرقامها المتسلسلة ومقارنة الشيكات المصروفة مع المبالغ المقيدة في دفتر يومية مدفوعات العميل. وعند وجود أي مبلغ غير مقيد بكشف البنك يطرح من رصيد نقدية كشف البنك.

٣- تطرح جميع المصاريف والعمولات المستحقة للبنك والظاهرة في الكشف والتي لم تثبت في دفاتر العميل من رصيد نقدية دفاتر العميل.

٤- تضاف الى رصيد حساب البنك الظاهر في دفاتر العميل الاشعارات الدائنة المشار اليها بكشف البنك والتي لم يسبق أن تثبت بدفاتر العميل.

٥- تطرح من رصيد النقدية الظاهر بالكشف قيمة الشيكات المسحوبة والتي لم يقدمها أصحابها الى البنك لغاية اعداد كشف البنك.

٦- اضافة أو طرح الأخطاء الحسابية إما الى رصيد كشف البنك أو دفاتر العميل.

٧- بعد اعداد مذكرة التسوية وفق الخطوات السابقة يتم اعداد قيود اليومية اللازمة في دفاتر العيمل لتسجيل العمليات التي لم يسبق لها أن سجلت.

وفي ختام مناقشتنا لمذكرة تسوية البنك لابد من الاشارة الى أنها تعد من قبل العميل خارج السجلات المحاسبية.

مثال (١):

اتضح من كشف حساب البنك المرسل الى شركة الجودة أن رصيد حسابها في نهاية شهر اكتوبر ١٩٩٦ هو ٧٠١٢ دينار في حين كان الرصيد من واقع حساب النقدية بالبنك ٥٤٨٠ دينار في حين كان الرصيد من واقع حساب النقدية بالبنك ٥٤٨٠ دينار كما تظهره سجلات الشركة في ذلك التاريخ.

ومن مقارنة دفاتر الشركة مع كشف حساب البنك اتضحت البيانات التالية:

١- هناك شيكان سحبا خلال شهر اكتوبر لم تقدما بعد الى البنك للتحصيل:

شيك رقم	تاريخ	المبلغ	
١٧٥	١٩٩٦/١٠/١٧	٦٠٠	دينار
١٨٩	١٩٩٦/١٠/٢٥	٨٠٠	دينار

٢- قامت الشركة في اليوم الاخير من الشهر بايداع مبلغ ٤٨٠ ديناراً نقداً بحسابها بالبنك لم يظهر بكشف البنك.

٣- إشعار دائن بمبلغ ٧٩٢ دينار عن قيمة كمبيالة قام البنك بتحصيلها بتاريخ ١٠ اكتوبر بعد أن احتسب ٨ دينار مصاريف تحصيل غير أن الشركة لم تسجل هذا الاشعار بالدفاتر.

٤- هناك شيك بمبلغ ٨٠ دينار مسحوب لصالح الشركة من قبل محمد حسن أحد عملاء الشركة قدم للبنك بتاريخ ١٧ اكتوبر لم تضاف قيمته للرصيد من قبل البنك لعدم كفاية الرصيد.

٥- هناك شيك بمبلغ ١٠٠ دينار مقدم من العميل عبد الباسط الى الشركة اضافة البنك بطريق الخطأ لحساب عميل آخر لدى البنك بدلاً من حساب الشركة لديه.

المطلوب :

أولاً: اعداد مذكرة التسوية في ٣١ اكتوبر ١٩٩٦م.

ثانياً: اجراء قيود اليومية اللازمة لضمان تطابق رصيد حساب النقدية بالبنك مع رصيد كشف الحساب.

الحل:

أولاً: مذكرة تسوية حساب البنك:

مذكرة تسوية حساب البنك

في ١٩٩٦/١٠/٣١م

رصيد المصرف من واقع كشف البنك:		٧٠١٢ دينار
يضاف اليه:		
ايداع بتاريخ ١٠/١٣	٤٨٠ دينار	
شيك العميل عبد الباسط	١٠٠ دينار	
	٥٨٠ دينار	
	٧٥٩٢ دينار	

يطرح منه:		
شيك رقم ١٧٥	٦٠٠ دينار	
شيك رقم ١٨٩	٨٠٠ دينار	١٤٠٠ دينار
الرصيد بعد التسوية (الرصيد الصحيح)		٦١٩٢ دينار
النقدية بالبنك من واقع دفاتر الشركة		٥٤٨٠ دينار
يضاف اليه:		
صافي قيمة كمبيالة محصلة		٧٩٢ دينار
		٦٢٧٢ دينار
يطرح منه:		
صك محمد حسن لعدم كفاية الرصيد		٨٠ دينار
الرصيد بعد التسوية (الرصيد الصحيح)		٦١٩٢ دينار

ثانياً: قيود اليومية:

من مذكورين

٧٩٢ حـ/ نقدية بالبنك ١٩٩٦/١٠/٣١

٨ حـ/ مصاريف تحصيل

٨٠٠ الى حـ/ أوراق قبض برسم التحصيل

(اثبات تحصيل الكمبيالة المقدمة للتحصيل)

٨٠ من حـ/ العميل محمد حسن

٨٠ الى حـ/ النقدية بالبنك ١٩٩٦/١٠/٣١

(اثبات رد الصك لعدم كفاية الرصيد)

مثال (٢):

١- اتضح من واقع كشف البنك ان رصيد حساب محلات النور التجارية في نهاية شهر ديسمبر ١٩٩٦ هو ٤٤٧٣٠ دينار، بينما الرصيد الوارد في حساب النقدية بالبنك من واقع حساب الاستاذ العام لمحلات النور في ذلك التاريخ ٤٠٧٧٠ دينار.

٢- هناك إشعار مدين بمبلغ ٤٠ دينار يمثل مصروفات خدمات مصرفية لم تسجل بالدفاتر المحاسبية.

٣- ايداعات نقدية تمت في اليوم الأخير من شهر ديسمبر ١٩٩٦ قامت بها محلات النور لم ترد بكشف البنك وكانت قيمتها ٧٣٦٠ دينار.

٤- ثلاثة شيكات سحبت خلال شهر ديسمبر لم يتقدم بها المستفيدون الى البنك لصرفها:

شيك رقم	تاريخ	المبلغ	
٢٠٥	٥ ديسمبر	٣٢٠	دينار
٢١٠	٢٠ ديسمبر	٩٦٤٠	دينار
٢١٨	٢٢ ديسمبر	٤٠٠	دينار

٥- حصل البنك مبلغ ١٠٠٠ دينار قيمة كمبيالة مسحوبة على أحد عملاء المحلات وقد أودع هذا المبلغ بحساب المحلات بالبنك غير ان محلات النور التجارية لم تسجل هذا المبلغ بدفاترها.

المطلوب:

أولاً: اعداد مذكرة التسوية في ١٩٩٦/١٢/٣١م.

ثانياً: اجراء قيود اليومية اللازمة لضمان تطابق رصيد حساب النقدية بالبنك مع رصيد الكشف.

الحل:

أولاً: مذكرة التسوية:

مذكرة تسوية حساب البنك

في ١٩٩٦/١٠/٣١م

الرصيد من واقع كشف البنك:	
يضاف اليه:	٤٤٧٣٠ دينار
ايداعات بتاريخ ١٢/٣١	
	٧٣٦٠ دينار
	٥٢٠٩٠ دينار

يطرح منه:		
شيك رقم ٢٠٥	٣٢٠ دينار	
شيك رقم ٢١٠	٩٦٤٠ دينار	
شيك رقم ٢١٨	٤٠٠ دينار	
الرصيد بعد التسوية		(١٠٣٦٠) دينار
الرصيد من واقع السجلات المحاسبية:		٤١٧٣٠ دينار
يضاف اليه:		٤٠٧٧٠ دينار
قيمة كمبيالة لصالح المحلات		١٠٠٠ دينار
		٤١٧٧٠ دينار
يطرح منه:		
مصروفات خدمات مصرفية		(٤٠) دينار
الرصيد بعد التسوية (الرصيد الصحيح)		٤١٧٣٠ دينار

ثانياً: قيود اليومية:

١٠٠٠ من حـ/ النقدية بالبنك ١٩٩٦/١٢/٣١

١٠٠٠ الى حـ/ أوراق قبض برسم التحصيل

(اثبات تحصيل الكمبيالة المقدمة للتحصيل)

٨٠ من حـ/ مصروفات خدمات مصرفية ١٩٩٦/١٢/٣١

٨٠ الى حـ/ النقدية بالبنك

(قيمة مصروفات الخدمات المصرفية)

ثانياً: الاستثمارات قصيرة الأجل:

تتميز الإدارة المالية الرشيدة في الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة. المتمثلة بعدم تعطيل النقدية الفائضة عن الاستثمار، ولذلك غالباً ما يتم اللجوء لاستثمار النقدية الزائدة لفترات قصيرة بهدف تحقيق عائد مالي مع ضمان سرعة اعادتها عند بروز الحاجة اليها.

ويعتبر الاستثمار قصير الأجل عندما يكون لفترة مالية تقل عن السنة أو خلال الدورة التجارية أيهما أطول. وهناك عدة أنواع من الاستثمارات قصيرة الأجل تأخذ في العادة أحد أو بعض الصور التالية:

١- الاستثمارات في أسهم الشركات لفترة تقل عن السنة.

٢- الاستثمارات في السندات لفترة تقل عن السنة.

٣- ايداع النقدية لدى البنوك في حسابات التوفير التي تقل مدته عن السنة.

٤- شهادات الاستثمار لمدد قصيرة لا تتجاوز السنة.

وبناء على ما تقدم فإن الاستثمارات في الأوراق المالية تعتبر من الأصول المتداولة متى توافر فيها الشرطان الأساسيان التاليان[١]:

أ- ان تستطيع الوحدة الاقتصادية من بيع استثماراتها بدون أية صعوبات وبوقت وجيز وبدون التعرض لأي مخاطر مالية ناتجة عن عدم المقدرة على تصفيتها بغرض الحصول على النقدية اللازمة لتشغيل في الوقت المناسب.

ب- ان يكون الغرض من شراء الأوراق المالية هو الاستثمار المؤقت للفائض النقدي والذي لن يستمر لفترة تزيد عن سنة مالية أو دورة التشغيل أيهما أقل.

المحاسبة عن الاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية:

يتم الاستثمار قصير الأجل في الأوراق المالية من قبل الوحدة الاقتصادية التي توظف النقدية الفائضة عن طريق المضاربة في هذه الأوراق. وعند اتمام عملية الشراء يجري اثبات القيد التالي في تاريخه:

من حـ/ استثمارات قصيرة الأجل في أسهم أو سندات الشركة....

الى حـ/ النقدية بالبنك

وتشمل تكلفة الاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية على سعر الشراء مضافاً اليها كافة المصروفات الأخرى المترتبة عن الشراء مثل عمولة السمسرة ومصاريف التسجيل وما الى ذلك من نفقات تتحملها الوحدة الاقتصادية المشترية. ولابد من التمييز بين الاستثمار في سندات والاستثمار في الأسهم، و هذا التمييز يعود الى الاسباب التالية [١]:

---

(١) فالتر ميجس، روبيرت ميجس : مصدر سابق، صفحة ٤٥٣.

١- ان الفوائد على السندات تستحق يومياً. ولذلك يتحمل المشتري قيمة الفوائد المستحقة منذ تاريخ دفع آخر فائدة وحتى تاريخ الشراء. ويتم اثبات هذه الفائدة في دفاتر المشتري بشكل مستقل عن تكلفة السندات.

٢- أما في حالة الاستثمار قصير الأجل في الاسهم فان التوزيعات لا تستحق ونتيجة لذلك تسجل التكلفة المدفوعة من قبل المستثمر في حساب الأوراق المالية.

«قد لا يعتبر المبلغ المدفوع ثمناً لتكلفة الاستثمارات بالكامل نظراً لشراء الاستثمارات بعد تاريخ دفع الفوائد في حالة السندات أو الشراء بعد الاعلان عن توزيعات الأرباح «هي حالة الأسهم» وقبل تحصيلها ففي حالة السندات نجد أن الشركات المصدرة للسندات تحاول تبسيط اجراءات قيد ودفع الفوائد في التواريخ المحددة لها. فلو أن الفائدة تدفع في أول نيسان وأول أكتوبر من كل عام مثلاً، فان الشركة المصدرة تحاول قيد الفائدة عن كل ٦ شهور وإرسال قيمتها لمن يحمل السند في نيسان واكتوبر. فاذا حدث وان قام احد المستثمرين ببيع سندات بين هذين التاريخين فانه سيطالب المشتري بتعويضة عن الفائدة التي يكون (البائع) قد اكتسبها خلال الفترة ولم يستلم قيمتها بعد. وفي هذه الحالة يقال أن المشتري قام بشراء أصلين في وقت واحد هما الاستثمارات وتسجل بسعر الشراء مضافاً اليها أية مصروفات أخرى والأصل الثاني يتمثل في الفائدة التي سيدفع قيمتها الآن وسيعوض عنها في المستقبل من قبل الشركة المصدرة»[1].

مثال (٣):

قامت الشركة الوطنية لانتاج الأثاث بشراء ٥٠٠ سند من سندات شركة الأثاث المصرية بسعر ٢٠٠ دينار للسند الواحد وبالقيمة الإسمية بفائدة ٧٪ تدفع في ٢/١ و ٨/١ من كل عام وان تاريخ الشراء تم في ١٢/١.

المطلوب :

١- اثبات عملية الشراء في دفاتر يومية الشركة الوطنية لانتاج الأثاث.

٢- اثبات الفوائد المستحقة.

---

(١) د. جمعة خليفة الحاس وآخرون: مصدر سابق، صفحة ١٩٤.

الحل:

تكلفة الشراء = عدد السندات × قيمة السند الواحد

= ٥٠٠ × ٢٠٠ = ١٠٠٠٠٠ دينار

الفائدة المستحقة في ٢/١ ولغاية ١٢/١

$$١٠٠٠٠٠ \times ٧٪ \times \frac{٤}{١٢} = ٢٣٣٣,٣٣٣ \text{ دينار}$$

من مذكورين

١٠٠٠٠٠ حـ/ استثمارات قصيرة الأجل في سندات ٢/١

شركة الأثاث المصرية

٢٣٣٣,٣٣٣ حـ/ ايراد استثمارات مستحقة

١٠٢٣٣٣,٣٣٣ الى حـ/ البنك

اثبات قيمة شراء سندات عدد ٥٠٠ بقيمة اسمية ٢٠٠ دينار للسهم الواحد وتكلفة الفائدة المستحقة في تاريخ آخر فائدة تم استلامها الى تاريخ الشراء.

٣٥٠٠ من حـ/ البنك

الى مذكورين

٢٣٣٣,٣٣٣ حـ/ ايراد استثمارات مستحقة

١١٦٦,٦٦٧ حـ/ ايراد استثمارات

من القيدين السابقين يمكن أن نلاحظ الآتي:

ان الفائدة في القيد الأول لا تعتبر جزءاً من الاستثمارات بدليل ان الشركة المستثمرة استردت قيمة الفائدة المستحقة في ٢/١.

مثال (٤):

في ١/١/ اشترى مستثمر ٢٠ سنداً بمعدل فائدة ٨٪ وكانت القيمة الاسمية للسند الواحد ٣٠٠ دينار ويتم دفع الفوائد في ٣/١ و ٩/١ من كل عام. وقد دفع المستثمر مبلغ ٢٨٩ دينار عن كل سهم بالاضافة الى ٥ دينار عمولة سمسرة والفائدة المستحقة من تاريخ آخر استحقاق فائدة تم استلامها الى تاريخ الشراء.

المطلوب : اجراء قيد الاستثمار وقيد الفوائد؟

تمهيد على الحل:

يمكن حل هذا المثال بطريقة تختلف عن الحل بالمثال السابق وكما هو مبين ادناه:

٢٠ ×٣٠٠ = ٦٠٠٠ دينار سعر شراء الأسهم

٦٠٠٠ × $\frac{٨}{١٠٠}$ × $\frac{٤}{١٢}$ = ١٦٠ دينار فائدة مستحقة من ٩/١ الى ١/١

٦٠٠٠ - ١٦٠ = ٥٨٤٠ دينار سعر شراء الأسهم بعد طرح الفوائد المستحقة.

٦٠٠٠ × $\frac{٨}{١٠٠}$ × $\frac{٦}{١٢}$ = ٢٤٠ دينار فائدة نصف سنوية

من مذكورين

٥٨٤٠ حـ/ استثمارات قصيرة الأجل في سندات

١٦٠ حـ/ فوائد استثمارات مستحقة

٦٠٠٠ الى حـ/ البنك

شراء ٢٠ سند بفائدة ٨٪ بسعر ٢٩٨ دينار بالاضافة الى عمولة سمسرة قدرها ٥ دينار. والفائدة المستحقة عن أربعة أشهر

٢٤٠ من حـ/ البنك

الى مذكورين

١٦٠ حـ/ فوائد استثمارات مستحقة

١٦٠ حـ/ ايرادات استثمارات بالسندات

فيما سبق عالجنا الايرادات الناجمة من الاستثمارات قصيرة الأجل بالسندات، أما فيما يتعلق بالايرادات الناجمة من الاستثمارات قصيرة الأجل بالأسهم، فان ايرادات الأسهم لا يجري الاعتراف بها الا بعد أن تتحقق فعلاً وذلك عند اتمام عملية توزيعات الأرباح على المساهمين وسبب ذلك ناجم عن صعوبة التنبؤ بحجم الأرباح المتوقع تحقيقها في المستقبل ومقدار الربح المتحقق فعلاً، وعند توزيع الارباح على حمله الأسهم يجري القيد التالي:-

من حـ/ البنك

الى حـ/ ايراد استثمارات بالأسهم

مثال(٥):

قام أحد المستثمرين بشراء ٧٥٠ سهماً من اسهم احدى الشركات بسعر ٢٥ ديناراً للسهم الواحد مضافة اليها قيمة توزيعات الأرباح المعلن عنها قبل تاريخ الشراء وعددها ثلاثة توزيعات بلغت ١٧٠٠ دينار.

المطلوب: اثبات العملية السابقة بدفتر اليومية.

تمهيد الحل:

١- ملاحظة: المثال المطروح يوضح أن هناك اصليين تم شراؤهما من قبل المستثمر، الأول هو قيمة الأسهم البالغة ١٨٧٥٠ دينار (٢٥ × ٧٥٠)، والثاني توزيعات الأرباح المعلن عنها قبل تاريخ الشراء وعددها ثلاث توزيعات ١٧٠٠ دينار.

٢- قيد اليومية:

من مذكورين

١٨٧٥٠ حـ/ استثمارات قصيرة الأجل بالأسهم

١٧٠٠ حـ/ ايراد استثمارات أسهم مستحقة

٢٠٤٥٠ الى حـ/ البنك

ولو فرضنا انه في تاريخ لاحق تم تحقيق ٢٧٥٠ دينار كايراد من استثمار الأسهم فانه في هذه الحالة يقيد القيد التالي:

٢٧٥٠ من حـ / البنك

الى مذكورين

١٧٠٠ حـ / ايراد استثمارات أسهم مستحقة

١٠٥٠ حـ / ايراد استثمارات بالأسهم

بيع الأوراق المالية:

عند حاجة الوحدة الإقتصادية للنقدية التي سبق وأن وظفت في الأوراق المالية غالباً ما تلجأ الى اعادة بيعها، وقد تنجم عن عملية بيع الأوراق المالية احدى الحالات الثلاث التالية:

١ - قيمة الأوراق المالية عند البيع مساوية للمبلغ المستثمر فيها، فهنا يتم اثبات القيد المحاسبي التالي:

من حـ/ البنك

الى حـ/ استثمارات قصيرة الأجل بالسندات أو الأسهم.

٢- قيمة الأوراق المالية عند البيع أقل من المبلغ المستثمر فيها، ففي مثل هذه الحالة يتم اثبات القيد التالي:

من مذكورين

حـ/ البنك

حـ/ خسائر بيع استثمارات قصيرة الأجل بالسندات أو الأسهم

الى حـ/ استثمارات قصيرة الأجل بالسندات أو الاسهم.

٣- قيمة الأوراق المالية عند بيعها بمبلغ أكبر من المبلغ المستثمر فيها، فهنا يتم اثبات القيد التالي:

من حـ/ البنك

الى مذكورين

حـ/ استثمارات قصيرة الأجل بالسندات أو الأسهم

حـ/ أرباح استثمارات قصيرة الأجل بالسندات أو الأسهم

مثال (٦):

في ١/٧ اشترت شركة أسهم احدى الشركات بمبلغ ٧٥٠٠ دينار وفي ١/١٠ من نفس العام باعت الأسهم بمبلغ ٧٠٠٠ دينار. فهنا يتم اثبات القيود التالية:

قيد الشراء:

٧٥٠٠ من حـ/ استثمارات قصيرة الأجل بالأسهم

٧٥٠٠ الى حـ/ البنك

قيد البيع:

من مذكورين

٧٠٠٠ حـ/ البنك

٥٠٠ حـ/ خسائر بيع استثمارات قصيرة الأجل

٧٥٠٠ الى حـ/ استثمارات قصيرة الأجل بالأسهم

ولو فرضنا بأن الشركة المستثمرة كانت قد باعت الأسهم بمبلغ ٩٠٠٠ دينار فيعني ذلك أنها حققت أرباح بيع الأسهم بمبلغ ١٥٠٠ دينار ، وعليه يكون قيد البيع بالصورة التالية:

٩٠٠٠ من حـ/ البنك

الى مذكورين

٧٥٠٠ حـ/ استثمارات قصيرة الأجل بالأسهم

١٥٠٠ حـ/ أرباح بيع استثمارات قصيرة الأجل بالأسهم

وفي تاريخ بيع الاستثمارات قصيرة الأجل بشكل سندات يجب الاعتراف بايراد الفوائد المستحقة لفترات سابقة منذ آخر تاريخ لدفع الفائدة [1]. فعلى سبيل المثال نفترض ان مستثمر سبق وأن اشترى ١٢٠ سنداً بمبلغ ٢٠٠٠ ديناراً، ثم اعاد بيعها بعد فترة بمبلغ ١٨٠٠ دينار وكانت الفوائد المستحقة عن جزء من الفترة السابقة بمبلغ ١٥٠ ديناراً. ففي هذه الحالة يسجل القيد التالي:

من مذكورين

١٨٠٠ حـ/ البنك

٣٥٠ حـ/ خسائر بيع استثمارات قصيرة الأجل بالسندات

الى مذكورين

٢٠٠٠ حـ/ استثمارات قصيرة الأجل بالسندات

١٥٠ حـ/ ايراد استثمارات قصيرة الأجل بالسندات

تقيم الأستثمارات قصيرة الأجل:

استناداً لما تقتضيه المبادئ المحاسبية المتعارف عليها يتم تقيم الاستثمارات المالية قصيرة الأجل في الأوراق المالية على أساس التكلفة أو السوق ايهما اقل. وهذا يعني أن الوحدة الاقتصادية التي تمتلك أوراق مالية قصيرة الأجل تأخذ عند التقيم تكلفتها الإجمالية القابلة للتداول أو قيمتها السوقية أيهما أقل على أن يجري قيد لتخفيض قيمة الأوراق المالية الإجمالي حين تكون التكلفة أقل من القيمة السوقية حتى تتساوى القيمتين وذلك في نهاية الفترة المحاسبية على أن يتم اظهارها بالقيمة السوقية بتاريخ اعداد الميزانية.

ولتوضيح المبدأ السابق (التكلفة أو السوق ايهما أقل) نفترض أن شركة القدس للاستثمارات الخارجية كانت تمتلك في ١٩٩٦/١٢/٣١م استثمارات مالية قصيرة الأجل في أسهم بعض الشركات الوطنية موضحة كالآتي:

البيـــــان	التكلفـــة	القيمة السوقية
اسهم في شركة البوتاس	٣١٠٠٠	٣١٠٠٠
اسهم في شركة النحاس	٤٠٥٠٠	٤١٥٠٠
اسهم في شركة المعادن	٨٥٠٠٠	٨٢٥٠٠
المجموع	١٥٦٥٠٠	١٥٥٠٠٠

(١) فالتر ميجس، روبيرت ميجس: مصدر سابق ، صفحة ٥٤٤.

تشير البيانات المذكورة في المثال السابق الى أن القيمة السوقية للأوراق المالية التي تمتلكها شركة القدس للاستثمارات الخارجية في ١٩٩٦/١٢/٣١م هي أقل من تكلفتها بمبلغ ١٥٠٠ دينار وهي تمثل خسائر غير محققة لابد من أن تؤخذ بنظر الاعتبار عند تحديد صافي الدخل، مع الافصاح عنها بالميزانية بالقيمة الأقل وهي في مثالنا القيمة السوقية والبالغة ١٥٥٠٠٠ دينار. على أن يتم تخفيض قيمة الأوراق المالية في نهاية السنة المالية بقيد التسوية التالي:

١٥٠٠من حـ/ خسائر غير محققة في الأوراق المالية ١٩٩٦/١٢/٣١

١٥٠٠ الى حـ/ مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية

ويجري تحميل قيمة الخسائر غير المحققة في الأوراق المالية على دخل الفترة المالية بموجب قيد الإقفال التالي:

١٥٠٠من حـ/ الأرباح والخسائر ١٩٩٦/١٢/٣١

١٥٠٠ الى حـ/ خسائر غير محققة في الأوراق المالية

ويتم الإفصاح عن مخصص تقيم الأوراق المالية (مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية) في نهاية الفترة المالية بالميزانية بالصورة التالية:

الأصول المتداولة:

استثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية	١٥٦٥٠٠ دينار
يطرح مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية	(١٥٠٠)
القيمة السوقية للاستثمارات قصيرة الأجل	١٥٥٠٠٠

الافصاح عن الأوراق المالية في القوائم المالية:

مما لا شك فيه أن هناك بعض الايرادات التي تعتبر من مكونات دخل العمليات، والبعض الآخر لا يعتبر من دخل العمليات كالمكاسب والخسائر الناتجة عن بيع الاستثمارات، وكذلك ايراد فوائد السندات وتوزيعات الأسهم وعليه عند عرض هذه العناصر في القوائم المالية يجب الفصل بينهما، وهذا ما يتطلب عند اعداد قائمة الدخل أن تحوي عناصر المكاسب والخسائر الناتجة عن عمليات المشروع التشغيلية بشكل منفصل عن عناصر المكاسب والخسائر الناتجة عن العمليات غير التشغيلية . وعادة يتم عرض عناصر العمليات أولاً ثم العناصر الأخرى.

أما الاستثمارات قصيرة الأجل فيتم عرضها بقائمة المركز المالي (الميزانية) بعد النقدية مباشرة لإرتفاع درجة سيولة هذه الاستثمارات. كما من الضروري ان يفصح عن الاستثمارات والقيمة السوقية لها، فإذا كانت التكلفة الاصلية اقل من قيمتها السوقية فيتم ادراجها ضمن الأصول المتداولة.مع الاشارة الى القيمة السوقية كملاحظة ارشادية مرفقة بقائمة المركز المالي أو كتوضيح يوضع بين قوسين بجانب التكلفة الاصلية. اما اذا كانت القيمة السوقية أقل من التكلفة الاصلية فيتم الافصاح عن ذلك بدلاً من التكلفة الاصلية مع استخدام نفس الملاحظة الارشادية السابقة[1] .

كما يجب الافصاح عن المكاسب والخسائر غير المحققة باستخدام الملاحظات الارشادية المرفقة بالقوائم المالية سواء كانت عادية أو ناجمة عن تقلبات القيمة السوقية أو عن عمليات بيع الاوراق المالية حال انتهاء السنة المالية وقبل اصدار القوائم المالية أو خلال اعدادها.

ولتوضيح فكرة الافصاح عن الاستثمارات قصيرة الاجل نعرض المثال التالي :

قائمة المركز المالي في ١٩٩٦/١٢/٣١	
الأصول المتداولة:	
استثمارات قصيرة الأجل (التكلفة أو السوق أيهما أقل)	
(ملحوظة ١)	٧٥٠٠٠

(١) دونالد كيسو، جيري ويجانت: مصدر سابق، صفحة ٢٠٩.

قائمة الدخل في ١٩٩٦/١٢/٣١

الدخل من العمليات		١٥٥٠٠٠ دينار
ايرادات ومكاسب أخرى:		
مكاسب محققة من بيع استثمارات		
قصيرة الأجل	٨٠٠٠	٨٠٠٠
مصروفات وخسائر أخرى:		
خسائر محققة من بيع استثمارات		
قصيرة الأجل	(٢٥٠٠)	
خسائر غير محققة لتدهور		
القيمة السوقية	(٣٥٠٠)	(٦٠٠٠)
		١٥٢٠٠٠ دينار

ملحوظة ارشادية رقم (٢) : يتم تقيم الاستثمارات قصيرة الأجل على أساس «التكلفة أو السوق أيهما أقل» لاجمالي محتويات حافظة الأوراق المالية.

حسابات التوفير والودائع لأجل:

تعتبر الاستثمارات في حسابات التوفير والودائع لفترة لا تزيد عن السنة أو خلال فترة اعداد القوائم المالية من الاستثمارات قصيرة الأجل في حالة عدم وجود أي قيود على عملية سحبها في تواريخ استحقاقها. وهي بخلاف عناصر الاستثمارات الأخرى من حيث تميزها بعدم وجود أي مشكلة محاسبية تتعلق في مسألة تقيمها وإنما يتطلب فقط عرضها بقائمة المركز المالي كما هي لدى البنوك مع اثبات قيد الفوائد المستحقة والمتحققة في نهاية الفترة.

أسئلة وتمارين الفصل السادس

١- ان تطور الحياة الاقتصادية عبر الزمن ادى الى عدم قدرة المقايضة على مسايرة مقتضيات هذا التطور وما يتضمنه من زيادة في المبادلات وبشكل واسع وخاصة بعد نشوء التخصص وتقسيم العمل. ولهذا ظهرت الحاج الماسة الى وسيط للمبادلات. ناقش هذه العبارة موضحاً العناصر التالية:

أ - النقود ودورها في الحياة الاقتصادية.

ب - وظائف النقود.

جـ - أنواع النقود.

د - التعريف الاقتصادي والمحاسبي للنقود.

٢- درج العرف المحاسبي على اعتبار النقدية من الأصول المتداولة. فما هي القاعدة التي يمكن الاعتماد عليها لاعتبار بعض عناصر النقدية من الأصول المتداولة.

٣- هناك العديد من المعيير لقياس كفاءة ادارة النقدية. حدد هذه المعيير.

٤- تعتبر النقدية من أكثر العناصر تعرضاً للسرقة مقارنة بالأصول الأخرى. فما هي الاجراءات الكفيلة برأيك للحد من ذلك. تكلم بالتفصيل موضحاً ذلك بالأمثلة كلما أمكن.

٥- علل ما يأتي باختصار:

أ- لاتعتبر الايرادات المستحقة من ضمن عناصر النقدية.

ب - النقدية تعتبر من الأصول المتداولة متى ما توفر امكانية استخدامها في دورة التشغيل.

جـ - لا تعتبر المبالغ المودعة في خزائن الوحدة الاقتصادية أو في أحد حساباتها لدى البنوك والمخصص لاستخدامات أخرى مثل شراء أصول طويلة الأجل أو لأغراض تسديد قروض طويلة الأجل من الأصول المتداولة.

د- فصل مسؤولية الحيازة النقدية عن من يقوم باستخدامها ومن يقوم باثباتها في السجلات الخاصة بها.

هـ – اللجوء الى السلفة المستديمة كعهدة مالية لتسديد بعض المصروفات.

٦– في ١٩٩٦/١/١٠م تم تكوين صندوق مصروفات نثرية في الشركة الوطنية لانتاج الأصباغ وتم تكليف المحاسب عبد الستار بمسؤولية الإشراف عليه. وبنفس التاريخ تم سحب شيك بمبلغ ٤٥٠ دينار أودع كعهدة لدى المذكور.

وفي ١٩٩٦/١١/١٠ م بلغت المبالغ المدفوعة من قبل عبد الستار لحساب المصروفات النثرية ٤٢٠ ديناراً موزعة كالآتي: ١٥٠ د. مصروف تصليح بعض سيارات الشركة ، ٨٠ د. طوابع بريدية وبرقيات، ١٢٠ د . مصروف تنقلات داخلية، ٧٠ د. مصروفات متنوعة أخرى.

المطلوب :اجراء قيود اليومية اللازمة في ظل الفرضين المستقلين التاليين:

١– تجديد السلفة.

٢– عدم تجديد السلفة.

٧– قامت شركة الجودة بتكوين عهدة صندوق المصروفات النثرية وفي تاريخ لاحق تبين أن هذه المصروفات بلغت ٧٥٠ دينار، والنقدية المتبقية ١٠ دينار فقط، وبعد فحص مستندات الصرف اتضح انها موزعة على المصروفات التالية:

٢٥٠ دينار قرطاسية.

١٥٠ دينار بريد ودمغة.

٣٠٠ دينار تصليح سيارة.

٥٠ دينار تنقلات داخلية.

وعلى ضوء المصروفات السابقة تقرر زيادة قيمة العهدة ١٠٠ دينار.

المطلوب : اعداد قيود اليومية اللازمة لاثبات :

أ – تكوين العهدة.

ب – الاستعاضة.

جـ – رفع قيمة العهدة.

٨– اتضح من كشف حساب البنك الخاص بشركة التضامن التجارية في ١٩٩٦/٨/٣٠م ما يلي :

١– رصيد حساب النقدية بدفاتر أستاذ الشركة ٦٣٨٠,٩٧ دينار بينما يشير كشف البنك بأن الرصيد في نفس التاريخ الى ٤٨٦٧,٣٥ دينار.

٢- ورد شيك الى الشركة بتاريخ ١٩٩٦/٨/٢٥ بمبلغ ٢٩٢٣,١٠ دينار أرسل بالبريد الى البنك للتحصيل لم يظهر ضمن الايداعات.

٣- اتضح ان هناك خطأين في سجلات نقدية الشركة:

أ - شيك رقم ١٧٥ بمبلغ ٢٥٢ دينار سجل خطأ في يومية المدفوعات ٢٥,٢٠ دينار.

ب - شيك رقم ١٨٨ بمبلغ ١٢٢,٧٥٠ دينار سجل بمبلغ ١٢٧,٢٥٠ دينار.

٤- هناك شيك بمبلغ ١١٠ دينار مسحوب لصالح الشركة من قبل العميل عامر الحياري قدم للبنك بتاريخ ١٩٩٦/٨/٢٧ رفض من قبل البنك لعدم كفاية الرصيد.

٥ - هناك أربعة شيكات سحبت خلال الشهر لم تقدم بعد الى البنك للتحصيل:

رقم الشيك	التاريخ	المبلغ
١٦١	٨/٦	٩٨,١٢٥
١٦٩	٨/٢٠	٤١٠,٥٧٥
١٧٦	٨/٢٢	٥٣,٢٣٠
١٧٩	٨/٣٠	٤١٣,٣٥٠

٦- احتسب البنك مبلغ ١٧٠ ديناراً على الشركة مصروفات خطأ.

٧- هناك مبلغ ٩٤٥ ديناراً يمثل قيمة كمبيالة أرسلت الى البنك للتحصيل قام البنك بتحصيلها وإضافة مبلغها الصافي لصالح الشركة بعد ان احتسب مبلغ ٢,٥ دينار مصاريف تحصيل. لم يتم اثباتها في سجلات الشركة.

٨- سجل البنك خصماً على حساب الشركة مبلغ ٦ دينار مصروفات خدمات مصرفية.

المطلوب :

١- اعداد مذكرة تسوية حساب البنك في ١٩٩٦/٨/٣٠م.

٢- اجراء قيود اليومية المطلوبة لمطابقة رصيد النقدية بكشف البنك مع رصيد النقدية بسجلات الشركة.

٩- العمليات التالية تمت في شركة استثمار أموال الضمان خلال عام ١٩٩٦م:

- في ٤/٣ شراء ٢٥ سند قيمتها الأسمية ٢٠٠٠ دينار مقابل دفع ١٩٠٠ دينار وكان سعر الفائدة السنوي على السندات ٧٪ تدفع في ٢/١ من كل عام.

– في ٤/١٥ تم شراء ١٠٠ سهم من أسهم شركة المعدات الزراعية بسعر ٢٠ ديناراً للسهم الواحد.

– في ٤/٣٠ باعت الشركة ١٥ سهماً من أسهم شركة المعدات الزراعية بسعر ٢٥ دينار للسهم الواحد.

المطلوب:

١– اعداد قيود اليومية اللازمة لاثبات عمليات البيع والشراء.

٢– اعداد قيود التسوية اللازمة في ١٩٩٦/١٢/٣١ عن العمليات المالية السابقة. ومن ثم بين كيف يتم عرض الاستثمارات بالميزانية مع العلم بأن أسعار الأسهم والسندات في تاريخ اعداد الميزانية كانت كالآتي:

الاستثمار	سعر السوق
السندات	٨٠ ديناراً
أسهم شركات المعدات الزراعية	١٥ ديناراً

١٠– بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٣١ ظهرت الاستثمارات قصيرة الأجل في ميزانية شركة السجاد الوطنية كالآتي:

البيان	السوق	التكلفة
أسهم شركة (أ)	٣٥٠٠	٤٠٠٠
أسهم شركة (ب)	٧٥٠٠	٦٩٠٠
سندات	٨٩٠٠	١٠٠٠٠

وفي الستة أشهر الأولى لسنة ١٩٩٦ تمت العمليات التالية:

١– تم بيع أسهم شركة (أ) بقيمة صافية قدرها ٤٥٠٠ دينار.

٢– باعت استثماراتها بالسندات بمبلغ ٨٠٠٠ دينار علماً أن مقدار الفائدة المستحقة عليها بلغت ٢٥٠ ديناراً.

المطلوب :

اعداد قيود اليومية اللازمة لعمليات البيع والشراء السابقة.

الفصل السابع
المَدينون وأوراق القبض

أولاً: حساب المدينون:

يعبر حساب المدينون عن مبالغ مستحقة للوحدة الاقتصادية قبل الغير أما لفترة تقل أو تزيد عن سنة واحدة، ولذلك يجري تصنيفها الى: حسابات مدينين قصيرة الأجل ، وحسابات مدينين طويلة الأجل، وفقاً لمعيار الفترة الزمنية، وتأسيساً على ما تقدم فان حسابات المدينين المستحقة خلال سنة مالية واحدة أو دورة تشغيل واحدة تعتبر قصيرة الأجل، إما التي تستحق خلال فترة تزيد عن السنة المالية الواحدة أو دورة التشغيل فتعتبر من حسابات المدينين طويلة الأجل.

وغالباً ما تلجأ الجهة الدائنة الطلب من المدين تعزيز مديونيته بورقة تجارية، تعرف بأوراق القبض وتتمثل هذه الأوراق في القيمة الإسمية للكمبيالات أو السندات الأذنية التي تملكها الوحدة الاقتصادية بتاريخ أعداد القوائم المالية .

وتصنف حسابات المدينين الى حسابات المدينين التجارية وحسابات المدينيين غير تجارية:

(أ) حسابات المدينين التجارية: وهي تمثل جميع الديون المستحقة للوحدة الاقتصادية طرف العملاء التجاريين نتيجة عن تعاملهم مع الوحدة في شراء سلع أو خدمات بالأجل، وهذا يعني استحقاق قيمة هذه السلع والخدمات في تاريخ لاحق.يفهم مما سبق بأن المدينون يمثلون الديون الواجب تحصيلها من العملاء التجاريين للمنشأة وهي تمثل جزءاً كبيراً من مجموع حسابات المدينين. علماً بأن هذا النوع من الحسابات لا يتم تعزيزه بورقة تجارية بل يتم الإكتفاء في الغالب بتعهد شفوي من قبل العميل على تسديد قيمته في وقت لاحق يتراوح بين شهر أو شهرين. ولذلك فانها تعتبر من حسابات المدينين قصيرة الأجل والتي صنفت كأصول متداولة.

(ب) حسابات المدينين غير التجارية: وهي الالتزامات النقدية التي تنشأ طرف الغير حيال الوحدة الاقتصادية عن عمليات مختلفة ومتنوعة ومن امثلتها[1]:

---

(١) د. جمعة خليفة الحاس: مصدر سابق، صفحة ٢١٨.

١- السلف المالية المقدمة للعاملين في الوحدة الاقتصادية.

٢- التأمينات المقدمة لبعض الشركات مثل تأمينات الهاتف والكهرباء والمياه.... الخ. وعادةً تكون هذه الأنواع من التأمينات قابلة للاسترداد عند انتهاء غرضها.

٣- التأمينات المدفوعة لانجاز بعض الأعمال مثل التأمينات المقدمة من قبل متعهدي الأرزاق (الإعاشة).

٤- أرباح مستحقة عن الاستثمارات بالأسهم وفوائد السندات المستحقة.

٥- المبالغ المستحقة على شركات التأمين كتعويض عن خسائر حوادث الأخطار المؤمن عليها. أو على جهات حكومية كمصلحة الضرائب. والتعويض عن البضائع التالفة التي تكون نتيجة سوء نقل الشركات الناقلة وما في حكم ذلك.

٦- الديون الناشئة عن بيع الاستثمارات أو أصول أخرى (باستثناء البضاعة).

من المناقشة السابقة لحسابات المدينين وأوراق القبض يمكن أن يتم تصنيف كافة الديون السابقة الى أصول متداولة وأخرى غير متداولة على أساس فترة استحقاق الدين كما سبق وأن ذكرنا «يتم تصنيف الديون كأصل متداول واذا كان من المنتظر تحصيلها خلال الدورة التجارية أو خلال سنة أيهما أطول. ولذلك فان الديون التجارية (سواء كانت حسابات تحت التحصيل أو أوراق قبض) تصنف على أساس أنها أصول متداولة أما الديون غير التجارية فانه يجب دراستها وتحليلها حسب طبيعة كل عنصر»[1].

واستناداً لما تقدم يكون الدين أصل متداول اذا كان تاريخ استحقاقه خلال فترة تقل عن السنة أو خلال الدورة التجارية أيهما أطول فاذا استحق الدين خلال الفترة المحددة وفق المعيار السابق يعتبر أصلاً متداولاً، وفي حالة عدم استحقاقه وفق المعيار المحدد فيعتبر أصلاً غير متداول.

والمشكلة الأساسية في تقيم حسابات المدينين وأوراق القبض قصيرة الأجل تتركز بالدرجة الأولى على مقدار صافي القيمة القابلة للتحقق أي قيمة الديون المتوقع تحصيلها عند تاريخ الاستحقاق وهذا ما يتطلب معرفة قيمتها الدفترية والمقارنة بين القيمة الدفترية والقيمة المتوقع تحصيلها عند استحقق الدين، ومن ثم التعبير عن أقل القيم في قائمة المركز المالي «المشاكل الأساسية في المحاسبة عن حسابات المدينين تتعلق بتحديد قيمتها وتبويبها بقائمة المركز المالي، ويتم تقويم حسابات المدينين قصيرة الأجل على أساس «صافي القيمة القابلة للتحقق» والتي

---

(١) المصدر السابق، صفحة ٢١٩.

يمكن قياسها بمقدار صافي النقدية التي يتوقع تحصيلها خلال السنة المالية أو فترة دورة التشغيل أيهما أطول»[1]. وذلك تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر المحاسبي الذي يقضي مراعاة الحيطة والحذر عند تقيم الفتري. أما الدين التجاري فيجب أن يظهر في الدفاتر على أساس القيمة المستحقة وقت الاستحقاق وليس على أساس القيمة الحالية.

العوامل المؤثرة على المتحصلات الناجمة عن الديون:

عند تسجيل المتحصلات في السجلات المحاسبية لابد من مراعاة ثلاثة عوامل رئيسية هي:

١- القيمة الاسمية لحسابات المدينين.

٢- احتمال تحصيل القيمة الاسمية مستقبلاً.

٣- طول الفترة الزمنية اللازمة لتحصيل حسابات المدينين.

وفيما يلي مناقشة للعوامل السابقة:

تحديد القيمة الإسمية لحسابات المدينين:

تنشأ حسابات المدينين من مزاولة الوحدة الاقتصادية عملية بيع السلع والخدمات للعملاء على أن يتم تحصيل قيمة السلع والخدمات المباعة وجزء منها خلال فترة زمنية لاحقة لتاريخ اتمام عملية البيع. وقيمة الديون المترتبة على العملاء نتيجة التعامل السابق يتوقف بالدرجة الأولى على تحديد صافي المبيعات، ولأجل تحديد القيمة الصافية للمبيعات لابد من معرفة التسهيلات المقدمة من قبل الوحدة الاقتصادية لعملائها والتي تنحصر بالدرجة الأولى بأنواع التسهيلات المقدمة لهم. وهنا لابد من التفرقة بين الخصم التجاري والخصم النقدي مع الأخذ بنظر الإعتبار مردودات ومسموحات المبيعات.

الخصم التجاري: يتمثل هذا الخصم في مبلغ معين يكون في الغالب على شكل نسبة مئوية من السعر المحدد للبيع والهدف منه تشجيع المشتري على التعامل مع البائع أو لإنقاص السعر المحدد في قائمة الأسعار لجعلها متفقة مع التغيير في الظروف الاقتصادية، أو لأجل التخلص من بعض أصناف البضاعة الراكدة. علماً أن الخصم التجاري لا يعتبر ربحاً للمشتري ولا خسارة للبائع لأن السعر النهائي للبيع قد تم بعد حذف الخصم. ولذلك فان الصفقة يتم اثباتها في السجلات بالسعر النهائي أي بعد استبعاد الخصم التجاري، بغض النظر عن طريقة البيع نقداً أو على الحساب[2].

---

(١) دونالد كيسو، جيري ويجانت: مصدر سابق، صفحة ٢١٢.

(٢) د. حلمي نمر: مصدر سابق، صفحة ١٢٤-١٢٥.

مثال(١):

في ١٩٩٦/٢/١م باعت الشركة الوطنية لمصانع الورق بضاعة الى جمعية الشهداء وفق الشروط التالية:

٢٪ خصم تجاري على بضاعة مشتراه بمبلغ ١٠٠٠ دينار.

٥٪ خصم تجاري على بضاعة مشتراه بمبلغ ١٥٠٠ دينار.

٧٪ خصم تجاري على بضاعة مشتراه بمبلغ ٢٠٠٠ دينار.

إجمالي الفاتورة ٤٥٠٠ دينار

المطلوب: اثبات العملية السابقة في دفتر يومية البائع والمشتري في ظل الفرضين المستقلين التاليين:

١- عملية البيع تمت نقداً.

٢- عملية البيع تمت على الحساب.

الحل:

١- تمهيد الحل:

١٠٠٠ × ٢/١٠٠ = ٢٠ دينار الخصم التجاري الأول.

١٥٠٠ × ٥/١٠٠ = ٧٥ دينار الخصم التجاري الثاني.

٢٠٠٠ × ٧/١٠٠ = ١٤٠ دينار الخصم التجاري الثالث.

٢٣٥ دينار اجمالي قيمة الخصم التجاري.

٤٥٠٠ - ٢٣٥ = ٤٢٦٥ دينار صافي الفاتورة.

٢- قيد اليومية بدفاتر البائع في ظل الفرض الأول (البيع نقداً):

٤٢٦٥ من حـ/ الخزينة أو البنك.

٤٢٦٥ الى حـ/ المبيعات.

- في ظل الفرض الثاني (البيع على الحساب) :

٤٢٦٥ من حـ/ المدينون - جمعية الشهداء

٤٢٦٥ الى حـ/ المبيعات

٣- قيد اليومية بدفاتر المشتري في ظل الفرض الأول:

٤٢٦٥ من حـ/ المشتريات

٤٢٦٥ الى حـ/ الخزينة أو البنك.

- في ظل الفرض الثاني (البيع على الحساب):

٤٢٦٥ من حـ/ المشتريات

٤٢٦٥ الى حـ/ الدائنون - الشركة الوطنية لمصانع الورق

مثال(٢):

في ٦/٥ باعت شركة الأثاث العربية أثاث الى جامعة عمان بمبلغ ٧٠٠٠٠ دينار وبخصم تجاري ١٠٪ . وقد تم تسديد النصف نقداً والباقي بموجب كمبيالة تستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخه.

المطلوب: اثبات العملية السابقة في دفاتر يومية شركة الأثاث العربية ودفاتر جامعة عمان.

الحل:

١- تمهيد الحل:

٧٠٠٠ × ١٠٪ = ٧٠٠ دينار الخصم التجاري

٧٠٠٠ - ٧٠٠٠ = ٦٣٠٠ دينار صافي قيمة الفاتورة

٢- قيد اليومية بدفاتر شركة الأثاث العربية:

من مذكورين

٣١٥٠ حـ/ الخزينة

٣١٥٠ حـ/ أ. ق.

٦٣٠٠ الى حـ/ المبيعات

٣- قيد اليومية بدفاتر جامعة عمان:

٦٣٠٠ من حـ/ الأثاث

الى مذكورين

٣١٥٠ حـ/ الخزينة

٣١٥٠ حـ/ أ. د .

الخصم النقدي:

دأبت الشركات والمنشآت على تشجيع العملاء للتعامل معها والقيام بتسديد ما بذمتهم من ديون قبل تاريخ استحقاق الدين مقابل استنزال نسبة معينة من قيمة الدين، ويسمى هذا التنازل بالخصم النقدي أو خصم تعجيل الدفع ويتم تحديد نسبة الخصم وفترة سريانة في فاتورة البيع وعليه يمكن تعريف الخصم النقدي بأنه الخصم الذي يسمح به البائع للمشتري في حالة البيع بالأجل اذا قام المشتري تسديد ما بذمته قبل تاريخ استحقاق الدين بفترة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين أو تاريخ معين يحدده البائع أو المشتري. ويتم التعبير عن الخصم النقدي مثلاً بـ ٢٠/٣ أو ١٠/٤ وهكذا ويعني ذلك في الحالة الأولى أن المشتري سوف يتمتع بخصم نقدي قدره ٣٪ اذا سدد ما بذمته من دين خلال عشرين يوماً من تاريخ أول يوم لسريان مدة الدين. أو يتمتع بخصم نقدي قدره ٤٪ اذا سدد ما بذمته من دين خلال عشرة أيام من تاريخ أول يوم لسريان مدة الدين كما هو في الحالة الثانية. والخصم النقدي يعتبر خسارة للبائع وربح للمشتري ولذلك فانه يظهر بالسجلات المحاسبية لكلا الطرفين. ويطلق عليه الخصم المدين أو الخصم المسموح به بالنسبة للبائع، وبالنسبة للمشتري فيثبت في سجلاته باسم الخصم الدائن أو الخصم المكتسب. وهو يكون مديناً بالنسبة للبائع ودائناً بالنسبة للمشتري.

وقد يمنح البائع المشتري خصماً تجارياً وخصماً نقدياً دفعة واحدة ولصفقة واحدة. فبموجب هذه الحالة يتم أولاً احتساب الخصم التجاري ومن ثم يتم احتساب الخصم النقدي عند استحقاقه من صافي قيمة الفاتورة.

مثال (٣):

في ٧/٦ باعت شركة المنظفات الوطنية بضاعة بمبلغ ٧٥٠٠ دينار لمدة شهر من تاريخه على الحساب الى شركة الواحة التجارية وبخصم تجاري ٥٪ وخصم نقدي ٢/٧، ١/١٠.

المطلوب: اثبات ذلك في يومية كل من شركة المنظفات الوطنية وشركة الواحة التجارية. علماً ان شركة الواحة التجارية سددت ما بذمتها بتاريخ ٧/٩ بموجب شيك رقم ٧٢٠ مسحوباً على البنك العربي .

الحل:

١- تمهيد الحل:

٧٥٠٠ × ٥٪ = ٣٧٥ دينار الخصم التجاري.

٧٥٠٠ -٣٧٥ = ٧١٢٥ دينار صافي قيمة الفاتورة.

٧١٢٥ × ٢٪ = ١٤٢,٥ دينار الخصم النقدي

٧١٢٥ - ١٤٢,٥ = ٦٩٨٢,٥ دينار المبلغ المستحق بعد استنزال الخصم النقدي.

٢- قيود اليومية:

دفاتر شركة المنظفات:

٧١٢٥ من حـ/ المدينين - شركة الواحة ٧/٦

٧١٢٥ الى حـ/ المبيعات

من مذكورين ٧/٩

٦٩٨٢,٥ حـ/ البنك

١٤٢,٥ حـ/ الخصم المسموح به

٧١٢٥ الى حـ/ المدينين - شركة الواحة.

دفاتر شركة الواحة:

٧١٢٥ من حـ/المشتريات ٧/٦

٧١٢٥ الى حـ/ الدائنين - شركة المنظفات

٧١٢٥ من حـ/ الدائنين - شركة المنظفات ٧/٩

الى مذكورين

٦٩٨٢,٥٨ حـ/ البنك

١٤٢,٥ حـ/ الخصم المكتسب

ولبعض المحاسبين رأي آخر في الخصم النقدي حيث أنهم يعتقدون بأن هذا الخصم في واقع الأمر غرامة تضاف الى سعر البيع بهدف دفع العميل لتعجيل سداد قيمة الفاتورة التي بذمته، بمعنى أن سعر البيع الآجل في حقيقته يتضمن سعر البيع الحقيقي مضافاً اليه قيمة الخصم النقدي، وعلى هذا الأساس فان العميل الذي يتمتع بالخصم النقدي هو في الحقيقة يسدد تكلفة الشراء في حالة التعامل نقداً. ولهذا ينادي أنصار هذا الرأي بتسجيل حساب المدينين بصافي قيمة المبيعات الآجلة. وفي حالة عدم استفادة العميل من الخصم المسموح به، يجب تعديل حسابات المبيعات والمدينين لتعكس هذه الواقعة في السجلات وذلك بجعل حساب المبيعات دائناً وحساب المدينين مديناً بقيمة الخصم الضائع «يرى بعض المحاسبين أن الخصم النقدي ليس مزية ممنوحة للعملاء وإنما هو غرامة مضافة لسعر البيع لتشجيع العميل على تعجيل سداد قيمة الفاتورة، بمعنى أن أسعار البيع الآجل تتضمن هذه الغرامة ومن ثم تكون تلك الأسعار أعلى من سعر البيع النقدي بمقدار نسبة الخصم المسموح به. على تعجيل سداد قيمة الفاتورة، بمعنى أن أسعار البيع الآجل تتضمن هذه الغرامة ومن ثم تكون تلك الأسعار

أعلى من سعر البيع النقدي بمقدار نسبة الخصم المسموح به . وعلى ذلك تعادل تكلفة الشراء للعميل الذي يسدد قيمة الفاتورة خلال فترة الخصم سعر البيع النقدي، أما تكلفة الشراء للعميل الآخر الذي فقد فرصة الخصم النقدي المسموح له به فتعادل سعر البيع الآجل. وطبقاً لذلك يرى هؤلاء المحاسبون بضرورة تسجيل المدينين بصافي قيمة المبيعات الآجلة، وإذا لم يستفد العميل من الخصم المسموح به يتعين على المحاسب تعديل حسابات المدينين لتعكس هذه الواقعة في السجلات المحاسبية بجعل حساب المبيعات دائناً وحساب المدينين مديناً بقيمة الخصم الضائع»[1]: ولتوضيح الفكرة الأخيرة نعرض المثال التالي:

التسجيل على أساس إجمالي المبيعات:

١- إجمالي المبيعات = ٦٠٠٠٠ دينار.

٦٠٠٠٠ من حـ/ المدينون

٦٠٠٠٠ الى حـ/ المبيعات

ب - سداد نصف المبلغ خلال فترة الخصم:

من مذكورين

٢٩٠٠٠ حـ/ النقدية

١٠٠٠ حـ/ خصم مسموح به

٣٠٠٠٠ الى حـ/ المدينون

جـ - سدد المتبقي بعد مرور فترة الخصم:

٣٠٠٠ من حـ/ النقدية

٣٠٠٠٠ الى حـ/ المدينون

التسجيل على أساس صافي المبيعات:

صافي المبيعات = ٢٥٠٠٠ دينار

٥٨٠٠٠ من حـ/ المدينون

٥٨٠٠٠ الى حـ/ المبيعات

٢٩٠٠٠ من حـ/ النقدية

٢٩٠٠٠ الى حـ/ المدينون

١٠٠٠ من حـ/ المدينون

١٠٠٠ الى حـ/ ايرادات متفرقة

---

(١) دونالد كيسو، جيري ويجانت: مصدر سابق، صفحة ٢١٣.

٣٠٠٠٠ من حـ/ النقدية

٣٠٠٠٠ الى حـ/ المدينون

وبناء على ما تقدم في المثال السابق فان مجموع الايرادات للفترة المحاسبية سوف تتساوى سواء كان تسجيل المبيعات على أساس القيمة الإجمالية أو القيمة الصافية كما هو موضح أدناه:

قائمة الدخل

	طريقة إجمالي المبيعات	طريقة صافي المبيعات
المبيعات	٦٠٠٠٠	٥٨٠٠٠
ناقصاً الخصم المسموح به	١٠٠٠	–
	٥٩٠٠٠	٥٨٠٠٠
يضاف خصم لم يحصل عليه العملاء	–	١٠٠٠
مجموع الايرادات	٥٩٠٠٠	٥٩٠٠٠

وتجدر الاشارة الى أن طريقة صافي المبيعات لا تستخدم في الحياة العملية وذلك لكثرة التسويات المحاسبية التي تتطلبها وخصوصاً عندما يقوم العميل بسداد رصيد الديون التي بذمته على أقساط.

مردودات ومسموحات المبيعات:

قد يحدث أن يجد العملاء أو البعض منهم عند استلام البضاعة المشتراة نقصاً أو تلفاً بها أو قد تكون مخالفة للمواصفات المتفق عليها في طلب الشراء. ولذلك فان العميل قد يقوم أما:

١- رد البضاعة كلها أو جزء منها، فتعتبر بالنسبة للبائع مردودات مبيعات، وبالنسبة للمشتري مردودات مشتريات.

٢- الاحتفاظ بها نظير تخفيض جزء من قيمتها وتعتبر عندها مسموحات مبيعات بالنسبة للبائع ومسموحات مشتريات بالنسبة للمشتري.

ولمعالجة الحالتين السابقتين محاسبياً يتم اجراء القيود التالية في دفاتر كل من البائع والمشتري:

١- معالجة المردودات:

دفاتر البائع:

من حـ/ مردودات المبيعات

الى حـ/ المدينون - اسم العميل

تخفيض رصيد حساب المدينين بمقدار قيمة مردودات العميل.....

دفاتر المشتري:

من حـ/ الدائنون - اسم المورد

الى حـ/ مردودات المشتريات

تخفيض رصيد حساب الدائنين بمقدار قيمة مردوداتنا الى المورد.....

٢- معالجة المسموحات:

دفاتر البائع:

من حـ/ مسموحات المبيعات

الى حـ/ المدينون - اسم العميل

تخفيض رصيد حساب المدينين بمقدار قيمة السماح المقدم للعميل .....

دفاتر المشتري:

من حـ/ الدائنون - اسم المورد

الى حـ/ مسموحات المشتريات

تخفيض رصيد حساب الدائنين بمقدار ما سمح به المورد.....

مثال (٤):

في ٣/١٥ تعاقدت شركة الاخاء التجارية على شراء بضاعة من شركة النور التجارية بمبلغ ٣٠٠٠ دينار على أن يتم التسليم بعد أسبوع. وتم الاتفاق بين الطرفين على تسديد قيمة الصفقة بعد استلام البضاعة من قبل المشتري بعشرة أيام.

في ٣/٢٢ استلمت شركة الاخاء البضاعة وتبين لها أن ما قيمته ٧٥٠ دينار من البضاعة المشتراه لا تتفق مع المواصفات. وهناك بضاعة قيمتها ٣٥٠ دينار معيوبة.

وفي ٣/٢٣ تم الاتفاق بين الطرفين على الآتي:

٢١٠٠ من حـ/ البنك ٣/٢٥

٢١٠٠ الى حـ/ المدينون – شركة الاخاء

(تسديد ما بذمة العميل شركة الاخاء بموجب شيك رقم ٧٠٥ مسحوب على البنك التجاري)

دفاتر المشتري:

٣٠٠٠ من حـ/المشتريات ٣/١٥

٣٠٠٠ الى حـ/ الدائنون – شركة النور

(شراء بضاعة على الحساب من شركة النور على أن يتم الاستلام بعد أسبوع وقيمتها تسدد بعد عشرة أيام)

٩٠٠ من حـ/ الدائنون – شركة النور ٣/٢٢

الى مذكورين

٧٥٠ حـ/ مردودات المشتريات

١٥٠ حـ/ مسموحات المشتريات

(رد البضاعة المخالفة للمواصفات والسماح بمبلغ ١٥٠ دينار نظير عدم رد البضاعة المعيوبة)

٢١٠٠ من حـ/ الدائنون – شركة النور ٣/٢٥

٢١٠٠ الى حـ/ البنك

تسديد ما بذمتنا الى شركة النور بموجب شيك رقم ٧٠٥ مسحوب على البنك التجاري

وعندما تتوقع الوحدة الاقتصادية بأن هناك كمية من المبيعات سوف ترد اليها خلال الفترة التي تلي اعداد القوائم المالية (أي بعد انتهاء الدورة التجارية)، وتطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر المحاسبي فأنه يجب والحالة هذه عمل مخصص مسموحات المبيعات وفق القيد التالي:

من حـ/ قائمة الدخل (أ.خ)

الى حـ/ مخصص مسموحات المبيعات

١- رد البضاعة المخالفة للمواصفات.

٢- السماح للمشتري بنسبة ٥٪ من قيمة البضاعة نظير عدم رد البضاعة المعيوبة.

في ٣/٢٥ سددت شركة الاخاء ما بذمتها الى شركة النور بشيك رقم ٧٠٥ مسحوب على البنك التجاري.

المطلوب : اثبات قيود اليومية في دفاتر كل من البائع والمشتري.

الحل:

١- تمهيد الحل:

٣٠٠٠ × ٥٪ = ١٥٠ دينار مقدار قيمة المسموحات.

٣٠٠٠ - ٧٥٠ = ٢٢٥٠ دينار قيمة البضاعة بعد خصم قيمة المردودات.

٢٢٥٠ - ١٥٠ = ٢١٠٠ دينار قيمة صافي المبيعات بعد خصم قيمة المسموحات.

القيود:

دفاتر البائع:

٣٠٠٠ من حـ/ المدينون - شركة الاخاء ٣/١٥

٣٠٠٠ الى حـ/ المبيعات

(مبيعاتنا على الحساب لشركة الأخاء على أن يتم تسليم البضاعة بعد أسبوع وتسدد قيمتها بعد عشرة أيام)

من مذكورين

٧٥٠ حـ/ مردودات المبيعات ٣/٢٢

١٥٠ حـ/ مسموحات المبيعات

٩٠٠ الى حـ/ المدينون - شركة الاخاء

(رد البضاعة المخالفة للمواصفات والسماح بمبلغ ١٥٠ دينار نظير عدم رد البضاعة المعيوبة)

وفي نهاية السنة المالية (الدورة التجارية) يظهر حساب مخصص مسموحات المبيعات بالميزانية مطروحاً من قيمة المدينين.

علماً أن تكوين مخصص مسموحات المبيعات لا يؤثر إطلاقا على رقم المدينين، لأن عمل هذا المخصص لا يمنع من مطالبة المدينين بكامل الدين الذي بذمتهم، إلا أن عمل هذا المخصص يتمشى مع سياسة الحيطة التي تنص بأخذ الخسائر المحتملة في الحسبان، ويحتسب مخصص المسموحات كنسبة مئوية من رصيد المبيعات الآجلة الظاهر بميزان المراجعة.

وفي حالة وجود مخصص مسموحات المبيعات في ميزان المراجعة فان ذلك يعني أن هذا المخصص تم تكوينه من العام الماضي. ولذلك تتم مقارنة المخصص الجديد بالمخصص القديم لايجاد الفرق السالب أو الموجب بين المخصصين للقيام بمعالجته حسب الضرورة.

الديون المعدومة:

تعتبر طريقة البيع الآجل احدى أساليب البيع التي يتم اللجوء اليها لتسهيل مهمة عقد الصفقات التجارية بهدف ترويج السلع والخدمات التي تتعامل بها الوحدات الاقتصادية. إلا أن هذه الطريقة لا تخلو من بعض المخاطر التي تتعرض لها الجهة المقدمة لهذا التسهيل مثل امتناع المدين عن تسديد ما بذمته من ديون نتيجة لعسرة المالي أو افلاسه أو لأي سبب آخر مما يترتب على ذلك تحمل الوحدة الاقتصادية لخسائر تسمى الديون المعدومة (د. م .) ويعتبر الدين معدوماً عند التأكد من عدم امكانية تحصيلة بعد اتخاذ كافة الاجراءات القانونية اللازمة لتحصيل الدين. ولذلك عند التحقق من عدم امكانية تحصيل الدين يتم استنزال قيمته من رصيد المدينين بموجب القيد التالي:

من حـ/ ديون معدومة (د . م .)

الى حـ/ المدينون - اسم العميل

ويقفل حساب الديون المعدومة في نهاية السنة بقائمة الدخل (أو حساب الأرباح والخسائر أو ملخص الايرادات والمصروفات) كعبء حقيقي على دخل الفترة التي تعد عنها القوائم المالية وذلك بموجب القيد التالي:

من حـ/ قائمة الدخل (أ.خ)

الى حـ/ الديون المعدومة

وتقسم الديون المعدومة الى قسمين رئيسيين هما:

أولاً: ديون معدومة محققة على وجة الدقة:

أن الديون المعدومة والمحققة على وجهة الدقة يتم طرحها من رصيد المدينين، إما خلال السنة أو في نهايتها، وفي كلا الحالتين السابقتين يجب اثبات الدين المعدوم بتاريخ اعدامه في دفاتر الوحدة الاقتصادية وفق القيود المشار اليها فيما سبق.

مثال (٥):

اظهر ميزان مراجعة شركة البسمة التجارية البيانات التالية:

٢٠٠٠٠ مدينون، ٤٠٠٠ ديون معدومة.

وفي نهاية المدة التجارية أعدم دين قدره ٢٠٠٠ دينار.

المطلوب: اجراء قيود التسوية والإقفال.

الحل:

١- قيد التسوية والإقفال:

٢٠٠٠ من حـ/ الديون المعدومة		١٢/٣١
	٢٠٠٠ الى حـ/ المدينون	
٦٠٠٠ من حـ/ قائمة الدخل (أ. خ)		١٢/٣١ "
	٦٠٠٠ الى حـ/ الديون المعدومة	

من المثال السابق يمكن أن نسجل الملاحظات التالية:

١- الديون المعدومة خلال السنة والظاهر رصيدها بميزان المراجعة (٤٠٠٠ دينار) سبق وأن تم استنزالها من رصيد حساب المدينين.

ولذلك في نهاية السنة المالية يتم عمل قيد تسوية للديون التي اعدمت فقط في نفس الفترة.

٢- يعمل قيد تحميل الديون المعدومة {خلال السنة (الظاهرة بميزان المراجعة) والديون المعدومة في نهاية السنة} على حساب الأرباح والخسائر (٤٠٠٠ + ٢٠٠٠).

٣- يصبح رصيد المدينين بعد اثبات الدين المعدوم في نهاية السنة (عند الجرد) ١٨٠٠٠ دينار (٢٠٠٠٠ - ٢٠٠٠)، أي رصيد المدينين الظاهر بالميزان - الديون المعدومة في نهاية السنة.

ثانياً : الديون المعدومة غير المحددة على وجة الدقة:

وهي تلك الديون التي لم يجر التأكد من اعدامها خلال السنة، ومادامت هي موضع التأكد فلذلك لا يجري طرح مبلغها من رصيد المدينين، الا أنه يجب تحميلها على قائمة الدخل (أو ملخص الايرادات والمصروفات أو حساب الأرباح والخسائر) خصماً على ايرادات الفترة تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر المحاسبي. وتأسيساً على ما تقدم يتم عمل مخصص بقيمة الديون غير المحددة على وجة الدقة يسمى بمخصص الديون المعدومة لأنه يعبر عن نقص مؤكد في قيمة المدينين. ولذلك يتم اثبات هذا المخصص في نهاية الفترة بالقيد التالي:

من حـ/ قائمة الدخل (أ . خ)

الى حـ/ مخصص الديون المعدومة

مثال (٦):

في ١٩٩٦/١٢/٣١م وعند اعداد الحسابات الختامية لإحدى الشركات التجارية كون مخصص للديون المعدومة بمبلغ ٧٠٠ دينار وذلك لمقابلة خسارة مؤكدة نتيجة افلاس المدين صلاح العجلوني. ولذلك يكون لهذا المبلغ مخصص للديون المعدومة بالقيد الآتي:

٧٠٠ من حـ/ قائمة الدخل(أ. خ)

٧٠٠ الى حـ/ مخصص الديون المعدومة

ومن القيد السابق يتضح ان رصيد المدينين الظاهر بميزان المراجعة في نهاية الفترة المالية سوف لا يتأثر بمخصص الديون المعدومة سواء بالزيادة أو النقصان، وإنما يظهر هذا المخصص بقائمة المركز المالي إما مطروحاً من رقم المدينين أو في بند مستقل بجانب الخصوم. وعند تحقق الدين غير المحقق على وجهة الدقة في الفترة أو الفترات اللاحقة يتم قفل مبلغة في حساب مخصص الديون المعدومة وأي فرق بالزيادة أو النقصان بالمخصص يرحل الى حساب الأرباح والخسائر (قائمة الدخل أو ملخص الايرادات والمصروفات).

فلو فرضنا أنه في سنة ١٩٩٦م تم اعدام ٥٠٠ دينار من ديون العميل صلاح العجلوني فهنا نجري القيد التالي:

٥٠٠ من حـ/ الديون المعدومة

٥٠٠ الى حـ/ المدينون – صلاح العجلوني

٥٠٠ من حـ/ مخصص الديون المعدومة

٥٠٠ الي حـ/الديون المعدومة

٢٠٠ من حـ/ مخصص الديون المعدومة

٢٠٠ الى حـ/ قائمة الدخل (أ. خ) – ايراد سنوات سابقة

وتجدر الاشارة الى أن كثيراً ما يثار جدل بخصوص طبيعة الديون المعدومة مفادة هل أن هذا النوع من الديون يتعلق بوظيفة البيع أم بوظيفة الادارة العامة، فيرى البعض أن هذا الدين يرتبط بسياسة البيع التي تتبعه الادارة وهو المبيعات الآجلة، ولذلك فهو مرتبط بوظيفة البيع. بينما يرى البعض الآخر ان الديون المعدومة لا ترتبط بوظيفة البيع بل هي نتيجة سوء وإهمال الادارة في اختبار العملاء الجيدين أو في سياسة تحصيل الديون في الوقت المناسب.

وأرى ان وجهة النظر الاخيرة هي الاصح لكونها تتفق مع طبيعة الديون المعدومة. باعتبار أن هذه الديون هي نتيجة اتباع الادارة سياسة البيع الآجل التي تأتي بعد عملية البيع مباشرة ولذلك فانها ترتبط بسوء سياسة التحصيل التي تتبعها الادارة.

تحصيل الديون المعدومة:

إن اعدام الديون في السجلات المحاسبية لا تعتبر نهائية لأنه قد يحدث أن يتم تحصيلها بالكامل أو تحصيل جزء منها في السنة أو السنوات التي تلي سنة إعدامها، ولذلك فعند تحصيل هذه الديون يتم اثباتها في الدفاتر بالقيد التالي:

من حـ/ الخزينة أو البنك

الى حـ/ ديون معدومة محصلة

وفي نهاية السنة المالية التي حصلت فيها هذه الديون تقفل في قائمة الدخل (ملخص الايرادات والمصروفات أو حساب الأرباح والخسائر) كايراد للفترة التي حصلت فيه الديون التي سبق وان عدمت وذلك بموجب القيد التالي:

من حـ/ ديون معدومة محصلة

الى حـ/ قائمة الدخل (الأرباح والخسائر)

مثال (٧):

في سنة ١٩٩٥م تم اعدام دين لأحد العملاء بمبلغ ٢٠٠ دينار وحمل خصماً على ايرادات تلك الفترة، وفي سنة ١٩٩٦م تم تحصيل مبلغ ١٠٠ دينار من الدين السابق. ففي مثل هذه الحالة يجري اثبات العملية بالدفاتر بالصورة التالية:

١٠٠ من حـ/ الخزينة

١٠٠ الى حـ/ ديون معدومة محصلة

١٠٠ من حـ/ ديون معدومة محصلة

١٠٠ الى حـ/ قائمة الدخل (ملخص الدخل)

الديون المشكوك في تحصيلها:

الديون المشكوك في تحصيلها ما هي الا ديون محتمل عدم تحصيلها نتيجة الشك في تحصيل الديون التي بذمة أحد العملاء أو مجموعة منهم، ومادام عنصر الشك موجوداً هنا فان المبادئ المحاسبية تتطلب الاحتياط له عن طريق عمل مخصص لمواجهة الخسارة المحتملة، وهذا المخصص يطلق عليه اسم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، ويتم معالجته بطريقتين هما:

١- الطريقة المباشرة:

تقضي هذه الطريقة بعدم تسجيل أي قيد محاسبي عند الشك في تحصيل الديون، وإنما يجري اثبات الخسائر الناجمة عن ذلك عند التأكد من عدم تحصيل قيمة الدين، وتحميلة على حساب الديون المعدومة خصماً من رصيد المدينين كما هو الحال عند اعدام أي دين آخر، وذلك بموجب القيد التالي:

من حـ/ ديون معدومة

الى حـ/ المدينون - اسم العميل

ويتم تحميل قيمة هذا الدين بالاضافة الى الديون المعدومة الأخري خصماً على ايرادات الفترة التي أعدم فيه الدين. وذلك في نهاية السنة المالية بموجب القيد التالي:

من حـ/ قائمة الدخل (أرباح وخسائر)

الى حـ/ ديون معدومة

إلا أن هذه الطريقة تتنافى مع مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات الذي يقتضي مقارنة الايرادات (التي يحصل عليها المشروع خلال الفترة المحاسبية، والتي تتحقق محاسبياً طبقاً لعرف التحقق) بالمصروفات التي تمت التضحية بها أو التكاليف التي تم استنفادها في سبيل الحصول على تلك الايرادات. كما أنها تتنافى مع مبدأ الحيطة والحذر الذي يقضي الاحتياط من الخسائر المحتملة. وبالاضافة الى ذلك فان اتباع هذه الطريقة يؤدي الى اظهار المركز المالي للمشروع على غير حقيقته وذلك لعدم دقة رصيد المدينين الذي يكون بقيمة أكبر من حقيقته لعدم وجود مخصص للديون المشكوك في تحصيلها.

٢- الطريقة غير المباشرة:

يتم اتباع هذه الطريقة تطبيقاً للمبادئ المحاسبية التي تقضي بالاحتياط والتحسب للخسائر محتملة الوقوع في المستقبل، كما أنها (أي الطريقة غير المباشرة) تتفادى العيوب

الناجمة عن تطبيق الطريقة المباشرة في معالجة الديون المشكوك في تحصيلها. وعلى هذا الأساس يكون في نهاية الفترة المالية مخصص يحجز من دخل الفترة لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها ويظهر هذا الحساب مخصوصاً من رصيد المدينين بقائمة المركز المالي أو يظهر ببند مستقل ضمن الخصوم المتداولة. وعند تكوين المخصص المشار اليه يجري المحاسب القيد التالي:

من حـ/ قائمة الدخل (أو الأرباح والخسائر)

الى حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

مما سبق يتضح أن عمل مخصص للديون المشكوك في تحصيلها لا يؤثر على رقم المدينين سواء بالزيادة أو النقصان، لأن عمل هذا المخصص لا يمنع من مطالبة المدينين تسديد ما بذمتهم من ديون. وانما جاء تكوين هذا المخصص تحسباً لوقوع خسائر ناجمة عن عدم تمكن أحد المدينين من تسديد ديونه، وذلك انسجاماً مع مبدأ الحيطة والحذر المحاسبي.

ولابد وقبل عمل هذا المخصص من فحص حسابات الاستاذ بغية التعرف فيما اذا كان سبق وان تم عمل مخصص من هذا النوع في السنة السابقة، وهنا يواجهنا أحد الاحتمالين الآتيين:

أولاً: عدم وجود رصيد سابق لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها، ومادام الأمر يقضي عمل مخصص، فيتم ولحالة هذه تقدير قيمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بحيث يكون مساوياً لما يتوقع من عدم تحصيلة من ديون في المستقبل ويتم حجزه من دخل الفترة، ومن ثم يثبت في الدفاتر المحاسبية بجعل حساب الأرباح والخسائر أو ملخص الايرادات والمصروفات أو قائمة الدخل مديناً وحساب المخصص دائناً.

ثانياً: وجود رصيد لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها من العام السابق. وهنا يقابلنا أحد الاحتمالات التالية:

أ - يكون رصيد المخصص المعمول في السنة السابقة مساوياً لقيمة المخصص المراد عمله في هذا العام، ولذلك فما دام الرصيد السابق مساوياً لقيمة مخصص السنة الحالية فلا تجري أي تسوية على رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها باعتبار أن الرصيد يغطي قيمة الديون المحتمل عدم تحصيلها ومساوياً للنقص المحتمل في رصيد المدينين هذا العام.

ب - يكون رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للعام السابق أقل من قيمة الديون المشكوك في تحصيلها هذا العام. ولمواجهة ذلك يجب زيادة رصيد المخصص حتى يكون مساوياً لقيمة الديون المشكوك في تحصيلها بالقيد التالي:

من حـ/ قائمة الدخل أو (الأرباح والخسائر)

الى حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها

علماً أن تعلية قيمة مخصص هذا العام تتم بالفرق بين رصيد المخصص للسنة السابقة الظاهر بميزان المراجعة في نهاية الفترة المالية وقيمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها هذا العام. فلو فرضنا ان رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للعام السابق والظاهر بميزان المراجعة في السنة المراد الاحتياط من ديونها المشكوك في تحصيلها ٥٠٠ دينار و بينما كانت قيمة هذه الديون تقدر بمبلغ ٧٠٠ دينار. ففي مثل هذه الحالة يكون قيمة تعلية المخصص ٢٠٠ دينار، أي ايجاد الفرق بين رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للسنة السابقة وقيمة الدين المشكوك في تحصيلها هذا العام (٧٠٠ – ٥٠٠) وبقيمة الفرق يتم اجراء القيد التالي في نهاية الفترة المالية:

٢٠٠ من حـ/ قائمة الدخل (أ.خ)

٢٠٠ الى حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

ويظهر الرصيد الجديد لحساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها مخصوماً من حساب المدينين بقائمة المركز المالي بجانب الأصول، أوبند مستقل في جانب الخصوم.

جـ – يكون مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للعام السابق أكبر من قيمة الديون المشكوك في تحصيلها هذا العام. فبموجب هذه الحالة يتم تخفيض رقم المخصص للسنة السابقة بمقدار قيمة الفرق بين الرصيد السابق وقيمة الديون المشكوك في تحصيلها هذا العام، وبالفرق يتم اجراء القيد التالي:

من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

الى حـ/ قائمة الدخل (أ.خ)

ويكون الرصيد الجديد ظاهراً بقائمة المركز المالي مطروحاً من رقم المدينين أو في بند مستقل بجانب الخصوم كما هو في الحالات السابقة.

مثال (٨) :

الأرصدة التالية ظهرت ضمن ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر احدى الشركات التجارية : ٦٢٥٠ مدينون، ٢٠٠ ديون معدومة، ٦٠٠ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

فاذا علمت بأنه أعدم في نهاية السنة دين قدره ٢٥٠ دينار.

المطلوب:

١- اجراء قيود اليومية اللازمة.

٢- تصوير حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وحساب الديون المعدومة، ثم بين أثر العمليات السابقة على القوائم المالية في نهاية الفترة المالية. وذلك في ظل الافتراضات المستقلة التالية:

أ- عدم وجود رصيد مخصص للديون المشكوك في تحصيلها في السنة السابقة ويراد عمل مخصص للديون المشكوك في تحصيلها هذه السنة بنسبة ٥٪ من رصيد المدينين.

ب - اعتبار كافة الأرصدة السابقة والظاهرة بميزان المراجعة كما هي ويراد عمل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ١٠٪ من رصيد المدينين.

جـ - اعتبار كافة الأرصدة السابقة والظاهرة بميزان المراجعة كما هي ويراد عمل لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ٨٪ من رصيد المدينين.

د - اعتبار كافة الأرصدة السابقة والظاهرة بميزان المراجعة كما هي ويراد عمل لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ١٢٪ من رصيد المدينين.

الحل:

الافتراض (أ):

مخصص الديون المشكوك فيها = رصيد المدينين الصافي (رصيد المدينين بالميزان - الديون المعدومة في نهاية السنة) × النسبة.

= (٦٢٥٠ - ٢٥٠) × ٥٪ = ٣٠٠ دينار.

بما أن الفرض يشير الى عدم وجود مخصص للديون المشكوك في تحصيلها من السنة السابقة فإنه والحالة هذه يعتبر المخصص المعمول هذه السنة هو الرصيد الوحيد وعليه يخصم من دخل الفترة ويحمل على قائمة الدخل أو (الأرباح والخسائر).

١- قيود التسوية والاقفال في ١٢/٣١

٢٥٠ من حـ/ الديون المعدومة

٢٥٠ الى حـ/ المدينون

٧٥٠ من حـ/ أ . خ أو (ملخص الدخل)

الى مذكورين

٤٥٠ حـ/ ديون معدومة

٣٠٠ حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

٢- حسابات الأستاذ:

حـ/ الديون المعدومة

٢٠٠	رصيد بالميزان	٤٥٠	من حـ/ أ. خ
٢٥٠	الى حـ/ المدينون		
٤٥٠		٤٥٠	

حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

٣٠٠	رصيد يظهر بقائمة المركز المالي	٣٠٠	من حـ/ أ. خ
٣٠٠		٣٠٠	

حـ/ المدينين

٦٢٥٠	رصيد ١٢/٣١	٢٥٠	من حـ/ ديون معدومة
		٦٠٠٠	رصيد(يظهر بقائمة المركز المالي)
٦٢٥٠		٦٢٥٠	

حـ/ أ.خ

٤٥٠	الى حـ/ د. م		
٣٠٠	الى حـ/ مخصص ديون مشكوك فيها		

قائمة المركز المالي

الأصول المتداولة:		
المدينون	٦٠٠٠	
- مخصص ديون مشكوك فيها	٣٠٠٠	
		٥٧٠٠

الافتراض (ب):

(٦٢٥٠ – ٢٥٠) × ١٠٪ = ٦٠٠ دينار قيمة الديون المشكوك في تحصيلها هذا العام.

بما أن رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها هذا العام = رصيد مخصص السنة السابقة.

اذاً لا يعمل أي قيد تسوية لذلك.

١- قيود التسوية في ١٢/٣١:

٢٥٠ من حـ/ الديون المعدومة

٢٥٠ الى حـ/ المدينون

٤٥٠ من حـ/ أ. خ أو (ملخص الدخل)

٤٥٠ الى حـ/ الديون المعدومة

٢- حسابات الأستاذ:

حـ/ الديون المعدومة

٢٠٠	رصيد ١٢/٣١	٤٥٠	من حـ/ أ. خ
٢٥٠	الى حـ/ المدينون		
٤٥٠		٤٥٠	

حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

٦٠٠	رصيد يظهر بقائمة المركز المالي	٦٠٠	رصيد بالميزان
٦٠٠		٦٠٠	

حـ / مدينين

رصيدبالميزان	٦٢٥٠	من حـ/ ديون معدومة	٢٥٠
		رصيد (يظهر بقائمة المركز المالي)	٦٠٠٠
	٦٢٥٠		٦٢٥٠

٣- القوائم المالية:

حـ / أ.خ

الى حـ / د. م	٤٥٠		

قائمة المركز المالي

الأصول المتداولة:		
المدينون	٦٠٠٠	
- مخصص ديون مشكوك فيها	٦٠٠	
		٥٤٠٠

الافتراض (حـ):

(٦٢٥٠ - ٢٥٠) × ٨٪ = ٤٨٠ دينار مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لهذا العام.

بما أن رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للعام السابق = ٦٠٠

اذاً ٦٠٠ - ٤٨٠ = ١٢٠ دينار الزيادة في المخصص والذي يستوجب تنزيله من مخصص العام السابق.

١- قيود التسوية والاقفال في ١٢/٣١:

٢٥٠ من حـ/ الديون المعدمة

٢٥٠ إلى حـ/ المدينون

١٢٠ من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

١٢٠ إلى حـ/ أ.خ

٤٥٠ من حـ/ أ.خ

٤٥٠ إلى حـ/ الديون المعدومة

٢- حسابات الاستاذ:

حـ/ الديون المعدومة

٢٠٠	رصيد بالميزان	٤٥٠	من حـ/ أ.خ
٢٥٠	إلى حـ/المدينون		
٤٥٠		٤٥٠	

حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

١٢٠	الى حـ/ أ.خ	٦٠٠	رصيد بالميزان
٤٨٠	رصيد يظهر بقائمة المركز المالي		
٦٠٠		٦٠٠	

حـ/ المدينين

٦٢٥٠	رصيد بالميزان	٢٥٠	من حـ/ ديون معدومة
		٦٠٠٠	رصيد (يظهر بقائمة المركز المالي)
٦٢٥٠		٦٢٥٠	

٣- القوائم المالية:

حـ/ أ.خ

٤٥٠	إلى حـ/ د.م	١٢٠	من حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها

قائمة المركز المالي

الاصول المتداولة:		
المدينون	٦٠٠٠	
- مخصص ديون مشكوك فيها	٤٨٠	
	٥٥٢٠	

الإقتراض (د)

(٦٢٥٠-٢٥٠) ×١٢٪ = ٧٢٠ دينار مخصص الديون المشكوك في تحصيلها هذا العام.

بما أن رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها = ٦٠٠٠ دينار فإنه إذاً أقل من المخصص المراد عمله لمواجهة هذا العام بمبلغ ١٢٠ دينار.

لذلك من الضروري تعلية رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للعام السابق بمقدار الفرق السابق.

١- قيود التسوية والاقفال في ١٢/٣١:

٢٥٠ من حـ/ الديون المعدومة

٢٥٠ إلى حـ/ المدينون

٥٧٠ من حـ/ أ.خ

إلى مذكورين

٤٥٠حـ/ الديون المعدومة

١٢٠ حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

٢- حسابات الاستاذ

حـ/ الديون المعدومة

٢٠٠	رصيد بالميزان	٤٥٠	من حـ/ أ.خ
٢٥٠	إلى حـ/ المدينون		
٤٥٠		٤٥٠	

حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

٧٢٠	رصيد يظهر بقائمة المركز المالي	٦٠٠	رصيد بالميزانية
		١٢٠	من حـ/ أ.خ
٧٢٠		٧٢٠	

حـ/ المدينين

٦٢٥٠	رصيد بالميزان	٢٥٠	من حـ/ ديون معدومة
		٦٠٠٠	رصيد (يظهر بقائمة المركز المالي)
٦٢٥٠		٦٢٥٠	

١- القوائم المالية:

حـ/ أ.خ

٤٥٠	إلى حـ/ د.م	١٢٠	من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

قائمة المركز المالي

الأصول المتداولة:		
المدينون	٦٠٠٠	
- مخصص ديون مشكوك فيها	٧٢٠	
		٥٢٨٠

طرق تقدير الديون المشكوك في تحصيلها:

هنال عدد من الطرق التي بواسطتها يتم تحديد قيمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. وأهم هذه الطرق هي:

١- كنسبة مئوية من صافي المبيعات الآجلة.

٢- كنسبة مئوية من أرصدة العملاء (المدينين)

٣- تقدير المخصص بواسطة تحديد أعمار حسابات العملاء.

وفي الفقرات التالية سوف نتطرق إلى كل طريقة من هذه الطرق الثلاث بشيء من التفصيل:

١- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كنسبة مئوية من صافي المبيعات الآجلة:

تستند هذه الطريقة على أساس ما يتوفر لدى الوحدة الاقتصادية من بيانات ومعلومات عن الديون السابقة وما تتيحه من خبرة واستنتاج مستقبلي لحالة الديون المشكوك في تحصيلها. فلو كانت البيانات السابقة تشير إلى أن ١٪ من صافي المبيعات الآجلة هي ديون مشكوك في تحصيلها كمتوسط، فعلى أساس ذلك يتم أخذ هذه النسبة لإحتساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها من صافي المبيعات الآجلة للسنة المراد عمل مخصص لها. بمعنى آخر أن هذه الطريقة تقوم على أساس إحتساب متوسط للديون المشكوك في تحصيلها لعدد من السنوات واعتماده كنسبة مئوية من قيمة المبيعات الآجلة في كل سنة يعمل عنها هذا المخصص. فلو فرضنا أن الديون المشكوك في تحصيلها للفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٦م كانت ١٪، ٢٪، ٢٪، ١٪، ٢٪، ١٪ من صافي قيمة المبيعات الآجلة للسنوات السابقة على التوالي، ويراد عمل مخصص للديون المشكوك في تحصيلها لسنة ١٩٩٧م، ولأجل تحديد المخصص المطلوب يتم استخراج المتوسط الحسابي للنسب السابقة فنحصل على نسبة المخصص لسنة ١٩٩٧م وهو ٥ر١٪ من صافي قيمة المبيعات الآجلة.

٢- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كنسبة مئوية من إجمالي أرصدة العملاء:

لا تختلف هذه الطريقة عن سابقتها من حيث أسلوب إستخراج المخصص وإنما الفرق يكمن في إستبدال صافي المبيعات الآجلة بأرصدة العملاء، فإذا وجد أن خبرة السنوات السابقة تشير إلى عدم تحصيل ٦٪ من أرصدة العملاء البالغ رصيدهم الإجمالي لهذه السنة ٧٠٠٠٠ دينار، فإن تحديد المخصص المطلوب يتم بضرب النسبة (٦٪) في رصيد إجمالي العملاء للحصول على قيمة المخصص أي ٧٠٠٠٠×٦٪=٤٢٠٠ دينار.

٣- تقدير المخصص بواسطة تحديد أعمار حسابات العملاء:

تقوم طريقة تحديد أعمار حسابات العملاء على الدراسة التفصيلية لرصيد حساب كل عميل من العملاء ومعرفة حركة وإتجاهات الرصيد خلال الفترة المحاسبية، ومن ثم يتم تحليل أرصدة العملاء إستناداً إلى السياسة الإئتمانية وشروط الإئتمان. وعلى ضوء ذلك يحدد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. ولتوضيح هذه الطريقة نفترض أن فترة الإئتمان الممنوحة للعملاء هي ثلاثة أشهر، فتجري على ضوء ذلك دراسة وتحليل أرصدة العملاء إلى فئات وفق الجدول التالي:

اسم العميل	الرصيد	مدة الارصدة (بالاشهر)			
		أقل من ٣	من ٣ إلى ٦	من ٦ إلى ٩	اكثر من ٩
خليفة مصباح	٧٠٠		٧٠٠		
عبد الباسط مانه	٣٥٢٠	٣٢٥٠			
طارق العواملة	١٢٢٠	١٢٢٠			
سعود أبو قرين	٤٢٥٠				٤٢٥٠
نور الدين الرقيعي	٨٥٠			٨٥٠	
نوري برشان	٦٠٠		٦٠٠		
المجموع (افتراضي)	٨٠٠٠٠	٦٤٠٠٠	٩٠٠٠	٣٠٠٠	٤٠٠٠٠
احتمال التحصيل		١٠٠٪	٩٠٪	٥٠٪	١٠٪

وعلى أساس معطيات الجدول السابق واستناداً لخبرة السنوات السابقة يتم تحديد احتمالات تحصيل الديون حيث يطلق على الديون التي يكون احتمالها ١٠٠٪ بالديون الجيدة، والديون التي يكون احتمال تحصيلها ٥٠٪ ديون عادية، أما الديون التي يقل احتمال تحصيلها عن ٥٠٪ فتسمى بالديون الرديئة. ولتحديد المخصص من النسب السابقة يتم عن طريق ضرب كل فئة من الفئات في المتمم الحسابي لاحتمال التحصيل كما هو موضح بالجدول التالي [١]:

الفئة	القيمة	احتمال التحصيل	احتمال عدم التحصيل	مقدار المخصص
	دينار			دينار
الأولى	٦٤٠٠	١٠٠٪	صفر	صفر
الثانية	٩٠٠٠	٩٠٪	١٠٪	٩٠٠
الثالثة	٣٠٠٠	٥٠٪	٥٠٪	١٥٠٠
الرابعة	٤٠٠٠	١٠٪	٩٠٪	٣٦٠٠
المجموع	٢٢٤٠٠			٦٠٠٠

وعلى ضوء الجدول السابق يتم تكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بمقدار ٦٠٠٠ دينار، مع ملاحظة أن رصيد المخصص بموجب طريقة النسبة من صافي المبيعات الآجلة يكون تراكمياً أي أن المبلغ المستخرج كمخصص للديون المشكوك في تحصيلها لهذا العام لا يتم مقارنته مع رصيد السنة السابقة الظاهر بميزان المراجعة فمثلاً لو كان رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الظاهر ميزان المراجعة ٧٠٠ دينار ويراد عمل مخصص لهذه السنة بنسبة ١٠٪ من المبيعات الآجلة البالغ قيمتها ٨٥٠٠ دينار فيكون المخصص عبارة عن ضرب النسبة ١٠٪ في قيمة المبيعات الآجلة ٨٥٠٠ دينا ليساوي ٨٥٠ دينار والمبلغ الأخير يثبت به قيد تسوية بالكامل دون مراعاة الرصيد السابق ولذلك يصبح رصيد المخصص الجديد بعد التسوية ١٥٥٠ دينار، بينما الطريقتان السابقتين (الثانية والثالثة) تأخذ بنظر الاعتبار رصيد السنة السابقة. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن رصيد المخصص الذي يتكون كنسبة من المبيعات الآجلة يكون مرتبطاً بمبيعات السنة الذي كون فيها، أما المخصص المكون كنسبة مئوية من أرصدة العملاء أو عن طريق تحليل أعمار أرصدة العملاء فهو يرتبط برصيد إجمالي العملاء في تاريخ نهاية الفترة المحاسبية الذي يتم تقيم أرصدة حسابات العملاء فيه [٢].

---

(١) د. عبد الحي مرعي: مصدر سابق، صفح ٥٥٥-٥٥٦.

(٢) المصدر السابق، صفحة ٥٥٧.

مثال (٩):

الأرصدة التالية ظهرت ضمن ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر إحدى الشركات التجارية في ١٩٩٦/١٢/٣١: ٧٥٠٠ مدينون، ٩٥٠٠٠ مبيعات، ٣٠٠ ديون معدومة، ٤٠٠ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

وعند الجرد أعدم دين قدره ٢٥٠ دينار.

والمطلوب:

١- إجراء قيود اليومية اللازمة.

٢- بيان أثر العمليات السابقة على حسابات الأستاذ المختصة، وعلى القوائم المالية، وذلك وفق الطريقتين التاليتين:

أ- إحتساب المخصص كنسبة مئوية من صافي المبيعات الآجلة التي بلغت ٤٠٪ من قيمة المبيعات الإجمالية، ونسبة المخصص المراد عملها تعادل ١٠٪ من صافي المبيعات الآجلة.

ب- إحتساب المخصص بنسبة ٥٪ من رصيد حساب المدينين.

الحل:

تمهيد الحل:

المبيعات الآجلة = المبيعات الإجمالية × نسبة المبيعات الآجلة

= ٩٥٠٠٠ × ٤٠٪

= ٣٨٠٠٠ دينار

مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كنسبة مئوية من المبيعات الآجلة

= المبيعات الآجلة × نسبة المخصص

= ٣٨٠٠٠ × ١٠٪ = ٣٨٠٠ دينار

مخصص الديون المشكوك في تحصيلهاكنسبة مئوية من رصيد المدينين = (٧٥٠٠-٢٥٠) × ٥٪ = ٣٦٢٥ دينار

الحل:

بموجب طريقة النسبة المئوية من صافي المبيعات:

١- قيود اليومية في ٣١/١٢:

٢٥٠ من حـ/ ديون معدومة

٢٥٠ إلى حـ/ المدينون

٤٣٥٠ من حـ/ الأرباح والخسائر أو (قائمة الدخل)

إلى مذكورين

٥٥٠حـ/ ديون معدومة

٣٨٠٠حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

٢- حسابات الأستاذ:

حـ / الديون المعدومة

رصيد بالميزان	٣٠٠	من حـ/ أ.خ	٥٥٠
الى حـ/ المدينون	٢٥٠		
	٥٥٠		٥٥٠

حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

رصيد يظهر بالميزانية	٤٢٠٠	رصيد بالميزان	٤٠٠
		من حـ/ أ. خ	٣٨٠٠
	٤٢٠٠		٤٢٠٠

٣- القوائم المالية:

حـ/ أ . خ

إلى حـ/ د. م	٥٥٠		
الى حـ/ مخصصديون مشكوك فيها	٣٨٠٠		

الميزانية

الاصول المتداولة:		
المدينون	٧٢٥٠	
- مخصص ديون مشكوك فيها	٣٨٠٠	
	٣٤٥٠	

الحل:

احتساب المخصص كنسبة مئوية من رصيد المدينين:

١- قيود اليومية في ٣١/١٢:

٢٥٠ من حـ/ الديون معدومة

٢٥٠ إلى حـ/ المدينون

٢٧/٥ من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

٢٧/٥ الى جـ / أ. خ

٥٥٠ من حـ/ أ. خ

٥٥٠ الى حـ/ الديون المعدومة

٢- حسابات الاستاذ

حـ/ الديون المعدومة

٣٠٠	رصيد بالميزان	٥٥٠	من حـ/ أ.خ
٢٥٠	الى حـ/ المدينون		
٥٥٠		٥٥٠	

حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

٢٧/٥	الى حـ/ أ.خ	٤٠٠	رصيد بالميزان
٣٦٤٥	رصيد بالميزانية		
٤٠٠		٤٠٠	

حـ/المدينين

٧٥٠٠	رصيد بالميزان	٢٥٠	من حـ/ ديون معدومة
		٧٢٥٠	رصيد بالميزانية
٥٥٠		٧٥٠٠	

٣- القوائم المالية:

حـ/ أ.خ

٥٥٠	الى حـ/ د.م		
٢٧/٥	الى حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها		

الميزانية

الاصول المتداولة:		
المدينون	٧٢٥٠	
- مخصص ديون مشكوك فيها	٣٦٢٥	
	٧١٢٧٥	

ثانياً: أوراق القبض:

تمثل أوراق القبض تعهداً كتابياً موقع من قبل العميل بدفع مبلغ معين في تاريخ معين وذلك سداداً لقيمة خدمات أو أصول تم نقل ملكيتها الى العميل. وهي بذلك تعتبر وسيلة من الوسائل لتسوية الحسابات الناشئة بين المدين والدائن. ويتم التعبير عن أوراق القبض التي تملكها الوحدة الاقتصادية والتي لم تستحق في تاريخ اعداد الحسابات الختامية والميزانية بالقيمة الأسمية. وهذه القيمة تمثل ديوناً للوحدة الاقتصادية طرف الغير. فهي لهذا تعتبر من الحسابات المدينة، وهي كبقية الديون الأخرى قد تتعرض الى احتمال عدم تحصيلها واعتبارها ديوناً معدومة أو مشكوكاً في تحصيلها . وأوراق القبض هي أحد أشكال الأوراق التجارية التي تنقسم الى نوعين هما:

١- الكمبيالة .

٢- السند الأذني.

ويعرف القانون التجاري الكمبيالة بأنها «أمر بالدفع يصدر من الدائن الى المدين يأمره فيه بدفع مبلغ معين في تاريخ معين لأمر الساحب أو لأمر شخص ثالث يسمى المستفيد».

وهي بذلك (أي أوراق القبض) تمثل حقاً يستطيع مالكها من قبض قيمتها في تاريخ استحقاقها ، وقد يكون مالكها لها إما المستفيد الأصلي أو المظهر له. ويعتبر الحصول على الورقة التجارية بمثابة تحويل للدين من حساب شخصي الى حساب غير شخصي ثابت بورقة تجارية، أي انها عملية تغيير في هيكل أصول الوحدة الاقتصادية.

معالجة العمليات الخاصة بأوراق القبض:

هناك العديد من العمليات المالية الخاصة بأوراق القبض والتي تشمل أيضاً السند الأذني ومن بين هذه العمليات الحالات التالية:

معالجة العمليات الخاصة بأوراق القبض:

هناك العديد من العمليات المالية الخاصة بأوراق القبض والتي تشمل أيضاً السند الأذني ومن بين هذه العمليات الحالات التالية:

١- العمليات التي تتم عند استحقاقها وتحصيل قيمتها مباشرة أو عن طريق البنك.

٢- العمليات التي تتم قبل تاريخ الاستحقاق، وتشمل الحالات التالية:

أ - تحويل الورقة (تظهيرها) لشخص آخر.

ب - تحصيل قيمتها قبل تاريخ الاستحقاق.

جـ - خصمها (قطعها أو بيعها) لدى البنوك.

٣- العمليات التي تتعلق برفض الورقة.

٤- العمليات التي تتعلق بتجديد الورقة.

وقبل الحديث عن المعالجة المحاسبية لكل حالة من الحالات السابقة لا بد من التطرق الى كيفية نشوء الورقة التجارية، حيث أنها تنشأ من تعامل الوحدة الاقتصادية مع عملاءها بطريقة البيع الآجل (النسيئة)، أي البيع للعملاء دون استلام الثمن نقداً، وبدلاً عن استلام الثمن نقداً يتم استلام ورقة تجارية تستحق كما ذكرنا سابقاً في تاريخ لاحق. وبذلك يتحول الدين الشخصي الى دين ثابت بورقة قبض.

مثال (١٠):

في ١٩٩٦/١/١م باعت شركة الهناء التجارية بضاعة الى الجمعية التعاونية الاستهلاكية في حي الأندلس بمبلغ ٢٥٠٠ دينار. وفي نفس اليوم سحبت شركة الهناء كمبيالة على الجمعية بقيمة الدين تستحق في ١٩٩٦/٣/١م.

والمطلوب:

١- اثبات قيود اليومية الخاصة بالعمليات السابقة بدفتريومية شركة الهناء بتاريخ ١/١.

٢- اثبات قيود اليومية التي اجريت في ٣/١ اذا قامت الجمعية التعارنية الاستهلاكية في حي الأندلس من تسديد قيمة الورقة نقداً.

الحل:

قيود اليومية:

٢٥٠٠ من حـ/ المدينون - الجمعية التعاونية الاستهلاكية

٢٥٠٠ الى حـ/ المبيعات ١٩٩٦/١/١م

٢٥٠٠ من حـ/ أوراق القبض ١٩٩٦/١/١م

٢٥٠٠ الى حـ/ المدينون - الجمعية التعاونية الاستهلاكية

٢٥٠٠ من حـ/ الخزينة ١٩٩٦/٣/١م

٢٥٠٠ الى حـ/ أوراق القبض

ومن حل المثال السابق يمكن اثبات الملاحظات التالية:

١- عند نشوء الدين بتاريخ ١/١ تم اثباته في دفاتر يومية شركة الهناء كحساب شخصي بذمة الجمعية التعاونية الاستهلاكية لحي الأندلس.

٢- عند سحب الورقة التجارية تم تحويل الدين الشخصي الى دين غير شخصي ثابت بورقة تجارية. والذي يؤثر على هيكلية أصول شركة الهناء التجارية، حيث يتم الغاء حساب المدينين بالدفاتر ويظهر بدلاً عنه حساب أوراق القبض.

وورقة القبض بالنسبة للبائع تعتبر ورقة دفع للمشتري وهي التزام عليه بتسديد قيمتها بتاريخ استحقاقها . ولو قمنا بتسجيل العمليات السابقة بدفتر يومية الجمعية التعاونية الاستهلاكية لحي الأندلس نلاحظ ظهور القيود التالية:

٢٥٠٠ من حـ/ المشتريات		١٩٩٦/١/١
	٢٥٠٠ الى حـ/ الدائنون - شركة الهناء التجارية	
٢٥٠٠ من حـ/ الدائنون - شركة الهناء التجارية		١٩٩٦/١/١
	٢٥٠٠ الى حـ/ أوراق الدفع	
٢٥٠٠ من حـ/ أوراق الدفع		١٩٩٦/٣/١
	٢٥٠٠ الى حـ/ الدائنون - شركة الهناء التجارية	

ومن القيود الظاهرة بدفاتر يومية الجمعية التعاونية الاستهلاكية لحي الأندلس يتضح لنا مايلي:

١- الورقة التجارية تعتبر ورقة قبض للبائع وورقة دفع للمشتري.

٢- حساب أوراق القبض مديناً، وحساب أوراق الدفع دائناً.

٣- تظهر أوراق القبض بالميزانية في نهاية السنة المالية بجانب الأصول ضمن فقرات الأصول المتداولة، أما أوراق الدفع فتظهر بجانب الخصوم ضمن فقرات الخصوم المتداولة.

تحصيل قيمة الورقة عن طريق البنك:

عند اختلاف مكان دفع الورقة عن مكان حاملها، أو في حالة وجود حساب لحامل الورقة لدى أحد البنوك، فانه (أي حامل الورقة) يستطيع أن يحصل قيمة الورقة لقاء عمولة يطلق عليها عمولة التحصيل. ففي حالة توسيط البنك بتحصيل قيمة الورقة فان حاملها يقوم بارسالها للبنك خلال مدة كافية ليتسني للبنك مطالبة المدين في تاريخ الاستحقاق وعند تحصيل قيمتها، يقوم

البنك باعلام المستفيد بذلك وعلى ضوء اشعار البنك يسجل الدائن بدفاتره القيد التالي:

من حـ/ أوراق القبض

الى مذكورين

حـ/ البنك

حـ/ عمولة التحصيل

خصم الورقة التجارية لدى البنك :

المقصود بعملية خصم الورقة التجارية لدى البنوك هو بيعها للبنك، وخصوصاً عندما تقدم البنوك التجارية مثل هذه الخدمات لعملائها، فعندما يقبل البنك الورقة على سبيل الخصم فانه مقابل ذلك يدفع له مبلغاً معيناً يكون معادلاً لقيمتها في تاريخ الاستحقاق وهذه القيمة عبارة عن القيمة الاسمية للورقة مضافاً اليها الفائدة المستحقة حتى تاريخ الاستحقاق مطروحاً منها عمولة الخصم. وعندما تستحق الورقة يقوم البنك بتحصيل قيمتها من الدين لتسوية ما دفعه لحامل الورقة.

مثال (١):

بفرض أن شركة الهناء التجارية خصمت الكمبيالة التي لديها والمسحوبة على الجمعية التعاونية الاستهلاكية لحي الأندلس قبل تاريخ استحقاقها. وقد احتسب البنك عمولة خصم ١٪ من قيمة الكمبيالة، وأنه في تاريخ الاستحقاق سددت الجمعية التعاونية الاستهلاكية لحي الأندلس قيمة الكمبيالة.

المطلوب:

اثبات العمليات السابقة بدفاتر كل من شركة الهناء التجارية والجمعية التعاونية الاستهلاكية بحي الأندلس.

الحل:

١- دفاتر شركة الهناء التجارية:

من مذكورين

٢٤٧٥ حـ/ البنك

٢٥ حـ/ مصاريف الخصم

٢٥٠٠ الى حـ/ أوراق القبض

٢- دفاتر الجمعية التعاونية الاستهلاكية لحي الأندلس:

أ - عندما يقوم الدائن (شركة الهناء التجارية) بخصم الورقة لدى البنك فان المدين (الجمعية التعاونية الاستهلاكية لحي الأندلس) لا يثبت أي قيد بدفاتره، الا أنه يدفع قيمة الورقة بتاريخ الاستحقاق ويثبت القيد التالي:

٢٥٠٠ من حـ/ أوراق الدفع

٢٥٠٠ الى حـ/ الخزينة أو البنك

دفع قيمة الكمبيالة لشركة الهناء التجارية

وتجدر الاشارة الى أن هناك وسيلتان لخصم ورقة القبض، هما[١]

١- الخصم بدون حق الرجوع: وهذا يعني بيع الورقة للبنك دون أن يكون له الحق بالرجوع الى الشخص الذي خصم الورقة لديه، بمعنى آخر أن البنك يتحمل المخاطرة في حالة امتناع المسحوب عليه من تسديد قيمة الورقة.

٢- الخصم بحق الرجوع: ويعني أن البنك الذي خصمت لديه الورقة له الحق بالرجوع على الشخص الذي قام بخصم الورقة واستحصال قيمتها في حالة امتناع المسحوب عليه من دفع قيمة الورقة بتاريخ الاستحقاق.

ويتم الافصاح عن قيمة الورقة المخصومة (بحق الرجوع) لدى البنك في قائمة المركز المالي مطروحة من أوراق القبض الظاهرة ضمن الأصول المتداولة وبالصورة التالية:

قائمة المركز المالي

لشركة الهناء التجارية

الاصول المتداولة:		
أوراق قبض	٢٥٠٠	
أوراق قبض مخصومة لدى البنك	(٢٥٠٠)	

(١) دونالد كيسو، جيري ويجانت: مصدر سابق، صفحة ٢٢٢.

دفع قيمة الورقة التجارية قبل تاريخ الاستحقاق:

عندما يتوفر المال الازم للشخص الذي سحبت عليه ورقة تجارية قد يقوم بتسديد قيمتها قبل تاريخ استحقاقها ليستفاد من المزايا الناجمة عن هذه العملية والمتمثلة بالخصم الذي يقدمه المستفيد (الدائن). ويعتبر هذا الخصم خسارة بالنسبة للدائن وربحاً بالنسبة للمدين، ولذلك فانه يعالج معالجة خصم تعجيل الدفع (النقدي).

فلو فرضنا ان الجمعية التعاونية الاستهلاكية لحي الأندلس سددت قيمة الورقة التجارية المسحوبة عليه من قبل شركة الهناء التجارية قبل تاريخ استحقاقها بشهر وتحصلت نتيجة ذلك على خصم ٢٪ من قيمة الورقة، ففي هذه الحالة تظهر القيود التالية في دفاتر الطرفين:

شركة الهناء التجارية:

من مذكورين

٢٤٥٠ حـ/ النقدية

٥٠ حـ/ خصم مسموح به

٢٥٠٠ الى حـ/ أوراق القبض

الجمعية التعاونية الاستهلاكية لحي الأندلس:

٢٥٠٠ من حـ/ أوراق الدفع

الى مذكورين

٢٤٥٠ حـ/ النقدية

٥٠ حـ/ الخصم المكتسب

رفض الورقة:

في حالة رفض المسحوب عليه الورقة من تسديد قيمتها بتاريخ الاستحقاق، فان الدائن يقوم برفع دعوى قضائية ضد المدين ويتحمل لقاء ذلك بعض المصاريف القضائية والتي يطلق عليها مصاريف الاحتجاج (البروتستو).

فلو فرضنا بالمثال السابق ان الجمعية التعاونية الاستهلاكية لحي الأندلس في تاريخ الاستحقاق امتنعت عن تسديد قيمة الورقة مما اضطر شركة الهناء من رفع دعاوى لدى المحاكم المختصة وتحملت نتيجة ذلك مصاريف احتجاج قدرها ٢٥ ديناراً، لذلك تقوم شركة الهناء باثبات القيد التالي:

٢٥٢٥ من حـ/ المدينون – الجمعية التعاونية الاستهلاكية لحي الأندلس

الى مذكورين

٢٥٠٠ حـ/ أوراق القبض

٢٥ حـ/ النقدية (مصروف احتجاج)

ونتيجة المحادثات بين الدائن والمدين إما أن يضطر المدين من تسديد قيمة الورقة وكافة المصاريف الناجمة عن اقامة الدعاوي أو قد يتم تجديد الورقة القديمة بورقة جديدة وبقيمة جديدة تشمل (قيمة الورقة السابقة + مصاريف الاحتجاج + فوائد التأخير).

أسئلة وتمارين الفصل السابع

(أ) أكمل العبارات التالية:

- حسابات المدينين التجارية تمثل جميع ..... الناشئة عن تعاملهم مع الوحدة الاقتصادية.

- حسابات المدينين غير التجارية تمثل الالتزامات النقدية التي تنشأ طرف الغير حيال الوحدة الاقتصادية عن عمليات مختلفة ومتنوعة ومن أمثلتها:

١-

٢-

٣-

٤-

٥-

٦-

- يكون الدين أصلاً متداولاً اذا كان ..... فإذا استحق الدين وفق المعيار السابق يعتبر أصلاً متداولاً.

- المشكلة الأساسية في تقييم حسابات المدينين وأوراق القبض قصيرة الأجل تتركز بالدرجة الأولى على .....

- عند تسجيل المتحصلات في السجلات المحاسبية لابد من مراعاة ثلاثة عوامل رئيسية هي:

١-

٢-

٣-

- تنشأ حسابات المدينين من مزاولة الوحدة الاقتصادية عملية .....

- يتمثل الخصم النقدي في ..... من السعر المحدد للبيع.

- الخصم التجاري عبارة عن .....

- لبعض المحاسبين آراء مختلفة في الخصم النقدي، فالبعض منهم يرى فيه ..... والبعض الآخر يرى أنه .....

- ان طريقة صافي المبيعات احدى الطرق المتبعة لاستخراج الخصم المسموح به الا أن هذه الطريقة لا يتم استخدامها في الحياة العملية وذلك.....

(٢) كيف تفرق بين الأصول المتداولة والأصول طويلة الآجل (الثابتة) اذكر أمثلة على كل نوع منهما.

(٣) ما الفرق بين الخصم النقدي والخصم التجاري، حددها مع ايراد امثلة محاسبية لتوضيح ذلك.

(٤) ما المقصود بالديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة، وكيف يتم معالجة كل منها محاسبياً.

(٥) يتم معالجة الديون المشكوك في تحصيلها بطريقتين رئيسيتين تحدث عنهما مع ايراد أمثلة محاسبية لكل منهما.

(٦) ظهرت الأرصدة التالية ضمن ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر شركة النور التجارية وذلك في ١٢/٣١/ ١٩٩٦م : ٧٥٠٠ مدينون، ٥٠٠ ديون معدومة، ٤٥٠ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

وفي نهاية السنة المالية (عند الجرد) أعدم دين قدره ٢٥٠ ديناراً.

المطلوب:

١- اجراء قيود اليومية اللازمة.

٢- تصوير حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وحساب الديون المعدومة، وحساب المدينين، مع بيان أثر العمليات السابقة على قائمتي الدخل والمركز المالي في نهاية الفترة المالية، وذلك في ظل الفروض المستقلة التالية:

أ - عدم وجود رصيد مخصص للديون المشكوك في تحصيلها في سنة ١٩٩٥م ويراد عمل مخصص للديون المشكوك في تحصيلها لسنة ١٩٩٦م بنسبة ٥٪ من رصيد المدينين.

ب - اعتبار كافة الأرصدة السابقة والظاهرة بميزان المراجعة كما هي ويراد عمل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ١٠٪ من رصيد المدينين.

جـ – اعتبار كافة الأرصدة السابقة والظاهرة بميزان المراجعة كما هي ويراد عمل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ٣٪ من رصيد المدينين.

د – اعتبار كافة الأرصدة السابقة والظاهرة بميزان المراجعة كما هي ويراد عمل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ١٠٪ من رصيد المدينين.

(٧) في ١٩٩٦/١٢/٣١م وعند اعداد الحسابات الختامية لإحدى الشركات التجارية كون مخصص للديون المعدومة بمبلغ ١٤٠٠ دينار وذلك لمقابلة خسارة مؤكدة نتيجة افلاس العميل نوري الرقيعي. وخلال سنة ١٩٩٧م تم اعدام ١٠٠٠ دينار من ديون العميل السابق، وحصل المبلغ المتبقي نقداً.

المطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة في سنتي ١٩٩٦و ١٩٩٧م. وبيان أثرها على الحسابات المختصة.

(٨) الأرصدة التالية ظهرت ضمن ميزان المراجعة لشركة البهجة التجارية وذلك في ١٩٩٦/١٢/٣١م : ١٥٠٠٠ مدينون، ١٩٠٠٠٠ مبيعات، ٦٠٠ ديون معدومة، ٨٠٠ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. وعند الجرد أعدم دين قدره ٥٠٠ دينار.

والمطلوب :

١– اجراء قيود اليومية اللازمة.

٢– بيان أثر العمليات السابقة على حسابات الأستاذ المختصة، وعلى القوائم المالية في ١٩٩٦/١٢/٣١م . باستخدام الطريقتين التاليتين وبشكل مستقل:

أ – طريقة المخصص كنسبة مئوية من صافي المبيعات الآجلة. علماً ان المبيعات الآجلة بلغت ٣٠٪ من قيمة المبيعات الاجمالية، وبناء على قرار مجلس ادارة الشركة تكون نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ١٠٪ من صافي المبيعات الآجلة.

ب – احتساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ١٥٪ من رصيد المدينين.

(٩) باعتبارك محاسباً في احدى الشركات وكانت حسابات الأستاذ الفرعية للعملاء في ١٩٩٦/١٢/٣١م تشير الى الأرصدة التالية:

اسم العميل	الرصيد	مدة الأرصدة (بالأشهر)
محمد خليفة	٢٥٠٠٠	من ٣ الي ٦ أشهر
صالح رمضان	١٢٠٠٠	أقل من ٣ أشهر
رمضان السائح	١١٠٠٠	أقل من ٣ أشهر
عبد الباسط	١٣٥٠٠	من ٦ الى ٩ أشهر
سعيد المصراتي	١٧٠٠٠	أكثر من ٩ أشهر
البهلول السحيري	٤٠٠٠	أكثر من ٩ أشهر
سعود المهدوي	٣٠٠٠	من ٣ الى ٦ أشهر

المطلوب:

أ – تكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها باستخدام البيانات السابقة.

ب – اجراء القيود اللازمة في ١٩٩٦/١٢/٣١م.

(١٠) علل ما يأتي باختصار:

– تنشأ الأوراق التجارية في الحياة العملية عن طريق التعامل بالأجل.

– لجوء المستفيد من الأوراق التجارية لخصمها لدى البنوك.

– تحصيل قيمة الورقة التجارية عن طريق البنوك.

– تغير هيكل الأصول عند تحويل حسابات المدينين الى حسابات غير شخصية.

– تحمل البنوك مخاطر امتناع الشخص المسحوب عليه الورقة التجارية في حالة خصم الورقة لدى البنك.

– عدم تحمل البنك مخاطر امتناع الشخص المسحوب عليه الورقة التجارية في حالة خصم الورقة لدى البنك.

(١١) كيف يتم الافصاح عن أوراق القبض المخصومة بقائمة المركز المالي في نهاية الفترة التجارية.

(١٢) في ١٩٩٦/١/١ باعت شركة الابتسامة التجارية بضاعة الى العميل سعود أبو قرين بمبلغ ٧٥٠٠ دينار وبخصم تجاري ١٠٪.

في تاريخه سحبت شركة الابتسامة كمبيالة على العميل سعود أبو قرين حق ١٩٩٦/٣/١م قبلها العميل فوراً.

المطلوب : اثبات العملية السابقة في كل من دفاتر الساحب المسحوب عليه في ظل الفروض المستقلة التالية:

أ- في ١٥/ ١٩٩٦/١خصمت شركة الابتسامة الورقة المسحوبة على العميل سعود أبو قرين لقاء عمولة خصم ١٠٪ من قيمة الورقة.

ب – في تاريخ الاستحقاق سدد العميل قيمة الورقة فوراً.

جـ – أرسلت الورقة الى البنك للتحصيل وبتاريخ الاستحقاق سدد العميل الورقة فوراً وقد أضيف مبلغها الى الحساب الجاري لشركة الابتسامة بعد أن احتسب البنك عمولة تحصيل ١٠ دينار.

د- رفض العميل تسديد قيمة الورقة الى البنك بتاريخ الاستحقاق علماً أن الاتفاق بين البنك وشركة الابتسامة عند خصم الورقة كان ينص على تحمل البنك جميع المخاطر الناجمة عن امتناع العميل سعود أبو قرين عن التسديد.

هـ – رفض العميل سعود أبو قرين تسديد الورقة (في حالة بقاء الورقة لدى شركة الابتسامة) مما أضطرها الى رفع دعوى احتجاج لدى المحكمة المختصة كلفتها مصاريف ٢٥ ديناراً.

الفصل الثامن
المخزون السلعي

أهمية المخزون السلعي وأثره على قياس الربح:

يعتبر المخزون السلعي من أكثر الاصول المتداولة أهميه من حيث ضخامة قيمته بالمقارنة مع الاصول الاخرى، بالاضافة الى أن حدوث أي خطأ في تحديد قيمته ستؤدي الى اخطاء في تحديد مجموع الاصول المتداولة ومجموع حقوق الملكية، كما أن هذا الخطأ سينسحب على أرقام اساسية في قائمة الدخل مثل تكلفة البضاعة المباعة ومجمل الربح وصافي الربح. كما أن خطأ تقيم المخزون السلعي في فترة معينة سوف يؤثر على الفترات اللاحقة باعتبار ان المخزون السلعي في أخر المدة في فترة معينة هو المخزون السلعي في أول المدة للفترة التالية وبالتالي فان قيمة الدخل للفترة التالية، ستكون غير صحيحة بمقدار الخطأ الذي يحدث في تحديد قيمة آخر المدة في الفترة السابقة.

وتأسيسا على ما تقدم يمكن ان ندرك أهمية دراسة المخزون السلعي من حيث طرق تقييمه وتأثير ذلك على تحديد نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي في تاريخ معين، لأن أثر الخطأ في تقيم المخزون السلعي وكما ذكرنا سوف تمتد الى عناصر أخرى أساسية، وأنه سوف يؤدي الى:

١- اظهار صافي الربح بأعلى من حقيقة وذلك عندما يتم تقيم المخزون السلعي آخر المدة بأعلى من قيمته الحقيقية.

٢- اظهار صافي الربح بأعلى من حقيقته عندما يتم تقيم المخزون السلعي آخر المدة بأعلى من حقيقته.

٣- اظهار صافي الربح بأعلى من قيمته عندما يظهر المخزون السلعي أول المدة بأقل من قيمته الحقيقية.

٤- اظهار صافي الربح بأقل من حقيقته عندما يظهر المخزون السلعي أول المدة بأكثر من حقيقته.

والمثال التالي يوضح أثر الخطأ في تقيم المخزون السلعي على رقم صافي الأعمال وقائمة المركز المالي، وذلك اذا فرضنا أولاً ان المخزون السلعي آخر المدة في احدى المنشآت التجارية ظهر بقوائم الجرد بمبلغ ٣٠٠٠٠ دينار خلافاً لقيمته الحقيقة البالغة ٣٥٠٠٠ دينار، وعليه فان هذا الخطأ سوف يؤدي الى:

أ - يكون صافي الربح في نهاية الفترة التجارية بأقل من حقيقته بمبلغ ٥٠٠٠دينار.

ب - تكون الأصول المتداولة والظاهرة بقائمة المركز المالي بأقل من حقيقتها بمبلغ ٥٠٠٠ دينار.

جـ - تكون حقوق الملكية والظاهرة بقائمة المركز المالي بأقل من حقيقتها بمبلغ ٥٠٠٠ دينار.

د- يكون مخزون أول المدة للفترة التالية أقل من حقيقته بمبلغ ٥٠٠٠ دينار.

واذا فرضنا ثانياً ان المخزون السلعي آخر المدة كان مبلغ ٣٥٠٠٠ دينار وفق قوائم الجرد وقيمته الحقيقية ٣٠٠٠٠ دينار، لذلك سيؤدي هذا الخطأ الى :

أ- يكون صافي الربح في نهاية الفترة المالية بأعلى من حقيقته بمبلغ ٥٠٠٠ دينار.

ب - تكون الأصول المتداولة أعلى من حقيقتها بمبلغ ٥٠٠٠ دينار.

جـ - تكون حقوق الملكية أعلى من حقيقتها بمبلغ ٥٠٠٠ دينار.

د - يكون المخزون السلعي أول المدة للفترة التالية أعلى من حقيقته بمبلغ ٥٠٠٠ دينار.

مما تقدم يمكن أن نتوصل الى أن تحديد قيمة المخزون السلعي أول المدة يعتبر أساس تحديد تكلفة البضاعة المباعة والذي يؤثر أيضاً على تحديد تكلفة البضاعة المتاحة للبيع والذي يمتد أثره على قيمة ذلك الجزء غير المباع من المخزون السلعي.

الافصاح عن المخزون السلعي:

تختلف عناصر المخزون السلعي من وحدة اقتصادية الى أخرى، وأساس هذا الاختلاف يرتبط بطبيعة العمل الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية ولذلك نجد ان عناصر المخزون السلعي في المنشأة التجارية يختلف عن عناصره في المنشأة الصناعية. لأن المنشأة التجارية هدفها من شراء السلع هو لاعادة بيعها للجمهور المستهلك بالجملة أو التجزئة لتحقيق ربح من وراء ذلك. وعادة تقوم بعملية بيع السلع المشتراه دون ادخال أي تغييرات في مواصفاتها. ولذلك يظهر

المخزون السلعي بصورة سلع جاهزة للبيع. أما في المنشأة الصناعية فيوجد ثلاثة أنواع من المخزون السلعي هي: مخزون المواد الأولية، ومخزون تحت التصنيع، ثم مخزون البضاعة تامة الصنع. وقد يكون هناك حساب رابع للمخزون السلعي في بعض المنشآت الصناعية وهو حساب مواد ومهمات مستخدمة في عمليات الانتاج مثل وقود تشغيل الماكينات، ومهمات التنظيف، ومواد أخرى لا تعتبر مواد أولية لازمة لاتمام عمليات التصنيع. الا أنه وبغض النظر عن طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية فان المخزون السلعي يعتبر من عناصر الأصول المتداولة الذي ينتظر أن يتحول الى نقدية خلال الفترة التجارية أو الفترة التي تليها، وهو على هذا الأساس يظهر بقائمة المركز المالي بجانب الأصول. وفيما يلي طريقة عرض المخزون السلعي في قائمة المركز المالي لشركة صناعية:

قائمة المركز المالي لشركة الجرارات الزراعية

في ١٩٩٦/١٢/٣١م

الأصول المتداولة:

المخزون السلعي:	٢٥٠٠٠٠
السلع الجاهزة	١٥٠٠٠٠
السلع تحت التصنيع	٢٠٠٠٠٠
المواد الأولية	١٠٠٠٠٠
مهمات صناعية	٧٠٠٠٠٠

أما في المنشأة التجارية فيتم عرض المخزون السلعي في قائمة المركز المالي كما يلي:

قائمة المركز المالي لشركة البسمة التجارية

في ١٩٩٦/١٢/٣١م

الأصول المتداولة:

المخزون السلعي	٧٥٠٠٠ دينار

لاحظ من العرض الجزئي لقائمتي المركز المالي للشركة الصناعية والتجارية السابقتين، أن المخزون السلعي في الشركة الصناعية يظهر بقائمة المركز المالي بشكل مفصل شامل جميع عناصره، أما في الشركة التجارية ونظراً لوجود حساب واحد للمخزون السلعي فان رصيده يظهر رقم واحد بقائمة المركز المالي ضمن عناصر الأصول المتداولة الأخرى.

نظام الجرد الدوري والجرد المستمر:

يوجد نظامين لجرد المخزون السلعي هما: الجرد الدوري، والجرد المستمر، ويختلف كل منهما عن الاخر في المعالجة المحاسبية لهذا العنصر، وسنقوم فيما بعد بتوضيح الطريقتين مع بيان أثرهما على قيود اليومية.

نظام الجرد الدوري:

بموجب هذا النظام يتم تسجيل العمليات المتعلقة بالمشتريات في حساب يسمى باسمه (حساب المشتريات) ويسجل فيه تكلفة البضاعة المشتراة خلال الفترة التجارية، علي أن يتم تسجيل المخزون السلعي في أول المدة بحساب مستقل يقفل في نهاية الفترة مع حساب المشتريات بقائمة الدخل (أو حساب المتاجرة) وذلك بهدف تحديد تكلفة البضاعة المباعة. أما رصيد المخزون آخر المدة فيبقي حسابه مفتوحاً حتى بداية السنة المالية الجديدة ليكون حساب المخزون أول المدة للفترة التالية.

ويتم استخدام نظام الجرد الدوري في الغالب في الوحدات الاقتصادية التي تتعامل بسلع متنوعة ومتعددة وبأسعار منخفضة والتي لا تساعد طبيعة عملها على مسك سجلات محاسبية وفق نظام الجرد المستمر لما يتطلبة ذلك من تكلفة وجهد، ومن أمثلة الوحدات الاقتصادية التي تتبع نظام الجرد الدوري الصيدليات ومنشآت بيع العدد والأدوات الصغيرة.

ولتحديد تكلفة البضاعة المباعة وفق نظام الجرد الدوري يتم استخدام الصيغة التالية:

بضاعة أول المدة + مشتريات الفترة – بضاعة آخر المدة

مثال (١) :

من البيانات التالية استخراج تكلفة البضاعة المباعة:

بضاعة أول المدة ٢٥٠٠٠ دينار، مشتريات خلال الفترة ٧٠٠٠٠٠ دينار، وقدرت بضاعة آخر المدة بمبلغ ٣٥٠٠٠ دينار.

والحل:

بضاعة أول المدة	٢٥٠٠٠٠ دينار
+ المشتريات خلال الفترة	٧٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع	٩٥٠٠٠
- بضاعة آخر المدة	(٣٥٠٠٠)
تكلفة البضاعة المباعة	٦٠٠٠٠ دينار

نظام الجرد المستمر:

بمقتضي نظام الجرد المستمر تسجل المشتريات والبضائع المباعة وتكلفة السلع التي يتم ترحيلها للانتاج في حساب المخزون السلعي، ونتيجة لوجود حساب واحد لكافة أنواع البضائع وفق هذا النظام فلذلك لايستدعي استخدام حساب خاص لتسجيل المشتريات، على أن يتم فتح حساب خاص لتكلفة البضاعة المباعة يسمى باسمه يهدف تسجيل تكلفة المبيعات من السلع خلال الفترة، وعادة يتم استخدام نظام الجرد المستمر في الوحدات الاقتصادية التي تتميز بتعاملها في السلع المرتفعة الاثمان والمعمرة لفترات طويلة كمنشأت بيع السيارات والأجهزة المنزلية كالثلاجات ومكيفات الهواء والأجهزة المرئية (التليفزيونات) وغيرها. ومن متطلبات نظام الجرد المستمر مسك بطاقات صنف لكل نوع من أنواع البضائع أو المواد التي تتعامل بها الوحدة الاقتصادية، توضح فيها كمية وتكلفة ما يتم شراؤه، وكمية وتكلفة ما يتم بيعه، وكمية وتكلفة الرصيد المتبقي عند اتمام كل من هذه العمليات. ويمكن أن تأخذ بطاقة الصنف الشكل التالي (البيانات الواردة في الشكل افتراضية):

التاريخ	الوارد			الصادر			الرصيد		
١٩٩٦	الكمية	تكلفة الوحدة	التكلفة الاجمالية	الكمية	تكلفة الوحدة	التكلفة الاجمالية	الكمية	تكلفة الوحدة	التكلفة الاجمالية
٥/١	١٠٠	٢٠	٢٠٠٠٠				١٠٠	٢٠	٢٠٠٠
١٠/١٠	٢٠٠	٢٠	٤٠٠٠				٣٠٠	٢٠	٦٠٠٠
١١/٣٠				١٥٠	٢٠	٣٠٠٠	١٥٠	٢٠	٣٠٠٠

وما دام نظام الجرد المستمر يوفر البيانات المتعلقة بالمخزون السلعي بشكل مستمر، لذلك يمكن معرفة المخزون في أي وقت تظهر الحاجة اليه دون أن يستدعي ذلك للقيام بالجرد الفعلي، الا أن هذا لا يعني عدم القيام بالجرد الفعلي اطلاقاً حين اتباع الجرد المستمر بل يجب القيام به مرة واحدة على الأقل في السنة للتأكد من صحة البيانات المثبتة بالسجلات حيث يتم مطابقة رصيد كل صنف من أصناف البضائع المثبت في السجلات وبطاقات الاصناف الخاصة مع نتيجة الجرد الفعلي وعند وجود أي فرق بين بيانات السجلات ونتائج الجرد تجري قيود التسوية اللازمة لمعالجة هذا الفرق في حساب وسيط يطلق عليه حساب العجز أو الزيادة بالمخزون يقفل في نهاية السنة في قائمة دخل الفترة.

مثال (٢):

أسفرت نتيجة الجرد الفعلي التي قامت بها لجنة مختصة للمخزون السلعي في ١٩٩٦/١٢/٣١م لاحدي الشركات على النتائج التالية:

نوع السلعة	الكمية	تكلفة الوحدة	تكلفة الاجمالية
أ	٢٠٠٠	١٠	٢٠٠٠٠
ب	٢٥٠٠	١٥	٣٧٥٠٠
جـ	١٥٠٠	١٢	١٨٠٠٠
المجموع			٧٥٥٠٠

وعند مطابقة الموجود الفعلي مع الدفاتر المحاسبية اتضح ما يلي:

نوع السلعة	الكمية	تكلفة الوحدة	تكلفة الاجمالية
أ	١٩٠٠	١٠	١٩٠٠٠
ب	٢٤٥٠	١٥	٣٦٧٥٠
جـ	١٥٠٠	١٢	١٨٠٠٠
المجموع			٧٣٧٥٠

والمطلوب:

١- تحديد كمية وقيمة النقص لكل صنف من الأصناف السابقة.

٢- تحديد القيمة الاجمالية للنقص.

٣- اجراء قيد التسوية اللازم في نهاية الفترة.

٤- اجراء قيد الاقفال.

٥- بيان أثر العمليات السابقة على حسابات الاستاذ المختصة.

الحل:

١- كمية النقص حسب الأصناف:

النقص في السلعة (أ) = ٢٠٠٠ - ١٩٠٠ = ١٠٠ وحدة

النقص في السلعة (ب) = ٢٥٠٠ - ٢٤٥٠ = ٥٠ وحدة

٢- قيمة النقص لكل صنف:

قيمة النقص في السلعة (أ) = ١٠٠ وحدة × ١٠ دينار = ١٠٠٠ دينار

قيمة النقص في السلعة (ب) = ٥٠ وحدة × ١٥ دينار = ٧٥٠ دينار.

٣- القيمة الاجمالية للنقص:

= قيمة النقص في السلعة (أ) + قيمة النقص في السلعة (ب)

= ١٠٠٠ + ٧٥٠ = ١٧٥٠ دينار

(أو) مجموع التكلفة الاجمالية في قوائم الجرد- مجموع التكلفة الاجمالية في السجلات

= ٧٥٥٠٠ - ٧٣٧٥٠ = ١٧٥٠ دينار

٤- قيد التسوية:

١٧٥٠ من حـ/ العجز أو الزيادة بالمخزون

١٧٥٠ الى حـ/ المخزون السلعي

٥- قيد الاقفال:

١٧٥٠ من حـ/ قائمة الدخل (أ.خ)

١٧٥٠ الى حـ/ العجز أو الزيادة بالمخزون

٦- حسابات الأستاذ المختصة

حـ/ العجز أو الزيادة بالمخزون

من حـ/ قائمة الدخل	١٧٥٠	الى حـ/ المخزون السلعي	١٧٥٠
	١٧٥٠		١٧٥٠

حـ/ المخزون السلعي

من حـ/ العجز أو الزيادة بالمخزون	١٧٥٠	رصيد ١٢/٣١	٧٥٥٠٠
رصيد يظهر بقائمة المركز المالي	٧٣٧٥٠		
	٧٥٥٠٠		٧٥٠٠٠

علماً ان العجز في المخزون السلعي يحمل على دخل الفترة كما هو موضح بالمثال السابق عندما يثبت بأن سبب ذلك ناجم من عدم تقصير امين المخزن كأن تكون بسبب ظروف قاهرة خارجة عن ارادته. أما اذا كان ذلك بسبب التقصير أو السرقة فإن الشخص المسؤول يتحمل قيمة النقص الذي يجب استرجاعها خلال الفترات اللاحقة، فاذا تم استرجاع قيمتها خلال الفترة وقبل عمل القوائم المالية يكون قيد التسوية بالصورة التالية:

١٧٥٠ من حـ/ النقدية

١٧٥٠ الى حـ/ العجز بالمخزون السلعي

أما اذا تم استرجاع قيمة النقص في المخزون السلعي بعد اعداد القوائم المالية وفي الفترة أو الفترات اللاحقة فيتم اثبات القيد التالي:

١٧٥٠ من حـ/ النقدية

١٧٥٠٠ الى حـ/ مخزون سلعي مسترجع

وفي نهاية الفترة المالية يتم اقفال حساب مخزون سلعي مسترجع بقائمة الدخل بموجب القيد التالي:

١٧٥٠ من حـ/ مخزون سلعي مسترجع

١٧٥٠ الى حـ/ قائمة الدخل

وفي حالة توقع حدوث نقص كبير في المخزون السلعي خلال الفترة القادمة فإنه يمكن معالجة النقص المحتمل بعمل مخصص عجز المخزون السلعي وذلك تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر المحاسبي. ويتم تقدير هذا المخصص كنسبة مئوية من اجمالي المخزون السلعي آخر المدة، أو يتم تقدير قيمته بناءاً على خبرة السنوات السابقة، ولذلك فاذا عمل مثل هذا المخصص في سنة من السنوات يجري القيد التالي:

من حـ/ قائمة الدخل

الى حـ/ مخصص عجز المخزون السلعي

ويظهر حساب مخصص عجز المخزون السلعي في آخر المدة بقائمة المركز المالي مطروحاً من المخزون السلعي آخر المدة أو بفقرة مستقلة بجانب الخصوم ضمن بنود الاحتياطات والمخصصات. ويتم معاملة هذا المخصص كمعاملة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها من الرصيد الصافي للمدينين.

مثال (٣):

ظهرت ضمن ميزان المراجعة في ١٩٩٦/١٢/٣١م لاحدى الشركات التجارية الأرصدة التالية:

٢٥٠٠٠ مبيعات، ٥٠٠ مخصص عجز المخزون السلعي.

وعند الجرد اتضح ان رصيد المخزون السلعي آخر المدة قدر بمبلغ ٧٠٠٠٠ دينار، ويراد عمل مخصص عجز المخزون السلعي بنسبة ١٪ من قيمة المخزون السلعي آخر المدة.

المطلوب:

١- ايجاد قيمة المخصص في ١٩٩٦/١٢/٣١.

٢- اجراء قيود اليومية اللازمة.

٣- بيان أثر العملية السابقة على حسابات الأستاذ المختص والقوائم المالية.

الحل:

١- تمهيد الحل:

مخصص عجز المخزون السلعي = ٧٠٠٠٠ × ١٪ = ٧٠٠ دينار

٧٠٠ - ٥٠٠ = ٢٠٠ دينار النقص في المخصص

٢- قيود اليومية في ١٢/٣١:

٢٠٠ من حـ/ مصروف عجز المخزون السلعي

٢٠٠ الى حـ/ مخصص عجز المخزون السلعي

قيد الاقفال:

٢٠٠ من حـ/ قائمة الدخل (أ.خ)

٢٠٠ الى حـ/ مصروف عجز المخزون السلعي

٣- حسابات الأستاذ المختصة:

حـ/ مخصص عجز المخزون السلعي

رصيد يظهر بقائمة المركز المالي	٧٠٠	رصيد ١٢/٣١ من حـ/ قائمة الدخل	٥٠٠
			٢٠٠
	٧٠٠		٧٠٠

حـ/ المخزون السلعي

رصيد بالميزان	٧٠٠٠٠		

٤- القوائم المالية

قائمة الدخل

الى حـ/ مصروف عجز المخزون	٢٠٠	

قائمة المركز المالي

أصول متداولة		
المخزون السلعي	٧٠٠٠٠	
مخصص عجز	٧٠٠	
		٦٩٣٠٠

ولتطبيق تطبيق نظام الجرد المستمر يتطلب الأمر العديد من السجلات والدفاتر المحاسبية لتحقيق هدف استخدام هذا النظام وهو الرقابة الفعالة على المخزون السلعي، ألا أن كثرة السجلات والدفاتر المحاسبية المستخدمة في نظام الجرد المستمر يفسر لنا عدم استخدامه من قبل المنشآت الصغيرة توفيراً للجهد والتكاليف مقابل فقدان فاعلية هذا النظام في الرقابة على مخزونها.

ولتوضيح الفرق بين نظامي الجرد الدوري و الجرد المستمر نورد المثال التالي لشركة الوادي التجارية:

المبيعات ٩٠٠ وحدة، تكلفة الوحدة ١٣ دنانير

رصيد المخزون السلعي في أول المدة ٤٥٠ وحدة، تكلفة الوحدة ٩ دنانير.

المشتريات ٩٥٠ وحدة ، تكلفة الوحدة ٨ دنانير.

رصيد المخزون السلعي في نهاية المدة ٣٥٠ وحدة، تكلفة الوحدة ٩ دنانير.

نظام الجرد المستمر

الشراء:

٧٦٠٠ من جـ / المخزون السلعي

٧٦٠٠ الى حـ/ النقدية أو الدائنين

البيع:

١١٧٠٠ من حـ/ النقدية أو المدينين

١١٧٠٠ الى حـ/ المبيعات

٨٥٠٠ من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة

٨٥٠٠ الى حـ/ المخزون السلعي

الاقفال:

٣٢٠٠ من حـ/ الدخل

٣٢٠٠ الى حـ/ تكلفة البضاعة المباعة

١١٧٠٠ من حـ/ المبيعات

١١٧٠٠ الى حـ/ الدخل

نظام الجرد الدوري

الشراء:

٧٦٠٠ من حـ/ المشتريات

٧٦٠٠ الى حـ/ النقدية أو الدائنين

البيع:

١١٧٠٠ من حـ/ النقدية أو المدينين

١١٧٠٠ الى حـ/ المبيعات

الاقفال:

٧٦٠٠ من حـ/ قائمة الدخل

٧٦٠٠ الى حـ/ المشتريات

٤٠٥٠ من حـ/قائمة الدخل

٤٠٥٠ الى حـ/ بضاعة أول المدة

٣١٥٠ من حـ/ بضاعة آخر المدة

٣١٥٠ الى حـ/ قائمة الدخل

قائمة الدخل وفق نظام الجرد المستمر

مبيعات:		١١٧٠٠
تكلفة البضاعة المباعة		
بضاعة أول المدة	٤٠٥٠	
مشتريات	٧٦٠٠	
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع	١١٦٥٠	
يطرح : بضاعة آخر المدة	٣١٥٠	
تكلفة البضاعة المباعة		٨٥٠٠
مجمل الربح		٣٢٠٠

قائمة الدخل وفق نظام الجرد الدوري

مبيعات:	١١٧٠٠
– تكلفة البضاعة المباعة	٨٥٠٠
مجمل الربح	٣٢٠٠

الخطوات الاجرائية لتقيم المخزون السلعي:

نادراً ما تكون كمية المبيعات مساوية لكمية المشتريات خلال الفترة، ولذلك فان المخزون السلعي إما أن يكون أكثر أو أقل من حاجة الوحدة الاقتصادية. ونتيجة لذلك لابد من توزيع تكاليف البضاعة المتاحة للبيع بين:

١- المخزون السلعي اخر المدة.

٢- البضاعة المباعة.

علماً أن تكلفة البضاعة المتاحة للبيع هي عبارة عن تكلفة المخزون السلعي في أول المدة مضافاً اليها تكلفة المشتريات أو تكلفة السلع التي تم انتاجها خلال الفترة. أما تكلفة البضاعة المباعة فهي تمثل تكلفة السلع المتاحة للبيع مطروحاً منها المخزون السلعي في نهاية الفترة المالية. وهذا ما أدى الى بروز مشكلتين أساسيتين هما:

١- تحديد كمية المخزون السلعي أول المدة.

٢- تسعير المخزون.

ولذلك تشمل اجراءات تقيم المخزون السلعي في آخر المدة على الخطوات التالية:

أ - معرفة عناصر المخزون السلعي.

ب - معرفة عناصر تكلفة المخزون السلعي.

حـ - تدفق المخزون.

وفي الفقرات التالية سوف أقدم شرحاً مفصلاً لهذه العناصر كما يلي:

عناصر المخزون السلعي:

يشمل المخزون السلعي كافة البضائع التي تعود ملكيتها للوحدة الاقتصادية وبصرف النظر عن مكان خزنها أو عرضها. وتتضمن بالاضافة الى ذلك السلع والمواد الأولية والمهمات الصناعية التي تم التعاقد على شرائها من الموردين ولم تدخل المخازن حتى تاريخ الجرد، كما تشمل أيضاً البضائع الموجودة لدى الوكلاء كبضائع أمانة. والبضائع التي تم الاتفاق على شحنها للعملاء الا أنه والأسباب مختلفة لم تتمكن الوحدة الاقتصادية من شحنها.

ومن عناصر المخزون السلعي ما يلي:

البضائع بالطريق:

يقصد بالبضائع بالطريق السلع تامة الصنع والنصف مصنعة والمواد الأولية والمهمات الصناعية التي تم التعاقد على شرائها خلال الفترة المالية والتي لم تدخل فعلاً في مخازن الوحدة الاقتصادية.

والمشكلة الأساسية التي تثار عن البضائع بالطريق هي هل تعتبر هذه البضائع من ضمن مفردات المخزون السلعي آخر المدة أم لا، وهذا يتوقف على شروط تسليم البضاعة. فاذا كان الاتفاق بين البائع والمشتري ينص على تسليم البضاعة محل الشحن (F.O.B) يعني ذلك أن البائع يخلي مسئوليته في اللحظة التي يتم فيها شحن البضاعة وهي بالتالي تنتقل الى ملكية المشتري وعليه تعتبر هذه البضائع من ضمن مفردات المخزون السلعي آخر المدة. أما اذا كان شرط التسليم محل المشتري(CIF) ، والذي يعني انتقال ملكية البضاعة الى المشتري عند وصولها الى مخازنه أو ميناء المستورد ولهذا فان هذه البضائع لا تعتبر من ضمن عناصر المخزون السلعي آخر المدة. ولذلك عند تحديد ما اذا كانت البضاعة التي لا زالت في الطريق يجب أن تدخل في مخزون آخر المدة أم لا. يجب الرجوع الى شروط الاتفاق بين البائع والمشتري[1].

بضائع الأمانة:

تعتبر بضائع الأمانة احدى عناصر المخزون السلعي آخر المدة مادام لم يقم الوكيل ببيعها لحساب المؤكل. وهي بهذا المعنى عبارة عن بضائع تقوم الوحدة الاقتصادية بايداعها لدى جهة ثانية بغرض تصريفها لحسابها، ويطلق على المالك المؤكل ومن يقوم بتصريف البضاعة لحساب المؤكل بالوكيل. وبضاعة الأمانة من الوسائل التسويقية التي تلقي رواجاً كبيراً في الحياة العملية لمساهمتها في زيادة المبيعات. «يتم التعامل في بضائع الأمانة بواسطة نظام الوكالة حيث يقوم مالك البضاعة ويسمى الموكل (Consingee) بايداعها في حيازة شخص آخر يسمى الوكيل (Consigner) بهدف بيعها لحسابه ، وتقتصر التزامات الوكيل طبقاً لهذه العقود على استخدام الحنكة والعناية عند اتخاذ القرارات والاتفاقات التجارية اللازمة لبيع البضائع دون أي التزامات مادية أخرى. وعندما يتم بيع هذه البضائع، يقوم الوكيل بخصم العمولات والسمسرة المستحقة له وكذلك أي مصروفات متعلقة بالمعاملة من قيمة المبيعات وسداد المتبقي للوكيل»[2].

وبناءً على ما تقدم تعتبر بضاعة الأمانة مملوكة للمؤكل قانوناً لحين بيعها من قبل الوكيل، وفي حالة عدم بيعها لابد من ادراجها ضمن محتويات المخزن السلعي آخر المدة، ويجري الإفصاح عنها بقائمة المركز المالي كأصل من الأصول المتداولة.

طلبيات العملاء:

قد يكون في نهاية الفترة التجارية العديد من الطلبيات التي ترد للوحدة الاقتصادية من العملاء للحصول على البضائع الا أنها لم تتمكن من شحنها اليهم. ولذلك فان هذه البضائع

---

(١) د. محمد عباس حجازي: مصدر سابق، صفحة ٥٢٩.

(٢) دونالد كيسو، جيري ويجانت، مصدر سابق ، صفحة: ٢٥٣ -٢٥٤.

تعتبر من عناصر المخزون السلعي آخر المدة التي يجب ادارجها بقوائم الجرد والافصاح عنها بقائمة المركز المالي مع عناصر المخزون السلعي الأخرى. ويستثني منها فقط البضائع التي يتم ابقاؤها لدى الوحدة الاقتصادية بناءً على طلب من العميل[1].

الجرد الفعلي للمخزون السلعي:

يقصد بالجرد الفعلي للمخزون الحصر الفعلي لكمية كل صنف من اصنافه وتحديد القيمة الجزئية والاجمالية للأصناف المختلفة وذلك بعد تحديد الكمية المتبقية من كل نوع مضروبة في تكلفة الوحدة الواحدة وتسمى عملية تحديد الكميات المتبقية بالجرد الفعلي، أما تحديد قيمته فيطلق عليها بتسعير المخزون، ويتم الحصر الفعلي لكمية المخزون بواسطة العد والوزن حسب طبيعته، ويعتبر الجرد الفعلي احدى مقاييس المحاسبة الذي يسمى بالمقياس الطبيعي الذي سبق وأن تحدثنا عنه في الفصل الأول من هذا الكتاب. على أن يجري الجرد الفعلي للمخزون السلعي مرة واحدة على الأقل كل سنة وعلى وجه الخصوص عند اعداد القوائم المالية وما عادا ذلك فان هذه العملية تتم أيضاً عند التسليم والاستلام وفي فترات استبدال الأشخاص ذوي المسؤولية المادية في المخازن والمعارض، وبعد الكوارث الطبيعية، وتتم ايضاً بموجب اجراءات تحقيق الجهات القانونية (المحاكم) وفي حالات أخرى.

وفي جميع حالات الجرد يجب أن يتم بشكل مفاجيء . من قبل الفريق (اللجنة) المكلف بعملية الجرد. الذي يقوم بالحصر الفعلي الشامل لكافة أصناف المخزون واثبات كميتها بقوائم تسمى بقوائم الجرد متضمنة مواصفات كل صنف منها وسعر الوحدة الواحدة، وعند الانتهاء من حصر البضاعة وادراجها في قائمة الجرد تبدأ عملية تسعير البنود في القائمة على أساس ثمن التكلفة.

وبعد الانتهاء من الحصر الفعلي وتسعير المخزون تجري مقارنة الرصيد الدفتري للبضائع مع الموجود الفعلي بموجب بيانات قوائم الجرد للوصول الى النتائج النهائية للجرد، ثم يتم التوقيع عليها من قبل أعضاء فريق الجرد ومصادقة الشخص الذي بعهدته البضائع الذي يفترض اذا لم يكن أحد أعضاء فريق الجرد ان يكون مرافقاً لهم عند الجرد. وبموجب نتائج الجرد يقدم الشخص ذو المسؤولية المادية توضيحاً عن سبب النقص أو الزيادة في المخزون عند وجودها.

---

(١) فالتر ميجس، روبيرت ميجس : مصدر سابق ، صفحة ٥٦٣.

ومن الأمور التي يجب مراعاتها في هذا الصدد هو تجنب الحصر المزدوج لبعض عناصر المخزون أو السهو عن حصر بعض البنود الأخرى وكذلك الأخطاء التي تؤدي لنتائج غير دقيقة. وملافات المحاذير السابقة يتم استخدام بطاقات يتم ترقيمها ترقيماً متسلسلاً لكل صنف من أصناف المخزون تملأ من قبل أحد أعضاء الفريق. وعند الانتهاء من عملية الجرد يتم نقل بيانات بطاقات الجرد الى قوائم الجرد التي تأخذ الشكل التالي:

نوع البضاعة	رقم بطاقة الجرد	الكمية	تكلفة الوحدة	القيمة

عناصر تكلفة المخزون السلعي:

يقصد بعناصر تكلفة المخزون السلعي، المصروفات والنفقات التي تحمل قيمتها على تكلفة المخزون السلعي المتمثلة بعناصر الكلفة التي لها علاقة مباشرة في عمليات الحصول على السلع ونقلها الى محل المشتري واذا كانت هناك عمليات انتاجية اضافية على السلع المشتراه فيضاف اليها كافة تكاليف الانتاج حتي تصبح السلعة جاهزة للبيع. ويمكن أن نحدد عناصر تكاليف المخزون السلعي بالمصروفات التالية:

١- سعر شراء السلع.

٢- مصروفات الشحن والتأمين على المشتريات.

٣- تكلفة العمالة والمصروفات الصناعية اللازمة لانتاج السلع.

ويمكن أن نضيف الى العناصر السابقة مصروفات ادارة المشتريات والمخازن والمصروفات الأخرى. الا أن صعوبة توزيع هذه المصروفات بين المصروفات الادارية ومصروفات المخزون السلعي فقد تم اعتبارها من المصروفات الايرادية التي تحمل بالكامل على دخل الفترة وتقفل في نهاية السنة بقائمة الدخل.

الا أن هناك نوعان من المصروفات لا يزال الجدل قائماً حولهما وهما[1]:

١- مصروفات التسويق Selling Expenses وهي جميع المصروفات اللازمة والضرورية لانتقال السلع من المنتج الى المستهلك. وهي بالتالي لازمة لاعداد السلع للبيع فلذلك يمكن معاملتها معاملة تكاليف المخزون السلعي الأخرى، كمصروفات النقل من المستودعات الى صالات العرض أو العملاء ومصروفات التعبيئة والتغليف لأن هذه المصروفات من الناحية العملية تضيف قيمة جديدة للسلع المنتجة (*).

٢- مصروفات الفوائد Interest Cost تعتبر هذه المصروفات ناجمة عن العمليات التمويلية للحصول على المخزون السلعي وهي بذلك لا يمكن اعتبارها من ضمن عناصر تكلفة المخزون وإنما تعتبر كمصروفات ايرادية تعالج معالجة مصروفات ادارة المشتريات والمخازن، كما أنه ليس من المحبذ الانخراط في العمليات الحسابية المطولة لتحميل المعاملات التجارية اليومية المتعددة بنصيبها من مصروفات الفوائد الضئيلة والتي لا تبرر المنفعة المتوقعة منها.

تسعير المخزون السلعي:

يعتبر موضوع تسعير المخزون السلعي من المواضيع التي تدرس بشكل موسع في مادة المحاسبة، لكون المخزون السلعي أحد عناصر الأصول المتداولة الهامة والكبيرة بنفس الوقت بالاضافة لكونه من العناصر الرئيسية التي تحدد صافي ربح الفترة باعتبار البضاعة تسجل عند الشراء بسعر التكلفة وعند البيع تسجيل بسعر البيع المتضمن سعر التكلفة (سعر الشراء + مصاريف الشراء) مضافاً اليه هامش الربح الذي يعتبر ايراداً ناجماً عن البيع يقفل بحساب دخل الفترة تطبيقاً لمبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات. ولذلك فانه من المفروض اختيار طريقة تسعير المخزون السلعي المناسبة. ولذلك تعتبر طرق تسعير المخزون السلعي من القضايا المهمة لادارة الوحدة الاقتصادية والمستثمرين.

الا أن تسعير المخزون يرتبط بمشكلتين رئيسيتين هما:

أولاً: تحديد الطريقة التي بواسطتها يتم احتساب الوحدات التي يتم صرفها من المخزون السلعي. ومن أهم الطرق التي يتم بواسطتها احتساب الواحدات المنصرفة من المخزون السلعي هي ما يلي:

١- التمييز المحدد.

٢- متوسط التكلفة.

---

(١) دونالد كيسو، جيري ويجانت: مصدر سابق، صفحة ٢٥٧ -٢٥٨.

(*) لمزيد من التفصيل راجع د. وليد ناجي الحيالي التحليل المالي في المنشآت التجارية، الفصل الخامس.

٣- الوارد أولاً صادراً أولاً.

٤- الوارد أخيراً صادر أولاً.

ثانياً: تحديد الطريقة التي بواسطتها يتم تحديد تكلفة الوحدة الواحدة من المخزون السلعي، ولتحديد تكلفة وحدات المخزون تأستخدام احدى الطرق التالية:

١- سعر التكلفة.

٢- سعر التكلفة أو السوق أيهما أقل.

٣- صافي القيمة المتحققة.

٤- سعر الاستبدال.

٥- سعر البيع.

أولاً: تدفق المخزون وفق تطبيقات مبدأ التكلفة:

كثيراً ما تتعرض أسعار السلع الى تغيرات متعددة أثناء الفترة المحاسبية، وهذا يؤدي الى اختلاف أسعار السلع المشتراة مما نجم عنها مشكلة اختيار أسعار الشراء لتقيم المخزون السلعي في آخر المدة. وللتغلب على هذه المشكلة يتم استخدام عدد من الطرق التي تم الاشارة اليها فيما سبق حيث يمكن بواسطتها معرفة التكلفة الفعلية للسلع المباعة والسلع الباقية آخر المدة، ولتوضيح كيفية تطبيق هذه الطرق نفترض البيانات التالية:

التاريخ	البيـــــان	عدد الوحدات	تكلفة الوحدات	التكلفة الاجمالية
١/١	مخزون أول المدة	٥٠	٤٠	٢٠٠٠
٢/١	مشتريات	٢٥	٤٥	١١٢٥
٣/١	مشتريات	٢٥	٥٠	١٢٥٠
٧/١	مشتريات	٢٥	٦٠	١٥٠٠
٩/١	مشتريات	٢٥	٦٥	١٦٢٥
	البضاعة المتاحة للبيع	١٥٠		٧٥٠٠
	الوحدات المباعة	٩٠		
	المخزون السلعي آخر المدة	٦٠		

١ -تقيم المخزون السلعي بواسطة طريقة التمييز المحدد:

بموجب هذه الطريقة يتم تحديد أسعار المخزون آخر المدة حسب تواريخ الشراء التي تمت خلال العام كما هي واردة بفاتورة الشراء. فاذا كانت الوحدات المتبقية من المخزون السلعي آخر المدة كما هي بالمثال ٦٠ وحدة واستطعنا أن نميزها على أساس أن ٢٥ وحدة من وحدات المخزون السلعي آخر المدة كانت من المشتريات ٢/١، و ٢٠ وحدة من المشتريات ٣/١، و ١٥ وحدة من مشتريات ٩/١. فان تكلفة المخزون السلعي آخر الفترة يمكن احتسابها وفق الآتي:

٢٥ وحدة من مشتريات ٢/١، سعر الوحدة ٤٥ دينار	١١٢٥ دينار
٢٠ وحدة من مشتريات ٣/١، سعر الوحدة ٥٠ دينار	١٠٠٠ دينار
١٥ وحدة من مشتريات ٩/١، سعر الوحدة ٦٥ دينار	٩٧٥ دينار
تكلفة مخزون آخر الفترة (بطريقة التمييز المحدد)	٣١٠٠ دينار
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع	٧٥٠٠ دينار
يطرح : المخزون السلعي آخر المدة	٣١٠٠ دينار
تكلفة البضاعة المبيعة (بطريقة التمييز المحدد)	٤٤٠٠ دينار

وبالرغم من جاذبية هذه الطريقة لكن قد يكون من المتعذر تطبيقها في الحياة العملية ان لم تكن مستحيلة لصعوبة تمييز المخزون السلعي المنصرف ارتباطاً بطريقة الخزن والصرف وبالتالي يصعب تحديد تكلفة البضاعة المتاحة للبيع وتكلفة مخزون آخر الفترة وبالتالي تكلفة البضاعة المبيعة.

٢- طريقة متوسط التكلفة:

بموجب هذه الطريقة يستخرج متوسط التكلفة للمخزون السلعي باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{متوسط التكلفة المرجح} = \frac{\text{اجمالي تكلفة البضاعة المتاحه للبيع}}{\text{عدد الوحدات المتاحه للبيع}}$$

علماً ان متوسط التكلفة المرجح المستخدم لتحديد تكلفة المخزون السلعي أخر المدة يسمى بهذه التسمية عند اتباع نظام الجرد الدوري، اما في حالة استخدام نظام الجرد المستمر فيطلق عليه بالمتوسط المتحرك. ولتوضيح هذه الطريقة نعرض المثال التالي :

التاريخ	البيان	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة	التكلفة الاجمالية
١/١	مخزون اول المدة	١٠٠٠	٢	٢٠٠٠
٢/١	مشتريات	٣٠٠٠	٥	١٥٠٠٠
٣/١	مشتريات	٥٠٠٠	٤	٢٠٠٠٠
٧/١	مشتريات	٣٥٠٠	٣	١٠٥٠٠
١١/٣٠	مشتريات	٢٠٠٠	٤	٨٠٠٠
	البضاعة المتاحة للبيع	١٤٥٠٠		٥٥٥٠٠
٣/٥	المبيعات	٧٥٠٠		
	مخزون اخر المدة	٧٠٠٠		

أولاً : بموجب نظام الجرد الدوري :

١- متوسط التكلفة المرجح = $\frac{\text{اجمالي تكلفة البضاعة المتاحة للبيع}}{\text{عدد الوحدات المتاحه للبيع}}$

$$= \frac{٥٥٥٠٠}{١٤٥٠٠}$$

= ٣,٨٢٧ دينار تقريباً

٢- تكلفة المخزون اخر المدة =

متوسط التكلفة المرجح × عدد وحدات مخزون آخر المدة

= ٧٠٠٠ × ٣,٨٢٧

= ٢٦٧٨٩ دينار تقريباً

٣- تكلفة البضاعة المباعة خلال الفترة =

عدد الوحدات المباعة × متوسط التكلفة المرجح

وهو عبارة عن ٤٠٠٠ وحدة تم أستخراجه بجمع عدد وحدات المخزون اول المدة + عدد الوحدات المشتراة في ٢/١ ثم تم احتساب تكلفة مخزون اول المدة واضفنا اليها تكلفة مشتريات ٢/١ اي ١٥٠٠٠ دينار + ٢٠٠٠ دينار فاصبح الناتج لدينا ١٧٠٠٠ دينار وبقسمة ١٧٠٠٠ دينار على ٤٠٠٠ وحدة نحصل على متوسط التكلفة المتغير ٤,٢٥ دينار ونطبق نفس الطريقة على بقية الصفقات لاستخراج المتوسط المتحرك للتكلفة.

وتتميز طريقة متوسط التكلفة بسهولتها وواقعيتها في احتساب تكلفة المخزون السلعي والبضائع المباعة خلال الفترة الا انه لا يمكن اتباعها في الوحدات الاقتصادية التي تمتلك كميات كبيرة من المخزون السلعي لصعوبة تحديد اسعار السلع المباعة والسلع الباقية اخر المدة.

د- طريقة الوارد اولاً- صادر اولاً:

تعتمد طريقة الوارد أولا - صادراً أولاً على اساس ان البضاعة التي يتم الحصول عليها اولاً تباع اولاً، اي الذي يدخل في ملكية الوحدة الاقتصادية من مخزون سلعي اولاً، وبشكل فعلي يتم بيعه اولاً، وبذلك فهي تراعي التسلسل الزمني في عملية صرف المخزون السلعي من المشتريات التي ترد الى المخازن ولتوضيح ذلك نفترض ما يلي :

التاريخ	البيان	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة	التكلفة الاجمالية
١/١	مخزون اول المدة	١٠٠	٤,٥	٤٥٠
٣/١٠	مشتريات	١٥٠	٥	٧٥٠
١٠/٢٠	مشتريات	٢٠٠	٦	١٢٠٠
١٢/١٥	مشتريات	١٠٠	١٠	١٠٠٠
	البضاعة المتاحة للبيع	٥٥٠		٣٤٠٠

وفي ١٢/٣١ كانت نتيجة الجرد الفعلي تشير الى وجود ١٥٠ وحدة متبقية بالمخازن. والمطلوب تحديد تكلفة المخزون السلعي وفق طريقة الوارد اولاً- صادر اولاً.

الحل :

أ- تمهيد الحل :

بما ان المخزون السلعي اخر المدة كان ١٥٠ وحده فهذا يعني ان عدد الوحدات المباعة خلال السنة كانت ٤٠٠ وحدة اي البضاعة المتاحة للبيع مطروحا منها مخزون اخر المدة (٥٥٠-١٥٠= ٤٠٠) . وبما ان هذه الطريقة تفترض ان الوحدات التي ترد لمخازن الوحدة تباع

= ٧٥٠٠ × ٣,٨٢٧

= ٢٨٧٠٣ دينار تقريباً

٤- تكلفة البضاعة المتاحة للبيع =

تكلفة المخزون اخر المدة + تكلفة البضاعة المباعة خلال الفترة

= ٢٩٧٨٩ + ٢٨٧٠٣

= ٥٥٤٩٢ دينار

٥- الفرق بين تكلفة البضاعة المتاحة للبيع الظاهرة بالجدول والتكلفة المستخرج بموجب الفقرة (٤) والبالغة ٨ دينار (٥٥٥٠٠ - ٥٥٤٩٢) هي نتيجة تقريب متوسط التكلفة المرجح الذي هو في الواقع ٣,٨٢٧٥٨ دينار.

ثانياً: بموجب نظام الجرد المستمر:

لتحديد متوسط التكلفة المتحرك (المتغير) في الوحدات الاقتصادية التي تتبع نظام الجرد المستمر نتبع الخطوات التالية لحل المثال السابق:

البيان	المشتريات والمبيعات	الرصيد
مخزون أول المدة		١٠٠٠ وحدة × ٢ = ٢٠٠٠ دينار
مشتريات ٢/١	٣٠٠٠ وحدة × ٥ = ١٥٠٠٠ دينار	٤٠٠٠ وحدة × ٤,٢٥ دينار = ١٧٠٠٠ دينار
مشتريات ٣/١	٥٠٠٠ وحدة × ٤ دينار = ٢٠٠٠٠ دينار	٩٠٠٠ وحدة × ٤,١١ دينار = ٣٦٩٩٠ دينار
مبيعات ٥/٣	٧٥٠٠ وحدة × ٤,١١ دينار = ٣٠٨٢٥ دينار	١٥٠٠وحدة × ٤,١١ دينار = ٦١٦٥ دينار
مشتريات ٧/١	٣٥٠٠ وحدة × ٣ دينار = ١٠٥٠٠ دينار	٥٠٠٠ وحدة × ٣,٣٣٢ دينار =١٦٦٦٥ دينار
مشتريات ١١/٣٠	٢٠٠٠ وحدة × ٤ دينار = ٨٠٠٠ دينار	٧٠٠٠ وحدة × ٣,٥٢ دينار = ٢٤٦٤٠ دينار

من المثال السابق ولاستخراج متوسط التكلفة المتحرك نلاحظ انه يتم استخراج متوسط جديد لتكلفة الوحدات المتاحة للبيع بعد كل عملية شراء او بيع ويكون المتوسط المتحرك مختلف عن الذي يسبقه او الذي يليه حيث ان المتوسط المتحرك لمخزون اول المدة كان ٢ دينار بينما اصبح لمشتريات ٢/١ بمبلغ ٤,٢٥ دينار وهو عبرة عنعن الذي يسبقه او الذي يليه حيث ان المتوسط المتحرك لمخزون اول المدة كان ٢ دينار بينما اصبح لمشتريات ٢/١ بمبلغ ٤,٢٥ دينار

اولاً ولذلك فان مخزون اول المدة + مشتريات ٣/١٠ +١٥٠ وحدة من مشتريات ١٠/٢٠ هي التي تم بيعها والمتبقي في مخزون اخر المدة هو عبارة عن ٥٠ وحدة من مشتريات ١٠/٢٠ وكامل الوحدات المشتراة في ١٢/١٥.

اولاً : الحل وفق نظام الجرد الدوري :

١- مخزون اخر المدة:

الوارد أولاً- صادر أولاً

التاريخ	البيان	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة	التكلفة الاجمالية
١٠/٢٠	المتبقي من المشتريات	٥٠	٦	٣٠٠
١٢/١٥	مشتريات	١٠٠	١٠	١٠٠٠
	مخزون آخر المدة	١٥٠		١٣٠٠

٢- تكلفة البضاعة المباعة :

تكلفة البضائع المعدة للبيع - مخزون اخر المدة

= ٣٤٠٠ - ١٣٠٠

١١٠٠ دينار تكلفة البضاعة المباعة

ويمكن ترتيب الحل بالشكل التالي :

تكلفة البضاعة المتاحة للبيع ٣٤٠٠

- تكلفة مخزون اخر المدة (١٣٠٠)

تكلفة البضاعة المباعة ١١٠٠ دينار

ثانياً: باستخدام نظام الجرد المستمر:

عند استخدام نظام الجرد المستمر فان تكلفة المبيعات تحدد على أساس تكلفة المشتريات التي تم بيعها ووفق تسلسلها الزمني ولذلك تكون تكلفة المخزون السلعي في آخر المدة وتكلفة السلع المباعة كالآتي:

الوارد أولاً – صادراً أولاً – نظام الجرد المستمر

البيان	المشتريات والمبيعات	الرصيد
مخزون أول المدة		١٠٠وحدة ×٤,٥= ٤٥٠ دينار
مشتريات ٣/١٠	١٥٠وحدة × ٥ دينار = ٤٥٠ دينار	٤٥٠ + ٤٥٠ = ٩٠٠ دينار
مبيعات ٣/٢٠	١٠٠ وحدة × ٤,٥ دينار = ٤٥٠ دينار	١٤٠ وحدة ×٥ دينار = ٧٠٠دينار
(١١٠ وحدة)	$\frac{١٠}{١١٠}$ وحدة × ٥ دينار = ٥٠ دينار	
مشتريات ١٠/٢٠	٢٠٠ وحدة × ٦ دينار = ١٢٠٠ دينار	١٢٠٠ + ٧٠٠ = ١٩٠٠ دينار
مبيعات ١٠/١	١٤٠ وحدة × ٥ دينار = ٧٠٠ دينار	١٩٠٠ – ١٤٢٠ = ٤٨٠ دينار
(٢٦٠ وحدة)	$\frac{١٢٠}{٢٦٠}$ وحدة × ٦ دينار = ٧٢٠ دينار	
مشتريات ١٢/١٥	١٠٠وحدة × ١٠ دينار = ١٠٠٠دينار	٤٨٠ + ١٠٠٠ = ١٤٨٠ دينار
مبيعات ١٢/١٧	٣٠ وحدة × ٦دينار = ١٨٠ دينار	١٤٨٠ – ١٨٠ = ١٣٠٠دينار
(٣٠ وحدة)		

ولذلك عند مطابقة الرصيد وفق نظام الجرد المستمر سوف يكون مطابق لتكلفة بضاعة آخر المدة بموجب الجرد الدوري والذي هو في الطريقتين ١٣٠٠دينار. علماً أن كمية المبيعات المشار اليها بموجب الجرد المستمر تم الحصول عليها من بطاقة صنف المخازن.

ملاحظات حول طريقة الوارد أولاً– صاداراً أولاً بموجب الجرد المستمر:

أ – بما أن مجموع وحدات المخزون السلعي خلال العام هو ٥٥٠ وحدة والمبيعات الاجمالية خلال العام هي ٤٠٠ وحدة فاذاً الوحدات المتبقية آخر المدة تساوي ١٥٠ وحدة.

ب – مشتريات ٣/١٠ بلغت ١٥٠ وحدة فاذاً التكلفة الاجمالية تساوي عدد وحدات شراء ٣/١٠ × تكلفة شراء الوحدة في نفس التاريخ = ١٥٠×٥ = ٤٥٠ دينار. وبالتالي الرصيد في ٣/١٠ هو عبارة عن تكلفة مخزون أول المدة + تكلفة مشتريات ٣/١٠ = ٤٥٠ + ٤٥٠ = ٩٠٠ دينار.

جـ – في ٣/٢٠ تم بيع ١١٠ وحدة وقد تم بيع ١٠٠ وحدة بسعر ٤,٥ من مخزون أول المدة و ١٠ وحدات من مشتريات ٣/١٠ بسعر ٥ دينار والمتبقي ١٤٠ وحدة من مشتريات ٣/١٠ وبالتالي فالرصيد المتبقي في نفس التاريخ هو ١٤٠ وحدة من مشتريات ٣/١٠ بتكلفة ٥ دينار للوحدة الواحدة اذاً تكون تكلفة رصيد المخزون في ٣/٢٠ = ١٤٠ × ٥ = ٧٠٠ دينار.

د – رصيد ١٠/٢٠ عبارة عن تكلفة المشتريات بهذا التاريخ + رصيد ٣/٢٠ = ٧٠٠ دينار رصيد ٣/٢٠ + ١٢٠٠ دينار = ١٩٠٠ دينار. ونطبق نفس الخطوات على بقية العمليات حتى نصل الى تكلفة مخزون آخر المدة .

٤- طريقة الوارد اخيراً – صادر اولاً:

اساس طريقة الوارد اخيراً – صادر اولاً تقوم على افتراض ان البضاعة التي يتم الحصول عليها أخيرا تباع اولاً، اي ان البضاعة التي تدخل ضمن ملكية الوحدة الاقتصادية اخيرا تخرج من مخازنها اولاً. وهي من حيث التطبيق العملي عكس طريقة الوارد اولاً- صادر اولاً . ولتوضيح ذلك نفترض ما يلي :

الوارد اخيراً – صادر اولاً – نظام الجرد الدوري

التاريخ	البيان	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة	التكلفة الاجمالية
١/١	مخزون آخر المدة	٤٠٠	٨	٣٢٠٠
٤/١٠	مشتريات	٢٠٠	١٠	٢٠٠٠
١٠/١٠	مشتريات	١٠٠	٩	٩٠٠
	البضاعة المتاحة للبيع	٧٠٠		٦١٠٠

وعند الجرد اتضح أن هناك ٢٠٠ وحدة بالمخازن ، وتطبيقاً لطريقة الوارد اخيراً- صادر اولاً تكون تكلفة المخزون على النحو التالي:

التاريخ	البيان	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة	التكلفة الاجمالية
١/١	مخزون أول المدة	٢٠٠	٨	١٦٠٠
	مخزون آخر المدة	٢٠٠		١٦٠٠
	اجمالي البضاعة المتاحة للبيع	٧٠٠		٦١٠٠
	يطرح مخزون آخر المدة	(٢٠٠)		١٦٠٠
	تكلفة البضاعة المباعة	٥٠٠		٤٥٠٠

تعتبر الطريقة الاخيرة من افضل الطرق المستخدمة في تسعير المخزون السلعي لان قياس الدخل لا بد من ان يعتمد على الاسعار السائدة في السوق لارتباطها باحدث اسعار مشتريات

البضاعة لغرض قياس الدخل فان تدفق التكلفة قد يكون اكثر معنى من التدفق المادي للبضاعة فالمؤيدين لهذه الطريقة يرون بان قياس الدخل يجب ان يعتمد على الاسعار السائدة في السوق، ومن ثم يجب مقابلة ايراد المبيعات بالتكلفة الجارية للبضاعة المباعة. ففي ظل هذه الطريقة تحدد تكلفة البضاعة المبيعة على اساس الاسعار السائدة في السوق لانها ترتبط في معظمها باحدث المشتريات [١].

وعند اجراء مقارنة بين طرق تسعير المخزون السلعي التي تم شرحها سابقاً نلاحظ ان كل واحدة من الطرق الاربعة تعتمد على فرضية مختلفة لتدفق المخزون، ولو كانت هذه الافتراضات تعطي تكلفة واحدة لتدفق المخزون لكانت جميع الطرق تعطي نفس النتيجة، الا ان الواقع العملي لا يبرر ذلك حيث التغير المستمر بالاسعار، وبالتالي فإن الطرق السابقة تعطي قيماً مختلفة لكل من المخزون اخر المدة وتكلفة البضاعة المباعة وبالتالي تعطي ايضا قيماً مختلفة لصافي دخل الفترة. لان الطريقة التي تعطي اقل قيمة لتكلفة البضاعة المباعة تعطي اعلى قيمة لمجمل الربح وبالتالي لصافي الدخل، مما يظهر مخزون اخر المدة بقيمة اعلى بقائمة المركز المالي اما الطريقة التي تعطي اقل قيمة فتأتي نتائجها مغايرة للطريقة التي تعطي اكبر قيمة على صافي الدخل بقائمة الدخل ومخزون اخر المدة بقائمة المركز المالي [٢].

تكلفة الوحدة الواحدة من المخزون السلعي :

تتوقف تكلفة الوحدة الواحدة من المخزون على الطريقة المتبعة في تسعيرها، ففي الحياة العملية توجد العديد من الطرق المستخدمة لهذا الغرض الا ان اكثر الطرق شيوعاً وقبولاً في هذا المجال هي طريقة التكلفة او السوق ايهما اقل لانسجامها مع مبدأ الحيطة والحذر المحاسبي، وبالاضافة الى شيوع هذه الطريقة وقبولها فان التكلفة التاريخية في تسعيرا لمخزون تعتبر اكثر الاسس انسجاماً مع المبادئ المحاسبية. ولكن قد تحدث بعض الظروف التي تجعل من الصواب تقويم المخزون السلعي باقل من تكلفته، والذي يعني تخفيض تكلفة المخزون بالقيمة الجديدة له انسجاما مع الظروف التي دفعت بالوحدة الاقتصادية لهذا التخفيض، مما ينجم عنه خسارة تمثل الفرق بين تكلفة المخزون والقيمة الجديدة. والامر الاساسي الذي يدفع الوحدة الاقتصادية لتخفيض تكلفة المخزون هو هبوط اسعار السلع في الاسواق، هذا الامر يجعل الوحدة الاقتصادية تأخذ مبدأ سعر التكلفة او السوق ايهما اقل ، فلذلك اذا كان سعر السوق اقل من سعر التكلفة يجب والحالة هذه ان تعتمد الوحدة الاقتصادية في تقيم مخزونها على سعر السوق، والمقصود بسعر السوق هو تكلفة استبدال السلع في تاريخ التقيم، وعلى الرغم من ان التكلفة

---

(١) فالتر ميجس، روبيرت ميجس : مصدر سابق، صفحة ٥٦٩.

(٢) د . خالد أمين عبدالله وآخرون: مصدر سابق، صفحة ٢٤٢.

تعد الاساس الاكثر ملاءمة لقياس المخزون السلعي، الا انه في ضوء انخفاض قيمة المخزون نتيجة عوامل معينة مثل التلف، او التقادم، او هبوط مستويات الاسعار، قد تجد الوحدة الاقتصادية انه من الانسب قياس المخزون السلعي على اساس اكثر تحفظاً يتمثل في التكلفة او السوق ايهما اقل. ووفقاً لهذا الاساس يتم تحميل الخسارة الناجمة عن انخفاض قيمة المخزون على ايرادات نفس الفترة التي حدثت بها الخسارة [1].

ومن الامور التي يجب مراعاتها عند تطبيق قاعدة السوق او التكلفة ايهما اقل هما: الالتزام بالحد الاقصى وبالحد الادنى لسعر السوق بحيث لا يزيد ولا يقل عن صافي القيمة المتحققة . فالحد الاقصى الذي يطلق عليه القيمة الصافية المتحققة او القابلة للتحقق تتمثل في الآتي :

سعر بيع العنصر في دورة النشاط التجاري العادي – التكلفة التقديرية للتسويق

ولتوضيح ذلك نفترض ان التكلفة التقديرية لتسويق احد عناصر المخزون تبلغ دينار واحد، وسعر بيع هذا العنصر في السوق تبلغ ١٨ دينار، فلذلك تكون القيمة الصافية القابلة للتحقق ١٧ دينار (١٨ دينار سعر البيع في السوق – ١دينار تكلفة التسويق).

اما الحد الادنى فهو عبارة عن القيمة الصافية القابلة للتحقق مطروحاً منه هامش الربح العادي، فاذا كان معدل هامش الربح ١٠٪ من سعر البيع فيكون الحد الادنى ١٥,٢٠٠ دينار (١٨ دينار سعر البيع – ١دينار تكلفة التسويق– ١,٨٠٠ دينار هامش الربح).

مثال (٤):

البيانات التالية لعدد من عناصر المخزون السلعي التي ظهرت في ١٩٩٦/١٢/٣١م في مخازن احدى الشركات التجارية .

العنصر	الكمية	تكلفة الوحدة بالدينار	
		الفعلية	السوق
أ	٢٠	٢٠٠	١٨٠
ب	١٦	٤٠٠	٤٥٠
جـ	١٠٠	١٠٠	١٢٠
د	١٦٠	١٨٠	١٤٠

(١) د. خيرت ضيف وأخرون : مصدر سابق ، صفحة ١٦٣.

المطلوب : تطبيق قاعدة التكلفة او السوق ايهما اقل لاستخراج قيمة المخزون السلعي اخر المدة لكل عنصر من العناصر اولاً ولإجمالي المخزون ثانياً.

الحل :

العنصر	الكمية	تكلفة الوحدة		المجموع		التكلفة أو السوق ايهما أقل
		الفعلية	السوق	الفعلية	السوق	
أ	٢٠	٢٠٠	١٨٠	٤٠٠٠	٣٦٠٠	٣٦٠٠
ب	١٦	٤٠٠	٤٥٠	٦٤٠٠	٧٢٠٠	٦٤٠٠
جـ	١٠٠	١٠٠	١٢٠	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠	١٠٠٠٠
د	١٦٠	١٨٠	١٤٠	٢٨٨٠٠	٢٢٤٠٠	٢٢٤٠٠
المجموع				٤٩٤٠٠	٤٥٢٠٠	٤٥٢٠٠

أ- قيمة المخزون السلعي لكل عنصر:

العنصر أ ٣٦٠٠ دينار

العنصر ب ٦٤٠٠ دينار

العنصر جـ ١٠٠٠٠ دينار

العنصر د ٢٢٤٠٠ دينار

ب – قيمة المخزون السلعي الاجمالي العناصر = ٤٥٢٠٠ دينار

ملاحظة :

عند تطبيق قاعدة التكلفة او السوق ايهما اقل تتم المقارنة بين التكلفة الفعلية الاجمالية مع سعر السوق الاجمالي اي يتم مقارنة ٤٩٤٠٠ دينار مع ٤٥٢٠٠ دينار .

مثال (٥):

فيما يلي بيانات لثلاثة عناصر من المخزون السلعي، المطلوب تحديد القيمة السوقية الواجب استخدامها كأساس في قياس المخزون وفقاً لاسعار التكلفة او السوق ايهما اقل :

عناصر المخزون	تكلفة الاحلال الجارية	الحد الأقصى	الحد الأدني
أ	١٢	١١	١٠
ب	١٠	٩	٨
جـ	٧	٩	٨

الحل :

الاساس في اختيار القيمة السوقية التي تستخدم في قياس المخزون يجب ان لا تزيد عن الحد الاقصى ولا تقل عن الحد الادنى، وايضاً ان هذه القيمة في ضوء البدائل السوقية الثلاثة تمثل القيمة المتوسطة. وعلى ضوء ذلك تكون القيمة السوقية الواجب استخدامها كأساس في قياس المخزون للعناصر السابقة وفقاً لاسعار التكلفة او السوق ايهما اقل هي:

عناصر المخزون	القيمة السوقية للبديل
أ	١١
ب	٨
جـ	٧

قواعد قياس المخزون السلعي على اساس التكلفة او السوق ايهما اقل :

في الحياة العملية توجد ثلاث قواعد يتم بموجبها القياس على اساس التكلفة او السوق ايهما اقل، وهذه القواعد هي :

١- قياس المخزون على اساس العناصر.

٢- قياس المخزون على اساس المجموعات الرئيسية.

٣- القياس على اساس اجمالي المخزون.

وفيما يلي شرح مفصل لكل قاعدة من القواعد الثلاث السابقة:

اولاً : قياس المخزون على اساس العناصر:

بموجب هذه القاعدة يتم مقارنة سعر السوق مع سعر التكلفة ويعتمد السعر الاقل بين السعرين، فاذا كان سعر التكلفة اقل من سعر السوق يتم اختيار سعر التكلفة،اما اذا كان سعر السوق اقل من سعر التكلفة فيتم اعتماد سعر السوق.

مثال (٦):

فيما يلي بيانات خاصة بالمخزون السلعي لاحدى الشركات وذلك في ١٩٩٦/١٢/٣١م:

الاصناف	الكمية	سعر التكلفة	سعر السوق
	وحدة	دينار	دينار
المجموعة الأولى:			
العنصر (أ)	٢٠٠	١٥	١٧
العنصر (ب)	٣٠٠	١٢	١١
العنصر (جـ)	٤٠٠	١٤	١٣
المجموعة الثانية:			
العنصر (أ)	٢٥٠	١٠	٩
العنصر (ب)	٣٠٠	١١	١٢
العنصر (جـ)	٣٥٠	١٣	١٤

المطلوب : قياس المخزون السلعي في ١٩٩٦/١٢/٣١م على اساس التكلفة او السوق ايهما اقل بالنسبة لعناصر المخزون:

الحل :

الاصناف	الكمية	أسعار الوحدة		القياس على أساس أقل السعرين	
		التكلفة	السوق	سعر القياس	قيمة المخزون
	وحدة	دينار	دينار	دينار	دينار
المجموعة الأولى:					
أ	٢٠٠	١٥	١٧	١٥	٣٠٠٠
ب	٣٠٠	١٢	١١	١١	٣٣٠٠
جـ	٤٠٠	١٤	١٣	١٣	٥٢٠٠
المجموعة الثانية:					
أ	٢٥٠	١٠	٩	٩	٢٢٥٠
ب	٣٠٠	١١	١٢	١١	٣٣٠٠
جـ	٣٥٠	١٣	١٤	١٣	٤٥٥٠
المخزون السلعي في ١٢/٣١	١٨٠٠				٢١٦٠٠

ثانياً : قياس المخزون على اساس المجموعات الرئيسية :

اساس هذه القاعدة تقوم على مقارنة سعر التكلفة او السوق لكل مجموعة رئيسية من مجموعات المخزون السلعي، ويتم اختيار اقل السعرين واعتمادها كأساس لقياس المخزون السلعي. بمعنى اخر اذا كانت اسعار مجموعة احدى العناصر الرئيسية للمخزون السلعي بسعر التكلفة اقل من سعر السوق فيتم اعتماد سعر التكلفة لقياس المخزون، اما اذا كانت اسعار السوق اقل فيتم اعتمادها بدلا من سعر التكلفة. ولتوضيح هذه القاعدة نطبقها على بيانات المثال السابق فنحصل على :

الاصناف	الكمية	أسعار الوحدة		اجمالي الاسعار		القياس على أساس أقل السعرين
		التكلفة	السوق	التكلفة	السوق	
	وحدة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المجموعة الأولى:						
أ	٢٠٠	١٥	١٧	٣٠٠٠	٣٤٠٠	
ب	٣٠٠	١٢	١١	٣٦٠٠	٣٣٠٠	
جـ	٤٠٠	١٤	١٣	٥٦٠٠	٥٢٠٠	
				١٢٢٠٠	١١٩٠٠	١١٩٠٠
المجموعة الثانية:						
أ	٢٥٠	١٠	٩	٢٥٠٠	٢٢٥٠	
ب	٣٠٠	١١	١٢	٣٣٠٠	٣٦٠٠	
جـ	٣٥٠	١٣	١٤	٤٥٥٠	٤٩٠٠	
				١٠٣٥٠	١٠٧٥٠	١٠٣٥٠
المخزون السلعي	١٨٠٠			٢٢٥٥٠	٢٢٦٥٠	٢٢٢٥٠

ثالثاً : القياس على اساس اجمالي المخزون :

يتم قياس المخزون السلعي بموجب هذه القاعدة على اساس مقارنة قيمة اجمالي المخزون السلعي لكلا السعرين (التكلفة او السوق) ويتم اختيار اقلهما. وعند تطبيق هذه القاعدة على المثال السابق يتم اعتماد سعر التكلفة اساساً لتقيم المخزون السعلي في ١٩٩٦ والبالغ ٢٢٥٥٠ دينار لانه يمثل اقل السعرين.

معالجة انخفاض قيمة المخزون السلعي على اساس التكلفة او السوق ايهما اقل:

مما لا شك فيه ان أنخفاض اسعار السوق عن اسعار تكلفة المخزون تكبد الوحدة الاقتصادية خسائر في القيمة الاجمالية للمخزون السلعي تتطلب الأفصاح عن هذه الخسائر في قوائمها المالية. ولمعالجة هذه الواقعة تستخدم احدى الطريقيتين التاليتين :

(١) طريقة التخفيض المباشر للمخزون.

(٢) طريقة مخصص البضاعة.

وسوف نقوم بشرح هاتين الطريقيتين بشيء من التفصيل وعلى النحو التالي:

أ- طريقة التخفيض المباشر للمخزون:

تظهر قيم المخزون السلعي بالقوائم المالية وفق طريقة التخفيض المباشر بالسعر الاقل دون عمل تسوية حسابية مباشرة للخسائر الناجمة عن هبوط الاسعار. الا ان هذه الخسائر سوف تترك اثرها على المخزون السلعي الظاهر في القوائم المالية اخر المدة وبصورة غير مباشرة وذلك بسبب ارتفاع تكلفة البضاعة المباعة بمقدار يعادل الفرق بين التكلفة الاصلية للمخزون والقيمة السوقية. بمعنى اخر ان اتباع طريقة التخفيض المباشر للمخزون تؤدي الى عدم اظهار الخسارة الناتجة عن هبوط الاسعار بقائمة الدخل. ولتوضيح ذلك نفترض ان التكلفة الاصلية للمخزون السلعي كانت في احدى المنشآت ١٠٢٠٠ دينار ونتيجة الجرد الفعلي في نهاية الفترة كانت القيمة السوقية ٩٢٠٠ دينار، علما ان المخزون السلعي في اول المدة كان بمبلغ ٢٥٠٠٠ دينار، والمشتريات خلال الفترة بلغت ١٧٠٠٠ دينار، وقيمة المبيعات خلال نفس الفترة بلغت ٤٥٠٠٠ دينار . ولذلك سوف تظهر قائمة الدخل على النحو التالي :

قائمة الدخل في ١٢/٣١

المبيعات		٤٥٠٠٠ دينار
تكلفة السلع المباعة:		
المخزون السلعي أول المدة	٢٥٠٠٠	
المشتريات	١٧٠٠٠	
السلع المتاحة للبيع	٤٢٠٠٠	
المخزون السلعي آخر المدة (سعر السوق)	(٩٢٠٠)	
تكلفة السلع المباعة		٣٢٨٠٠
الربح الاجمالي		١٢٢٠٠

رغم ان الاجراء الاخير يعتبر اكثر قبولاً من الاجراء الاول، الا انه يبقى ناقصاً بسبب عدم معالجته للتناقض الواضح بين التكلفة الاصلية التي سوف تظهر بقائمة الدخل وقيمة المخزون حسب اسعار السوق التي تظهر بقائمة المركز المالي. ولذلك ولمعالجة هذه الظاهرة يفضل استخدام طريقة مخصص المخزون.

٢- طريقة مخصص المخزون :

بمقتضى هذه الطريقة ولمعالجة الاختلاف بين التكلفة الاصلية والقيمة السوقية في حالة هبوط اسعار البضائع يتم عمل مخصص لهبوط اسعار البضائع يكون مساويا لقيمة الخسارة الناجمة عن هبوط الاسعار. على أن يتم الافصاح عن التكلفة الاصلية وخسائر هبوط البضائع ومخصص هبوط اسعار البضائع بالقوائم المالية. ولذلك تكون المعالجة المحاسبية للمثال السابق وفق القيود التالية :

١٠٠٠ من حـ/ خسائر هبوط اسعار البضائع

١٠٠٠ الى حـ/ المخصص هبوط اسعار البضائع

(اثبات خسائر هبوط القيمة السوقية للمخزون اخر الفترة المحاسبية)

١٠٢٠٠ من حـ/ المخزون السلعي

١٠٢٠٠الى حـ/ الدخل (أ.خ)

(اثبات المخزون السلعي اخر الفترة المحاسبية)

١٠٠٠ من حـ/ الدخل (أ.خ)

١٠٠٠ الى حـ/ خسائر هبوط أسعار البضائع

(قفل حساب خسائر هبوط أسعار البضائع بقائمة الدخل)

وبهذا يتم اظهار المخزون السلعي اخر المدة بقائمتي الدخل والمركز المالي بالتكلفة الاصلية حيث تظهر المخصص بقائمة المركز المالي ببند مستقل مطروحاً من المخزون السلعي بالتكلفة.

ويتم معالجة مخصص هبوط اسعار البضائع في السنة التالية لاعداد القوائم المالية كمعالجة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

مثال (٧):

ظهرت الارصدة التالية بميزان المراجعة لشركة السعادة التجارية كما في ١٢/٣١/ ١٩٩٦م:

وبهذا يتضح ان أعداد قائمة الدخل وفق الطريقة السابقة لا يتم فيها الافصاح عن الخسارة الناجمة عن هبوط اسعار البضائع، وانما تظهر قيمة المخزون السلعي اخر المدة بقيمة السوق مباشرة.

إلا ان بعض المحاسبين يرون بان اثبات قيمة المخزون السلعي بسعر السوق دون الافصاح عن التكلفة الاصلية يتنافى مع مبدا التكلفة، لانه وكما ذكرنا يؤدي الي زيادة تكلفة السلع المباعة بمقدار الانخفاض في سعر السوق. ولمعالجة هذه الحالة يجب ان يتم تقويم المخزون السلعي بالتكلفة الاصلية ويجري اثباتها في السجلات المحاسبية على اساس هذه القيمة، ثم يتم عمل قيد منفصل بمقدار الخسائر الناجمة عن هبوط اسعار المخزون السلعي اخر المدة، وبهذا الاجراء يفصح عن التكلفة الاصلية والقيمة السوقية وخسائر هبوط اسعار المخزون في القوائم المالية. ولبيان اجراءات المعالجة الاخيرة نستخدم بيانات المثال السابق حيث يتم معالجة المخزون السلعي في اخر المدة للمنشأة المذكورة بالقيدين التاليين.

١٠٢٠٠ من حـ/ المخزون السلعي

١٠٢٠٠الى حـ/ الدخل

(تسجيل المخزون السلعي اخر المدة)

١٠٠٠ من حـ/ خسائر هبوط اسعار البضائع

١٠٠٠ الى حـ/ المخزون السلعي

(اثبات هبوط اسعار المخزون السلعي بالاسواق اخر المدة)

وبذلك يتم الافصاح عن الخسارة الناجمة عن هبوط اسعار المخزون السلعي بقائمة الدخل والتكلفة الاصلية للمخزون حيث تظهر قائمة الدخل وفق المعالجة الاخيرة على النحو التالي :

قائمة الدخل في ١٢/٣١

المبيعات		٤٥٠٠٠ دينار
تكلفة السلع المباعة:		
المخزون السلعي أول المدة	٢٥٠٠٠	
المشتريات	١٧٠٠٠	
السلع المتاحة للبيع	٤٢٠٠٠	
المخزون السلعي آخر المدة (بالتكلفة)	(١٠٢٠٠)	
تكلفة السلع المباعة		٣١٨٠٠
الربح الاجمالي الأولى		١٣٢٠٠
ناقصاً الخسارة الناتجة عن هبوط القيمة السوقية للمخزون السلعي		(١٠٠٠)
الربح الاجمالي النهائي		١٢٢٠٠

٢٥٠٠٠ دينار مخزون اول المدة ، ١٥٠٠٠ دينار مشتريات ، ٤٨٠٠٠ دينار مبيعات، ١٠٠٠ دينار مخصص هبوط اسعار البضائع.

وعند الجرد اتضح ان :

المخزون السلعي اخر المدة بسعر التكلفة ٢٢٠٠ دينار وبسعر السوق ١٧٠٠دينار.

المطلوب :

١- اجراء قيود التسوية والإقفال الخاصة بالمخزون السلعي اخر المدة في ١٢/٣١/ ١٩٩٦م.

٢- بيان اثر العمليات السابقة بعد اجراء قيود التسوية والإقفال على الحسابات المختصة.

٣- تصوير قائمتي الدخل والمركز المالي الجزئيتين في ١٢/٣١/ ١٩٩٦م.

الحل :

أ- تمهيد الحل :

قيمة الخسائر الناجمة عن هبوط الاسعار

= التكلفة الاصلية للمخزون - سعر السوق

= ٢٢٠٠-١٧٠٠= ٥٠٠ دينار

وبما ان الارصدة الظاهرة بميزان المراجعة تشير الي وجود مخصص لهبوط اسعار البضائع بمبلغ ١٠٠٠ دينار لذلك لا داعي من عمل مخصص جديد وإنما تجري عملية تخفيض مبلغ المخصص السابق بمقدار الخسارة الجديدة الناجمة عن هبوط اسعار البضائع والبالغة ٥٠٠ دينار واعتبار الفرق ايراد يرحل لقائمة الدخل.

٢- قيد التسوية :

٥٠٠ من حـ/ مخصص هبوط اسعار البضائع

٥٠٠ الى حـ/ الدخل

(تخفيض مخصص هبوط اسعار المخزون السلعي بأخر الفترة المحاسبية)

٣- قيد الإقفال :

٢٥٠٠٠ من حـ/ المخزون السلعي

٢٥٠٠ الى حـ/ الدخل

(اثبات المخزون السلعي اخر الفترة المحاسبية)

٤-حسابات الاستاذ المختصة :

حـ/ مخصص هبوط اسعار البضائع

٥٠٠	الى حـ/ الدخل	١٠٠٠	رصيد بالميزان
٥٠٠	رصيد يظهر مطروحاً من المخزون السلعي بقائمة المركز المالي		
١٠٠٠		١٠٠٠	

٥- قائمة الدخل الجزئية

قائمة الدخل

لشركة السعادة التجارية

في ١٩٩٦/١٢/٣١

المبيعات		٤٨٠٠٠ دينار
تكلفة السلع المباعة:		
المخزون أول المدة	٢٥٠٠٠	
المشتريات	١٥٠٠٠	
السلع المتاحة للبيع	٤٠٠٠٠	
المخزون السلعي آخر المدة	٢٢٠٠	
تكلفة السلع المباعة		٣٧٨٠٠ دينار
الربح الاجمالي الأولى		١٠٢٠٠
يضاف: فرق مخصص هبوط أسعار البضائع		٥٠٠
الربح الاجمالي النهائي		١٠٧٠٠

٦- قائمة المركز المالي الجزئية

قائمة المركز المالي

لشركة السعادة التجارية

في ١٩٩٦/١٢/٣١م

الأصول المتداولة:		
مخزون آخر المدة	٢٢٠٠ دينار	
يطرح : مخصص هبوط أسعار البضائع	٥٠٠	
		١٧٠٠

مثال (٨):

ظهرت الارصدة التالية بميزان المراجعة لشركة الاسواق الوطنية كما في ١٩٩٦/١٢/٣١م

٢٢٠٠٠ دينار مخزون اول المدة، ١٣٠٠٠ دينار مشتريات، ٤٧٠٠٠ دينار مبيعات، وعند الجرد في ١٢/٣١ اتضح الآتي:

قدر المخزون السلعي اخر المدة على اساس سعر التكلفة بمبلغ ٣٥٠٠دينار وبسعر السوق ٢٨٠٠ دينار ، ويراد عمل مخصص لهبوط اسعار البضائع.

المطلوب :

١- اجراء قيود التسوية والإقفال الخاصة بالمخزون السلعي اخر المدة.

٢- بيان اثر العمليات السابقة بعد اجراء قيود التسوية والإقفال على الحسابات المختصة.

٣- تصوير قائمتي الدخل والمركز المالي الجزئيتين في ١٩٩٦/١٢/٣١.

الحل :

أ- تمهيد الحل :

خسائر هبوط اسعار البضائع = ٣٥٠٠ المخزون بالتكلفة - ٢٨٠٠ المخزون بسعر السوق =٧٠٠ دينار

وبما ان الارصدة الظاهرة بميزان المراجعة لا تشير الى وجود مخصص سابق فيجب والحالة هذه عمل مخصص بمبلغ ٧٠٠ دينار يعتبر خسارة هبوط أسعار بضائع يحمل على دخل الفترة .

٢- قيد التسوية :

٧٠٠ من حـ/ خسائر هبوط اسعار البضائع

٧٠٠ الى حـ/ مخصص هبوط اسعار البضائع

(اثبات خسائر هبوط اسعار البضائع)

٣- قيد الاقفال :

٣٥٠٠ من حـ/ المخزون السلعي

٣٥٠٠ الى حـ/ الدخل

(اثبات المخزون السلعي اخر الفترة المحاسبية)

٧٠٠ من حـ/ الدخل

٧٠٠ الى حـ/ خسائر هبوط اسعار البضائع

(تحميل خسائر هبوط اسعار البضائع على دخل الفترة)

٤- حسابات الاستاذ المختصة :

حـ/ خسائر هبوط اسعار البضائع

من حـ/ الدخل	٧٠٠	الى حـ/ مخصص هبوط اسعار البضائع	٧٠٠
	٧٠٠		٧٠٠

حـ/ مخصص هبوط اسعار البضائع

من حـ/ خسائر هبوط أسعار البضائع	٧٠٠	رصيد يظهر بقائمة المركز المالي	٧٠٠
	٧٠٠		٧٠٠

قائمة الدخل لشركة الأسواق الوطنية

في ١٩٩٦/١٢/٣١م

المبيعات		٤٧٠٠٠ دينار
تكلفة السلع المباعة:		
مخزون أول المدة	٢٢٠٠٠ دينار	
المشتريات	١٣٠٠٠	
السلع المتاحة للبيع	٤٥٠٠٠	
المخزون آخر المدة	٣٥٠٠	
تكلفة السلع المباعة		
الربح الإجمالي الأولى		٤١٥٠٠ دينار
ناقصاً الخسائر الناتجة عن هبوط		٥٥٠٠
الأسعار		٧٠٠
الربح الإجمالي النهائي		٤٨٠٠

قائمة المركز المالي لشركة الاسواق الوطنية

في ١٩٩٦/١٢/٣١م

الاصول المتداولة:		
المخزون السلعي بالتكلفة	٣٥٠٠ دينار	
يطرح : مخصص هبوط اسعار البضائع	٧٠٠	
المخزون السلعي بسعر السوق		٢٨٠٠

عيوب قاعدة التكلفة او السوق ايهما اقل :

بالرغم من شيوع استخدام قاعدة التكلفة أو السوق أيهما اقل في تقيم المخزون السلعي أخر المدة، لما تتميز بها من بساطة وسهولة الاستخدام في الممارسات المهنية، الا أن هذه القاعدة قد اتسمت ببعض نواحي القصور التي قللت من اهميتـــها، والتي دفعت بالمحاسبي الاستعاضة

عنها أحياناً بالطرق البديلة الاخرى، حيث وجهت الى هذه القاعدة بعض الانتقادات التي برزت عيوبها في التطبيق العملي، ولعل ابرز هذه الانتقادات التي وجهت الى قاعدة التكلفة أو السوق ايهما اقل، هي الانتقادات التالية:

١- تعترف قاعدة التكلفة أو السوق ايهما اقل بالقيمة المنخفضة للمخزون السلعي آخر المدة حينما تكون اسعار السوق أقل من اسعار التكلفة، في الوقت الذي لا يجري الاعتراف بارتفاع الاسعار عندما يكون سعر السوق اكبر من سعر التكلفة. بينما يتم الاعتراف بهذه الزيادة عند بيع الاصل، مما يترتب عليه تخفيض ارباح الفترة التي يجري فيها تقيم المخزون السلعي لصالح الفترة التي يتم فيها البيع.

٢- نظراً لتعدد اسس تحديد القيمة السوقية للمخزون السلعي فإن تقيمه آخر المدة بموجب قاعدة التكلفة أو السوق ايهما اقل سوف يقدم قيماً مختلفة حسب الاساس المستخدم في تحديدها، أذ ان اساس التكلفة الاحلالية للمخزون يختلف عن أساس صافي القيمة المحتمل تحقيقها من المخزون السلعي وهذان الاساسان يختلفان عن اساس صافي القيمة المحتمل تحقيقها من المخزون السلعي بعد طرح هامش الربح الاعتيادي منه.

وتأسيساً على ما تقدم فانني أجد بأن قاعدة التكلفة أو السوق ايهما أقل تبتعد في التطبيق عن القواعد والمبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس والتحقق. الا أنه يبدو بأن هذه القاعدة قد تأثرت بدرجة كبيرة بمبدأ التحفظ في تقيم المخزون السلعي، ولكن هذا لا يمنع من اتباع هذه القاعدة عندما يتوفر دليلاً مادياً ملموساً على هبوط قيمة المخزون السلعي في الاسواق، الذي من شأنه احداث خسائر في الفترات المحاسبية التالية.

خسائر العقود وأوامر الشراء:

عند إعداد القوائم المالية في نهاية الفترة المحاسبية، قد يكون للوحدة الإقتصادي بعض العقود لشراء بضائع او مواد اولية من الموردين لم يتم تنفيذها ، وبما ان الفترة المحاسبية قد انتهت ولم يتم توريد البضائع فلا بد الإفصاح عن هذه العقود في القوائم طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويجري الإفصاح عن عقود وأوامر الشراء بواسطة الملاحظات التوضيحية المرفقة بالقوائم . مع ذكر اي تعديل على اسعار هذه العقود في حالة وجودها كما هو موضح ادناه:

> **ملحوظة رقم (٣):** تم الإتفاق على شراء بضاعة من المورد ابو بكر الأشهب بموجب العقد المبرم مع المذكور رقم ٢٠ بمبلغ ٨٥٠٠ دينار، وتبلغ القيمة السوقية في ١٢/٣١ مبلغ ٧٨٠٠ دينار.

كما ان الخسارة الناجمة عن هبوط اسعار البضائع المتعاقد على شرائها يجب اثباتها في دفتر اليومية بموجب القيد التالي :

٧٠٠ من حـ/ خسائر عقود الشراء

٧٠٠ الى حـ/ خسائر عقود الشراء المستحقة

ويتم اقفال رصيد حساب خسائر عقود الشراء في قائمة دخل الفترة، اما خسائر عقود الشراء المستحقة فتظهر كإلتزامات ضمن عناصر الخصوم المتداولة. في قائمة المركز المالي وعندما يقوم المورد بتوريد البضائع في السنة التالية التي تم فيها احتساب خسائر عقود الشراء يسجل القيد التالي :

من مذكورين

٧٨٠٠حـ / المشتريات

٧٠٠حـ / خسائر عقود الشراء المستحقة

٨٥٠٠ الى حـ/ الدائنون او النقدية

قياس المخزون على اساس التقدير:

في فترات معينة يصعب على الوحدة الاقتصادية اجراء الجرد الفعلي للمخزون السلعي، او يصعب تحديد تكلفة بعض العناصر او مجموعة منها. مما يضطر المحاسب على اثرها الى استخدام القواعد التقديرية لقياس المخزون السلعي، وفي الممارسات المهنية توجد العديد من هذه القواعد الا ان اكثر هذه الطرق شيوعاً هما:

١- قاعدة اجمالي الدخل

٢- قاعدة اسعار التجزئة.

اولاً : قاعدة اجمالي الدخل:

تستطيع الوحدة الاقتصادية من استخدام قاعدة اجمالي الدخل عندما تكون هناك علاقة ثابتة نسبياً بين المبيعات وتكلفة السلع المباعة في فترات مختلفة لتقيم مخزونها السلعي وذلك عند تعذر اجراء الجرد الفعلي للمخزون السلعي، ولتحقيق استخدام هذه القاعدة لا بد من اتباع الآتي:

١- تحديد معدل هامش الدخل الاجمالي من المبيعات بالاعتماد على بيانات السنوات السابقة.

٢- تقدير تكلفة السلع المباعة وذلك بضرب معدل هامش الدخل الذي تم التوصل اليه في الخطوة السابقة في مبيعات الفترة.

٣- يتم طرح هامش الدخل الناتج من قيمة المبيعات للتوصل الى تكلفة السلع المباعة تقديرياً.

٤- تجري عملية تقدير تكلفة المخزون السلعي وذلك بطرح تكلفة السلع المباعة (التقديرية) من تكلفة السلع المتاحة للبيع.

مثال (٩):

ظهرت الارصدة التالية في في ميزان مراجعة احدى الشركات بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٣١م :

مخزون اول الفترة ٨٠٠٠٠ دينار، المشتريات ٢٨٠٠٠٠ دينار، ٤٠٠٠٠٠ دينار مبيعات.

واذا عملت ان البيانات التاريخية لهذه الشركة تشير الى ان هامش الدخل الاجمالي يشكل ٢٥٪ من المبيعات.

المطلوب : تقدير تكلفة المخزون السلعي في نهاية الفترة باستخدام قاعدة اجمالي الدخل.

الحل:

هامش الدخل الاجمالي = المبيعات × نسبة هامش الدخل

= ٤٠٠٠٠٠ × ٢٥٪ = ١٠٠٠٠٠ دينار

مخزون اول المدة (بالتكلفة)		٨٠٠٠٠
زائدا:		
المشتريات (بالتكلفة)		٢٨٠٠٠٠
تكلفة السلع المتاحة للبيع		٣٦٠٠٠٠
ناقصاً:		
تقدير تكلفة السلع المباعة :		
مبيعات	٤٠٠٠٠٠	
ناقصاً : الدخل الاجمالي (٢٥٪)	(١٠٠٠٠٠)	
		(٣٠٠٠٠٠)
التكلفة التقديرية للمخزون السلعي في نهاية المدة		٦٠٠٠٠

وفي الحالات التي لا يمكن فيها تحديد هامش الدخل يمكن أستخراجه بأستخدام معامل نسبة الدخل من تكلفة البضاعة وذلك بتطبيق المعادلة التالية:

نسبة الدخل الى تكلفة البضاعة المباعة = نسبة الدخل الى المبيعات / ١٠٠ - نسبة الدخل على المبيعات

ثانياً : قاعدة اسعار التجزئة:

يتم استخدام هذه القاعدة في الوحدات الاقتصادية التي تقوم بعمليات البيع بالتجزئة وخصوصاً في المنشآت ذات الاقسام، نظراً لملائمة هذه القاعدة وطبيعة عمل هذه المنشآت، لتعاملها في اغلب الاحيان بسلع متجانسة .

وهذه القاعدة لا تختلف من حيث الجوهر الى حد معين عن قاعدة هامش الدخل الاجمالي التي تم التطرق اليها سابقاً، ولتطبيق هذه القاعدة يتم اتباع الخطوات التالية:

١- تحديد قيمة المخزون على اساس اسعار البيع.

٢- يتم تحويل المخزون الى اسعار التكلفة.

واساس هذه القاعدة لقياس قيمة المخزون السلعي اخر المدة التقديري هي النسبة التي يتم اضافتها الى تكلفة المخزون للوصول الى اسعار البيع. ولاجل استخدام هذه القاعدة لا بد من الاحتفاظ ببيانات عن مخزون اول المدة والمشتريات خلال المدة وفق اسعار البيع بالتجزئة بالاضافة الى بيانات اسعار التكلفة. ومتى ما توفرت مثل هذه البيانات في سجلات الوحدة الاقتصادية يمكن تحديد البضاعة المتاحة للبيع لكل من اسعار البيع بالتجزئة واسعار التكلفة . وبعد ذلك يتم طرح قيمة المبيعات من قيمة اسعار البيع بالتجزئة للبضاعة المتاحة للبيع لنحصل على مخزون اخر المدة باسعار البيع ثم يتم تحويل قيمة مخزون اخر المدة من اسعار التجزئة الى اسعار التكلفة وذلك بأستخدام نسبة التكلفة الى سعر التجزئة خلال الفترة الحالية [١]، وبذلك يمكن تقيم المخزون السلعي اخر المدة باسعار التكلفة بصورة تقديرية دون اللجوء الى الجرد الفعلي. وخلاصة هذه القاعدة هي اعتمادها على النسبة التي تضاف الى التكلفة لتحديد اسعار البيع خلال الفترة، وهي تختلف عن قاعدة هامش الدخل فقط من حيث اعتماد الاخيرة على هامش الدخل الاجمالي السائد في السنوات السابقة الذي يفترض ان تكون ثابتة من سنة الى اخرى.

وفيما يلي مثال نبين فيه كيفية تطبيق اسعار التجزئة عند تقدير مخزون اخر المدة:

---

(١) د. محمد عباس حجازي، مصدر سابق ، صفحة ٥٧٨ .س

	اسعار التكلفة دينار	اسعار التجزئة دينار
مخزون اول المدة	١٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
صافي المشتريات	١٩٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠
السلع المتاحة للبيع	٢٩٠٠٠٠	٣٤٠٠٠٠

$$\text{معدل التكلفة} = \frac{\text{السلع المتاحة للبيع باسعار التكلفة}}{\text{السلع المتاحة للبيع باسعار التجزئة}} \times ١٠٠$$

$$= \frac{٢٩٠٠٠٠}{٣٤٠٠٠٠} \times ١٠٠$$

$$= ٨٥,٢٩ \%$$

يطرح مبيعات الفترة	٢٧٥٠٠٠
مخزون اخر المدة بالتجزئة	٦٥٠٠٠

٦٥٠٠٠ × ٨٥,٢٩٪ = ٥٥٤٣٨,٥ مخزون آخر المدة بالتكلفة

أسئلة وتمارين الفصل الثامن

(١) ما اهمية دراسة المخزون السلعي، وما هي الاثار المترتبة على تقييمه آخر المدة.

(٢) ما هي العناصر التي يمكن ان تدرج ضمن تكلفة المخزون. وما هي الاعتبارات التي ينبغي اخذها بعين الاعتبار عند تقرير ادراج بعض عناصر التكاليف ضمن تكلفه المخزون من عدمه.

(٣) ما المقصود بنظام الجرد الدوري ونظام الجرد المستمر. وما هو الفرق بينهما، مثل لذلك.

(٤) ما هي الصيغة التي بموجبها يتم تحديد تكلفه البضاعة المباعه وفق نظام الجرد الدوري.

(٥) كيف يتم تطبيق اجراءات الجرد الفعلي للمخزون السلعي. وما هي الامور التي يجب مراعاتها لتلافي الاخطاء في عملية الجرد الفعلي.

(٦) ما هي افضل الطرق المستخدمة في تسعير المخزون السلعي. ولماذا.

(٧) ما ذا يعني الحد الاقصى والحد الادنى لسعر السوق عند تقيم المخزون السلعي.

(٨) اجب بنعم أو لا عما ياتي مع تبرير وجهة نظرك باختصار شديد:

- لا تختلف طريقة اجمالي الدخل عن طريقة التجزئة كاساس لتقيم المخزون.
- ان أثر الخطأ في تقيم المخزون سوف يمتد الى اكثر من عنصر.
- يعتبر المخزون السلعي من عناصر الاصول المتداولة.
- يتم الافصاح عن المخزون السلعي بقائمة المركز المالي بالنسبة للشركات التجارية بشكل اجمالي.
- بموجب نظام الجرد المستمر لا يستدعي الامر حساباً خاصاً لتسجيل المشتريات.
- حساب العجز او الزيادة بالمخزون السلعي حساب وسيط.

- تعتبر بضاعة الامانة من عناصر المخزون السلعي.

- لا تعتبر طلبيات العملاء من ضمن عناصر المخزون السلعي اخر المده.

- تعتبر مصروفات الفوائد الناجمه عن تمويل الحصول على المخزون احدى عناصر تكلفته.

- لا يمكن اتباع طريقة متوسط التكلفة في احتساب تكلفه المخزون السلعي والبضائع المباعه خلال الفترة في الوحدات الاقتصادية التي تمتلك كميات كبيرة من المخزون السلعي.

- تعتبر طريقة الوارد اخيراً صادراً اولاً من افضل الطرق المستخدمه في تسعير المخزون السلعي .

- تعتبر التكلفة التاريخية اكثر الاسس اهمية بالنسبة للمحاسبه عند قياس المخزون السلعي .

- لا يوجد مبرر مقبول للافصاح عن الخسارة الناجمه عن هبوط اسعار البضائع.

- يعتبر اثبات قيمة المخزون بسعر السوق دون الافصاح عن التكلفة الاصلية منافي لمبدأ التكلفه.

- ان قاعدة التكلفه او السوق ايهما اقل تعتبر من القواعد المقبولة لتقيم المخزون السلعي.

- لا ضرورة للافصاح عن عقود شراء المخزون السلعي في اخر المدة.

- تتلائم قاعدة اسعار التجزئة مع المنشأت الاقتصادية ذات الاقسام .

(٩) اكمل العبارات التالية :

- ان أي خطأ في تحديد قيمة المخزون السلعي سيؤدي الى عدم دقة.....

- بموجب نظام الجرد الدوري يتم تسجيل العمليات المتعلقة بالمشتريات في حساب يسمى .....

- ان العجز في المخزون اخر الفترة يحمل على ..... عندما يثبت بأن سبب ..... ناجم عن عدم تقصير امين المستودع كأن يكون ذلك بسبب ..... اما اذا كان بسبب التقصير او السرقة فان الشخص المسؤول .....

- في حالة توقع حدوث نقص كبير في المخزون السلعي خلال الفترة القادمة فانه يمكن معالجة النقص المحتمل .....وذلك تطبيقاً لمبدأ.....

- لتحقيق تطبيق نظام الجرد المستمر يتطلب الامر العديد من ..... لتحقيق هدف استخدام هذا النظام وهو ..... على المخزون السلعي.

– نادراً ما تكون كمية المبيعات مساوية لكمية ..... خلال الفترة، ولذلك فأن المخزون السلعي اما ان يكون..... او ..... من حاجة الوحده الاقتصادية . ونتيجة لذلك لا بد من توزيع تكاليف .....بين ..... و .....

– تشمل اجراءات تقيم المخزون السلعي في اخر المدة على الخطوات التالية:

١ –.....

٢– .....

يشمل المخزون السلعي كافة ..... التي تعود ملكيتها للوحده الاقتصادية وبصرف النظر عن مكان خزنها او عرضها، وتضمن بالاضافة الى ذلك .....و.....و ..... التي تم التعاقد على شرائها من الموردين ولكن ..... كما تشمل ايضاً.....

– قد يكون في نهاية الفترة المحاسبية العديد من الطلبيات التي ترد للوحده الاقتصادية من العملاء للحصول على البضائع الا انها لم تتمكن..... ولذلك فأن البضائع تعتبر من عناصر ..... التي يجب ادراجها بقوائم الجرد والافصاح عنها بقائمة المركز المالي مع عناصر المخزون . ويستثني منها فقط .....

(١٠) البيانات التالية تخص احدى المنشآت الصناعية.

التاريخ	البيان	عدد الوحدات	تكلفه الوحده
١٩٩٦/١/١	مخزون اول المدة	١٠٠	٢٠
١٩٩٦/١/٢	مشتريات	٥٠	١٥
١٩٩٦/١/١٠	مشتريات	١٥٠	٢٥
١٩٩٦/١/١٥	مشتريات	٢٥٠	٣٢
١٩٩٦/١/٢٢	مشتريات	٣٢٠	١٣
١٩٩٦/١/٢٨	مشتريات	٤٢٠	١٧

وعند الجرد في نهاية شهر كانون الثاني /٩٦ اتضح ان المخزون السلعي اخر المدة بلغ ٢٥٠ وحده وقد استطع المحاسب ان يميزها على اساس ان ١٠٠ وحده من مشتريات ١/٢٢ والباقي من مشتريات ١/٢٨.

المطلوب :

١- تحديد تكلفه مخزون اخر الفترة.

٢- تكلفه البضاعة المتاحه للبيع.

٣- تكلفه البضاعة المباعه.

باستخدام الطرق التالية :

١- طريقة التميز المحدد.

٢- طريقة متوسط التكلفة (المرجح ، والمتحرك).

٣- طريقة الوارد اولاً صادر اولاً على اساس الجرد الدوري والمستمر.

٤- طريقة الوارد اخيراً صادر اولاً على اساس نظام الجرد الدوري والمستمر.

(١١) البيانات التالية ظهرت في ١٩٩٦١٢/٣١/م:

العنصر	الكمية	التكلفة الاصلية	تكلفة السوق
١	٢٠٠	١٠٠٠	١٢٠٠
٢	٣٠٠	٢٥٠٠	٢٤٠٠
٣	١٦٠	٧٥٠	٧٤٠
٤	١٢٠	١٢٠	١١٠

المطلوب :

تطبيق قاعده التكلفه او السوق ايهما اقل لاستخراج قيمة المخزون السلعي اخر المدة لكل عنصر ولاجمالي المخزون .

(١٢) ظهرت الارصدة التالية بميزان المراجعة لشركة نونو التجارية كما في ١٢/٣١/ ١٩٩٦م (٥٥٠٠٠دينار) مخزون اول المده ، ٢١٠٠٠ دينار مشتريات خلال الفترة ، ٦٨٠٠٠٠ دينار مبيعات.

وعند الجرد في ١٢/٣١ اتضح ما يلي :

١- قدر المخزون السلعي اخر المدة على اساس سعر التكلفة بمبلغ ٧٨٠٠ دينار وسعر السوق ٧٤٠٠ دينار

المطلوب :

١- معالجة هبو ط اسعار المخزون بموجب طريقة التخفيض المباشر.

٢- معالجة هبوط اسعار المخزون بموجب طريقة مخصص البضاعة.